

NOT TO CIRCULATE



East July 1943

# مجموعه قرارات المفوضين اللبنانيين

سوريا ولبنان الكبير

منذ الاستقلال إلى الآن حتى اليوم

## الجزء الأول

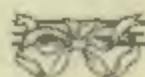
طبع على نفقة مطبعة الشعب

لما حيا

محمد توفيق جانا

58721

حقوق الطبع والجمع والتعريب محفوظة



(ثمان النسخة ١٥٠ غرناً سورياً)

طبع في مطبعة الشعب: دمشق — قنوان سنة ١٩٣٢

East. Library 1943



## مقدمة الكتاب

عندما احتل الافرنسيون هذه البلاد اخذ المفوضون السامون في وضع القوانين اللازمة وأنما ما نقص منها وتحويل ما يجب تحويله متبين في ذلك تطورات الزمن ووضعوا من جديد بعض ما دعت الحاجة الى وضعه واسموها قرارات المفوض السامي لسوريا ولبنان الكبير ونشرت تباعاً في الجريدة الرسمية وبقيت هذه القرارات مبعثرة هنا وهناك مما يوجب حيرة كل من اراد الاطلاع على احدها، وفي اغلب الاحيان كان لا يجد ما يريده وقد كانت هذه الحالة مشكلة من اهم المشاكل على الحكام والمحامين فضلاً عن بقية العالم . فلا الحاكم يمكنه ان يجد القرار الذي يريده ليحكم بموجبه ولا المحامي يجد ما يشقى صدره ليدافع عن حقوق الناس

ولم يقدم احد حتى الان على جمع شتات هذه القرارات نظراً لصعوبة جمعها وكثرة ما يحتاج اليه من وثائق زائدة وعناء كبير .

وكانت هذه الفكرة، ففكرة جمع هذه القرارات . تجول في خاطري منذ امد بعيد الى ان اعتزمت اخيراً على اخراجها الى حيز الوجود بعد ان قضيت امد طويلاً في جمع القرارات التي لها صفة تشريعية ؛ وقد جعلتها اجزاء متتابعة متسقة بحسب اهميتها كل جزء منها في ثلاثمائة وعشرين صحيفة بالحجم الكبير آملين ان تقوم بخدمة صغيرة نحو الوطن المحبوب ومن الله التوفيق .

توفيق جانا

في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٣٢

## القرار ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦

مع مواده المعدلة بموجب القرار ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢

### الفصل الأول

في القاضي الفرد وفي المأمورين الماعدين في التحرير والتحديد

المادة الأولى (المعدلة) — يجري تحرير وتحديد العقارات والاموال غير المنقولة في

الاقضية او المحافظات بواسطة قاضي صلح القضاء .

يوضع عند الاقتضاء مهندس تحت تصرف قاضي الصلح .

المادة الثانية (المعدلة) — ونحماً عن احكام المادة الاولى يمكن باهر اداري من رئيس

الدولة الاستعاضة عن قضاة الصلح بقضاة افراد عقاريين لقيام بعمليات تحرير وتحديد

العقارات والاموال غير المنقولة في الاقضية او المحافظات وفي هذه الحال رفع حكماً

قاضي صلح القضاء عن عمليات التحرير والتحديد لتسلم للقضاة الافراد العقاريين .

وبمؤازرة المأمورين الماعدين اللازمين يقوم المهندس المكلف اجراء عمليات التحرير

والتحديد الموقت للعقارات والاموال غير المنقولة في اثناء جميع المدة اللازمة لهذه العمليات

بوظيفة كاتب لدى القاضي الفرد العقاري .

يعين هذا المهندس مدير الدوائر العقارية بناء على اقتراح ملتزم اعمال المساحة

(المكادسترو) .

يستبدل المهندس الكاتب بعد انتهاء عمليات التحرير والتحديد الموقت بكاتب قلم

يعينه مدير الدوائر العقارية .

المادة الثالثة (المعدلة) — تحدد في مراسيم او قرارات محلية طريقة تسمية وتعيين القاضي

الفرد العقاري .

يعين احتياطاً قاض أو عدة قضاة مقاريين إضافيين يكلفون القيام مقام القضاة الافراد المقاريين عند عدم تمكن هؤلاء من القيام بوظائفهم ويوضعون تحت تصرف مدير الدوائر المقارية في الدولة وهذا المدير يمكنه ان يستخدمهم فيما عدا الاحوال التي يقومون فيها مقام القاضي الفرد المقاري في جميع المهام التي تتعلق بسير الدوائر .

المادة الرابعة (المدة) - تمتد صلاحية قاضي الصلح القضائية في مسائل التعديب والتحرير الى اراضي القضاء او المحافظة وتمتد صلاحية القاضي الفرد المقاري القضائية الى الاماكن المينة في الامر الاداري الذي انشئت فيه هذه السلطة القضائية او في اوامر ادارية تالية .

المادة الخامسة (المدة) - ان قاضي الصلح الذي يقوم مقام اللجنة الدائمة وكذلك القضاة الافراد المقاريين يقومون بعمليات التحرير والتحديد تحت مراقبة مدير الدوائر المقارية وهم موضوعون تحت سلطته في مدة هذه العمليات .

ان السلطة المسكفة المراقبة تبث في كل خلاف يتولد عن عمليات التعديب والتحرير وذلك في جميع الاحوال التي لا يقضي فيها القانون بمراجعة الحاكم . وهي تمنطي علماً عن المخالفات او التصديرات التي يرتكبها قاضي الصلح او القضاة الافراد المقاريون . اما العقوبات التي ينص عنها القانون فتحكم بها عند الاقضاء بعد اخذ رأي مدير الدوائر المقارية الادارات التي يكون هؤلاء المأمورين تابعين لها .

المادة السادسة (المدة) - في كل قضاء او محافظة تجري عمليات التحرير والتحديد قرية قرية وفي المدن منطقة منطقة (عقارية) . يوضع المهندسون المكلفون اجراء الاعمال المتعلقة بالتحرير والتحديد تحت مراقبة قاضي الصلح او القاضي الفرد المقاري . على انهم يكونون تابعين فقط لدائرة المساحة فيما يختص بالامور الفنية ومراقبة الاشغال الطبوغرافية .



على المهندسين قبل استلام وظائفهم ان يسموا امام قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري مبنياً يمهّدون بها القيام بوظائفهم قياماً حسناً وبكل امانة . وينظم بهذا القسم محضر ضبط بقعة القاضي .

## الفصل الثاني

في اعلان عمليات التحرير والتحديد الموقت للمقارنات  
والاموال غير المنقولة وفي اجراء هذه العمليات

المادة السابعة ( المعدلة ) - تفتح مبدئياً اعمال التحديد والتحرير كل سنة ابتداء من اول آذار على انه يمكن ان يشرع بها في كل تاريخ آخر .

يجب نشر الامر الاداري الذي تفتح بتوجيه عمليات التحرير والتحديد في كل قضاء او محافظة قبل شهرين على الاقل من تاريخ افتتاحها ويجب ان يحتوي على قائمة مسبوبة بالقرى او المحلات التي يجب ان تجري فيها هذه العمليات وكذلك على تاريخ افتتاحها . ويذكر فيه الواجبات المترتبة على السلطات الادارية المحلية وعلى الملاكين وكذلك العقوبات الجزائية المعمول بها . ويبلغ الى اعلى السلطات الادارية في المحافظة والموا والى القضاء . وهذه السلطات تؤمن تعليقه في المناطق المقارنة ذات العلاقة والمناطق المناخنة . وينشر في الجريدة الرسمية وفي ثلاث جرائد محلية وكل ذلك بهمة مدير الدوائر العقارية .

المادة الثامنة ( المعدلة ) - في المناطق المسوحة يجري المسح بناء على تقطع ثلث اساسية محسوبة وفقاً لخطوط مستقيمة بالنسبة لثلث النقط التي يجب ان توضع قبل اجراء عمليات التحرير والتحديد الموقت .

المادة التاسعة ( المعدلة ) - في المناطق العقارية يضع المهندسون تصميماً ( كروكي ) عاماً للتحديد اولا فاو لا حسب انجاز اعمال التحرير والتحديد الموقت للمقارنات والاموال غير

المنقولة . وتنظم الرسوم المساحية وفقاً لنائج التحرير والتجديد الموقت . غير انه لا توضع  
خرائط المساحة النهائية الا بعد ان تختم في كل منطقة عقارية العمليات المنصوص عنها  
في احكام الفصل الرابع التالي .

توضع هذه الخرائط النهائية بعد التثبت من مطابقتها لقرارات قاضي الصلح او القاضي  
الفرد العقاري واذا وجد عدم وضح في متطوق هذه القرارات لدائرة المساحة تطلب  
شرح هذه القرارات حسب ما يقتضي الحال اما من امين السجل العقاري اما من القاضي  
العقاري الملازم الذي يعينه لهذه الغاية مدير الدوائر العقارية والا فمن قاضي صالح القضاء .  
اذا عين المهندس المكلف وضع الخارطة ان الترخوم المينة بها الحدود الفاصلة بين  
العقارات قد نقلت من امكانها فيرجعا فوراً الى امكانها الاولى الا اذا كان نقلها ناشئاً  
عن عملية طوبوغرافية نتجت عن انتقال ملكية قانوني مذكور في محضر الضبط .

يصادق ملتزم اعمال المساحة على الخارطة الاساسية المنظمة على الكيفية المذكورة  
اعلاه بعد التثبت من مطابقتها لقرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري . يكون  
ملتزم اعمال المساحة محققاً لهذه الغاية وهو يضم حالاً بعد اذاعة هذا القرار امام محكمة  
بداية الدعاوى الاجنبية التي يكون محل اقامته تابعاً لها مبنياً بعهدها القيام بوظيفته  
قياماً حسناً وبكل امانة .

توضع المصادقة على الخارطة وكذلك على جدول التحرير النهائي .  
وبعدئذ تصبح لهذه الوثائق ذات القوة الاثباتية غير المرتاب بها التي لقيود السجل  
العقاري وذلك وفقاً للمادة الثامنة من القرار عدد ١٨٨ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٦ وتودع  
في دائرة امانة السجل العقاري بصفة وثائق متعلقة بهذا السجل .  
تحفظ الخارطة الاساسية بدون تغيير في خزانة اوراق امانة السجل العقاري ويكون  
ميناً فيها بصورة دائمة الحالة الناجمة عن قرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري .

ان اشهر اي طر على هنة ممدت لافول غير المفلة تذكر على نسخة من  
 خارطة لاساسه مصدق على صحف من مسرد عمل مساحة .  
 تكون هذه النسخة الخارعة في تحفظ في دائرة مساحة ولستعمل ابتداء من تاريخ  
 ايداع الخارطة الاساسية .

يعلم تصميم كروكي . لتحديد المساحة لرسم المساحي وفقاً لاحكام  
 اعطيه دائرة مساحة .

امانة المشرة المعده . بين تاريخ تحرير وتحديد ممدت ولافول غير المفولة في كل  
 منطقة عقارية فرد من قاضي صلح و قاضي فرد مقاري وفقاً لافترحات رئيس  
 لاشغال في دائرة مساحة .

قرار قاضي صلح و قاضي فرد عقاري في تاريخ افتتاح اشغال  
 التحرير والتحديد الموقت في كل منطقة عقارية بيع في رئيس الاشغال لدية ولي المهندس  
 لكتاب الله يسمي في تحت في المنطقة العقارية في مسطوح مساحة وبيع انصأ هذا  
 امر في المحلة الدائمة لاساسية في هذه المساحة .

دعي ملاكون و تحوزون على جميعه كل من دعي تحت اولافاولا حسب  
 عدم الامكان . حصة حوزون حصه جديد و حامي يدوا على حدود املاكهم  
 وينشوا عند راسه عدمه . . . . . في ذلك على به اذا لم يلبوا هذه الدعوة يستغنى  
 عنهم ونجري جميعه جديد كما و . . . . .

تتروى على دائرة لاوقف في مرق لاوقف . مسووعه وعلى دائرة املاك الدولة  
 في مرق لاوقف . . . . . كاتم عوصه على املاك ممة البرية والحرية  
 من الوجود معرته على ملاكين .

ابتداء احدى عشرة معناه في يوم معين يندبر مهندس بحراة لتحديد الموقت

لعمدات بحصور المحررين و - تحت الاملاء ذوي شأن و محذرين و مدعين بحق ما  
ويعين وضع اليد ووجود حقوق عليه غفيرة وهذا نصريحت ذوي شأن واحدا وروس  
و محذرين .

يحب ان يوضح في التصريحات عن معدن حقوق مدعى بها واذ كانت اسما  
غير سند فبوصح سب و تاريخ ثلث وضع اليد احب ومن تصل اليه منه وكذا يوضح  
عن حدوث وضع اليد بصورة هادئة مستمرة نسبة مدعاه تاريخ .

لهم في هذا قرار بلفظه امول غير منقولة جميع حقوق امينه غير منقولة تي  
يحب فدها في سجل مقاري وفقا لقرار رقم ١٨٨ الصادر في ١٥ ذوق ١٩٢٦ و الصادر  
هي قطع مبره من سطح الارض ذات و ح نريعي و حد موجوده ضمن حط مقنوع  
مع موصف من اديت و لاخر من ي هي حرمه مسمية لها و جار عليها حق ملك او تصرف  
من من ملك و حد او عدمه ملاك من مشتركين و شراكا مشاعا و عصار ساف  
٤٠ وحدة العقارة المساحة فيها عدد المنشآت المنصوص عنها في ماده ٢٣ من النص  
احداه بقرار رقم ١٨٩ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٦ و تموز عليه نفع حقوق امينه غير  
منقوله اي حب فدها في سجل مقاري .

بذكر مهندس مسكاف حرمه عدد نفوس من عدد في محضر منصوص  
عنه في احكام ماده ١٥ ثانيا نصريحت ذوي شأن و محذرين و محذرين و هو يتاقي  
وتقيد يصافي محضر وهذا لاحكام ماده ٢١ لاصح صحت و صحت في مدها  
المعروضون و مدعو حقوق في انشاء عدد و حامي و حذري و من مده مقابل وصل  
سندت و وثائق لاثنية لمرره .

يكون دورو شأن مسؤولين من نصريحت و حب و حذري في هذه التصريحات  
حالة وضع اليد الحقيقي اعطى المصر عن الانساب في حصص فمابين ذوي شأن



لاحل صم الاراضي remembrement او قسمتها

١٠ لا تصدقت من هذا النوع اسلحها وينتجها عند الاقتضاء القاصى العقارى بعد  
الاسهاء من التحديد لوقت المقارنات والاموال غير المعهولة وفقاً للمادة ١٩ والمواد التي تنبها  
من هذا القرار .

المادة الثانية عشرة [لمعدلة] ١١ . يمكن صاحب الملك حاضراً في محل التحديد فيجري  
التحديد بناء على اقوال المختارين والمجاورين الحاضرين ويدكر ذلك في محضر تحديد  
المقارنات .

وفي جميع الاحوال اذا وقع خلاف على حق الملكية والشخص الذي يشمل المقار  
يقيد في المحصر كانه صاحب اعمار المفترض . اما لدعي بحق يقيد كمترص .  
وفي هذه حال المدكودة اعلاه انه يمكن تعيين وصم ايد يقيد مدعو الحقوق على  
السواء كمترصين وعلى القاصى الفرد المقاري ان يبين في اتداه الدعوى صفة كل واحد  
من ذوي العلاقة .

لا يمكن للمهندس ان شرع في التحديد لوقت الا بحضور مختار واذا كان هذا  
الاحير غائباً فبحضور عضو مدوب من مجلس اختيارية السكان .

١٢ للقاصى الفرد المقاري والمهندس السكان وكذلك سلطات المراقبة الصلاحية  
الارامة مانية لمحاغات المقررة في اثناء عمليت التحديد لوقت . وتكون لهذه المحاصر  
المسظمة من قبل هؤلاء الامور . لقوة الاتانه ان بقوه الحق على خلاف ذلك .

المادة الثالثة عشرة [المعدلة] ١٣ في الاحوال المصوص عنها في المادة ١٢ في الفقرتين  
الاولى والثانية يصع للمهندس تحوماً على حدود وصم ايد الحقيقي للملك المفترض . ويضع  
تحوماً ضمن هذه الحدود على الاقسام التي يصاب بها الاشخاص لا آخرون دون . يحمل  
منها عقارات فائقة مدانها ويحدد كمعارت قائمته مدانها الاقسام التي لا يمكن فيها تعيين وصم ايد .

على به يجب في الأحوال المذكورة إذا كان صغر الأقسام المختلف عليها لا يسمح  
بوضع نحوه لها من ذكر المهندس فقط خلاف لوقوع في محضر التحديد وفي الكروكي .  
من في حال قاضي صلح و قاضي مرد اعقاري المكلف مراقبة قاضي به عمليات  
لتحديد ووضع نحوه موقت التي يجرها مهندس في كل خلاف يقع بين مهندس والملاكين  
شأن المسائل المذكورة ما عدا الخلافات المتصلة بالحدود أو بحق مدعى به فإن هذه  
الخلافات يحصل فيها مداخل عمليات التمهيدية .

و المحالقات العامة المعرف عليها في الحال وفقاً للقانون .

المادة ١٥ بمقتضى أن حدود موقفة معينة وفقاً لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣  
المذكورة أعلاه تبين بصورة حية على الأرض وعند لأقصاء بواسطة نحوه طلق  
الأمودج مدوي بمسوحه في رأس كل تيم في هذه الحدود .

## الفصل الثالث

في سلامة ممتلكات ولاعتماد

المادة ١٥ بمقتضى أن لا يصح أن يقع على ممتلكات التحديد لموقت يدوم المهندس  
في محضر التحرير والتحديد المطع لكل عام أولاً فاولاً وفقاً لتقديم التحديد لموقت  
وكذلك في حدود تحرير ممتلكات .  
بوضع عند ذلك مرسى هجائي باسمه ساكنين في المناطق المعصية حيث يجوز في  
ذلك تعدد الساكنين .

يجب أن يكون كل من محضر وحدود تحرير ومهرس الهجائي ساكنين مطعفاً  
للامودج المعين من قبل لادارة .

المادة ١٦ بمقتضى أن يشتمل محضر التحرير والتحديد لكل عقار على ما يأتي :

- ١- وصف المقار ( موقعه وقوامه وموئجه شرعي وحدوده المصرح بها )
- ٢- اسم وشهرة ونحو ومه وحسية المالكين والشركاء في الملك المصرح بهم  
وعند الاقتضاء تعيين الحصص الممنوعة وفقاً لأحكام المادة ٣٦ في الفقرة الأخيرة .
- ٣- ذكر الحقوق الممنوعة وفقاً لأحكام المادة ١٠ من القرار رقم ٣٣٣٩ الصادر في ١٣  
ت ٢ سنة ١٩٣٠ وحقوق الارتفاق ولا تنفع المترتبة على المقار او له اذا كان المقار جارياً  
عليه وقف فيجب ذكر نوع الوقف او ذري او خيري واسم الوقف والمؤسسة  
والتنوي والمستحقين الممنوعين في ملك وقف .
- واسباب الملك ائتمنه في الدعوى والحصول عليه من او غير من لارت  
شعاعه مدة طويلة وفي هذه الحال يجب ان تذكر ائتمنه ١٠
- ٤- ذكر الاملاك على حدود وعنى وحدود ومداى حق ملكية او حقوق  
الممنوعة الاخرى .
- ٥- تمدد وثائق والسندات يبرزها دور شئ .
- ٦- تعيين محل الإقامة المختار للملاكين والشركاء في ملك وممبرين وموئجه  
الحقوق في المنطقة المقارية وفي مركز المصنوع ونحوه .
- يختص بمحصر تحديد موقع المندس واللاكين والشركاء بالملك ممبرين  
المحورين . اممبرين زمناً . من حصص وتحديد موقت واختار المنطقة .
- ومن يوجب ٤٠
- مادة ١٧ [ معدلة ] - يمنع حدود تحرير المندس ملكه نسب تحرير  
والتحديد موقت لقاء بوطقة كاتب وهذا مأثور . كرمه يتبعه تحديد مواعيد  
ثم يكلف كاتب القلم ( greffier ) تحت مسؤولية مني صلح وعصى مرد المندس  
ان يذكر في المحورين اثني تقع في محصر وان يدور فيه ممرات ماضي .

يسلم هذا الجدول بعد تصفية الاعتراضات او الطلبات وبعد الانتهاء من العمليات في كل منطقة عقارية الى دائرة المساحة يستعمل لوضع حرائط المساحة .

المادة ١٨ ( المعدلة ) - ان محاضر تحديد المقارات وتصميمات التحديد العامة وحدود تحرير المقارات والمقارر الخاصة باسماء املاكين تسلمها المهندس لقاضي الصلح او لقاضي المرد العقاري عند انتهاء التحديد الموقت في كل منطقة عقارية .

يستوجب هذا التسليم تنظيم محضر ضبط على نسختين يوقعه رئيس لاشغال وقاضي الصلح او القاضي العقاري .

يذكر في هذا المحضر قائمة تفصيلية بالوثائق المسلمة .

المادة ١٩ ( المعدلة ) - ينظم لمهندس الكتان في كل منطقة عقارية حالاً بعد انتهاء عمليات تحديد الموقت محضر ضبط تحتها المملات يوقعه القاضي المرد العقاري ورئيس لاشغال وعقد ويصدق هذا المحضر في عرفة كاتب القاصي ويسلم الى مكتب الممارس والى مكتب العقاري في المنطقة ويذكر هذه العمليات في محضر ضبط لاحتتام في اسفل المسودة ويوقع تحتها الكاتب .

يمطى علم تحت المملات الموقعة للاهالي سهمه مختارين وينتم الكتان عند ذلك وفقاً لاحكام المد كورة ادناه تصريحت واعتراضات املاكين ويذكرها في محضر تحديد المقار ويثبت هذه القائمة بواسطة المختارين املاكين المختارين وعلى العموم كل المدعين بحق ما الذين لا يحصر والاشاء لتحديد وحامي ثمة عليهم المحضر الى مكتب الكاتب ليقدموا اعتراضاتهم او طلباتهم ويعبروا الدعوى ضد سهم او وثائقهم الاثنية .

المادة ٢٠ ( المعدلة ) - في ثمة مدة الاثنين يوماً ثمة من تاريخ الصاق محضر ضبط الختام لعمليات التحديد الموقت في المنطقة المتبقية بتكليف اشكال شخصاً ، تدخل في الامر سابقاً ان يتدخل :



١ طريقة الاعتراض فيما لو وقع خلاف على وجود حق الملكية او على مدى هذا الحق او على الحدود .

٢ وطريقة طلب القيد عند وجود ادعاءات تتعلق باسمها حق عيني يمكن تدوينه في السجل العقاري يحق على الاحصن للاوصية واللو كلاء القادوسين والاقارب او الاصدقاء ولو كمل ملاك لصغارو لعشيرة واصنافهم لا تندرجو طريقة الاعتراض او طلب القيد باسم القاصرين والصغار والعائين والاضامين . على من يحج على الاقارب والاصدقاء ان يثبتوا وكانهم يقبل مشولهم امام السلطة المختصة ذات صلاحية باسم المعارض او مدعي الحق .

المادة ١٢١ المعدلة ١ ان الاعتراضات او الادعاءات المقدمة طريقة التصريح شفاهي او مكتبي يستلزمها الكتاب وبذكره في اعصر طريقة محصورة . ان التصريحات الشفاهية او الكتابية المدكورة اعلاه يجب ان تستند على ذكر الحقوق او السندات او لاوراق التي يستند اليها الطالب وكذلك على تعيين محل الاقامة اعصر في المنطقة المقارية او في مركز القضاء .

ان التصريحات الخطية يجب ان تكون حاوية على توقيع صاحب الشأن وان تكون مرفقة بجميع الوثائق الالزمة . وجميع ما يدكر في محصر على اثر التصريحات الشفاهية يجب ان يوقعه صاحب التصريح ود كل هذا لاخير لا يبرر توقيع فضع عليه لصمة سلامة الاولى من مهام اليد المعنى .

لا يقبل اي عترص كال . واي حلف قد كان بعد انتهاء مدة ثلاثين يوماً المعينة في المادة العشرين وعدا ذلك يرفس حكماً الاستراض وصاح القيد اداء يبرر التدخل في الامر في اثناء المدة نفسها السندات او . ثابق او الرسائل التي ذكرها لدعم ادعائه . وله ان يراجع محكم المدينة وفقاً للمادة ٣١ .

## الفصل الرابع

في شيت عمليت لتحديد موقف وفي تصفية الاعتراضات

بمادة ١٢٢ المعدلة، عدلتها بمدة ثلاثين يوماً مضافة للمعترضين ولمدعي الحقوق يصدر قاضي الصلح أو القاضي التقاضي ويررأ تحت عمليت تحديد والتحرير بها، يلحق هذا القرار على باب قاعة الجلسات ويسطى ذوو العلاقة علماً به بواسطة المحررين وطلع الى محاكم المنطقة وينشر في جريدة رسمية.

ثم ان قاضي الصلح أو القاضي يريد معاري يشار في كل منطقة عدليه فحصى محصر التحديد موقف محدد مسد حساب زب يده في حدود تحرير اعتراضات الموقت، ويؤكد من تنتم المعاملات المصدرة عنها في حكام لقرارات المدة ويصادق على ما ذكر في محضره وأمره من بعد في سجل التقاضي حقوق عليه غير المثبوتة اذا وجد انه لم يقدم اعتراض و صلح، ولا اعتراض و طلبات المقدمه يجب ترفيق وفقاً لاحكام المادة ٢١ من هذا القرار.

١١ فرد محاسي هو عدد مدون في سبع و ثلاثين و وصل الا زحير لسح المحاصر الاصلية، مدون في هذا القرار في رأس مكتب تقاضي في محل محضر.

ثم ان قاضي الصلح أو القاضي يريد التقاضي ملضم حساب، باب حدود التحرير الموقت قائمه تحت دفعه متصلة بالاعتراضات في قدمه ثاب غير صحت و طاب.

لادوي العلاقة مهلة خمسة عشر يوماً مقدمه من تاريخ سبق قرار التحريم أو عن رفع الاعتراضات او طلب تحديد محضر محضره، صوابها و د رفع عريق ذو العلاقة على هذه الصورة لاعتراضات و صلات مقدمه باحصاءه عن رفع هذه الاعتراضات اما بالعمل بما مضيه تمت لاعتراضات و اصدت فيمكن لقاضي الصلح او

للقاضي الفرد العقدي ن يأمر بعيد حق اعني غير المنقول في - جعل المقاري باسم صاحب  
ذلك الحق وبصدق على م يذكر نتيجة لذلك في محضر .

المادة ٢٣ ( امدلة ) - متى في الاعراض او الطاب في كل منطقة عمارة وفقاً  
لترتيب الموجود في جدول تحرير محضر - موافق .

يعين بقرار من قاضي الصلح او القاضي الفرد عقدي المكان واليوم والساعة التي  
تفصل فيها هذه المسائل قبل خمسة عشر يوماً . يبلغ هذا قرار في ذوي الشأن في محل  
الاقامة المختار وان يمكن محل قدمه مختار بواسطة للاحق على باب المكان الذي  
يخمس فيه قاضي . وفي كل حال يلحق هذا قرار على باب دساعة الخواصات وبمطلى  
المختارون علماء به .

في اثناء الخمسة عشر يوماً التي تسبق ، كما تحقق لدى في الدعوى ويمكنه ان  
حكم ومادة على طلب ذوي علاقته - يعمل في محل حقار لمصلحة سيد ولا حراه  
تحقيق . وفي هذه حال عمل ، متى تفرده مهندس وعوض مختار وسدحين في الدعوى  
ويبلغ انتقاله الى هؤلاء بواسطة مختار ود مادي علاقته يستدعي عنهم ويشرع  
بالعمل كما او كانوا حاضرين وتثبت هذه المادة في محضر مسطر عظم وفقاً للاصول .

يمكن للقاضي عدا ذلك ان يصب من مدعي تقديم مذكرته و لائحته قبل  
اليوم الثامن من المهلة وتبلغ هذه المذكره و لائحته في المديني عنه الذي يمكنه  
ان يطلع عليها في غرفة كتاب دون ان يسمح له بالرجوع الى واحد لائحة ، وهذا  
وعليه ان يمدد مذكرته لائحة قبل سبعة ايام خمسة عشر يوماً بخصوص عنها في  
هذه المادة .

وعند شروع في المحاكمة ، يجب ان يمدد كورده في محضر وعند الاقتضاء شائع  
تحقيقات في جرحه قاضي في محل خلاف وكرهات المذكورات او المواقف التي قدمها

ذوو العلاقة . ويحق هؤلاء اعدا ذلك ان يطلبوا قرعة بية وثيقة أشبهه موحودة في ضادة  
الدعوى . ثم يسمع ذوو العلاقة او وكلاؤهم وكذلك الشهود المدعورون من قبل  
القاضي وبعد ذلك يصدر الحكم في القضية اما فوراً او بعد المذاكرة .  
فيما عدا الادارات العمومية لا يمكن ان يسمع القاضي اية مهلة كانت لدوي لعلاقة  
وكذلك لا يقبل تبريراً لتأجيل لدعوى عدد كان الا ما كان ناجحاً عن قوة قهرة ننت  
قانونياً .

اذا طلب رد لقاضي اعقاري ولقاضي اعقاري الملازم بيت في هذا المطلب واذا  
طلب رد هذا القاضي الاخير ما فمعين مدير لدوائر عقارية امامه وسياً فرداً عقاراً  
او قاصياً ملازماً بيت في طلب الرد او طلت رد .

ان عريضة طلب رد ماضي معين من قبل مدير الدوائر عقارية لعدم تعتبر لاية  
باطلة فالقاضي لا يمتد به ويقرر في جميع الاحوال عدم قبول لطلب المدكور  
المادة ٢٤ ( المعدلة ) اذا لم يكن المدعي حاضراً في جلسة يعتبر لاعتراض  
لاغياً باطلاً ويرقن حكماً من محضر تجديد والتحرير . وفي هذا حال ينقضي للمدعي  
المتغيب حق الاستعانة من احكام المادة ٣١ الية . واذا لم يحضر لدعوى عليه محكم في  
الدعوى غيباً .

ان الاحكام الغاية هي غير قابلة لاعتراض . على انه يمكن لدوي لعلاقة  
استئنافها في مدة خمسة عشر يوماً اي تلي تاريخ تنبغ الحكم .

المادة ٢٥ ( المعدلة ) - ان قاضي صلح و قاضي صلح في حكم حكماً قضياً  
وغير قابل المراجعة :

١ - في كل دعوى داخلة ضمن صلاحية قاضي صلح حتى ولو كان قراره فلا  
الاستئناف وفقاً للشرائح المراجعة للاحراء .



٢ - في الدعاوى في حقوق حصرية على الحدود أو العائدة للحوار (مثل  
أحدوا لشركة وحقوق الانتفاع ولا يرق لمصلحة أو قد وسيلان للماء والمرور إلخ)  
وهو يحكم بنهاية لا في حصة نصيب حكمه سنة ١٧٢ من ديوان امور المحاكمات الحقوقية  
في جميع الدعاوى لأخرى لمصلحة خلاف على وجود ومدى حق ملكية أو حق عيني  
غير منقول وكذلك على موقع حدود العقار .

عندما تكون دعاوى من صلاحية محكمة اشرعية فيمكن للقاضي إذا رأى ذلك  
مبدأ أن يأخذ رأي وسي شرع قبل أنت في أساس الحق أو اعتراض الفرع .  
والقاضي عقاري سنة الأربعة مرسى خرافات عدة وللت مع الاحتفاظ بحق  
الاستئناف في طيات محصل وضرر عند ما يظهر لا اعتراض هو اعتداء محض صادر  
عن سوء نية . في هذه حال يمكن حكم على مبرص بحراة مدي قدره خمس وعشرون  
برهنة سورة عد محصل . صبر . نسب للفرق اسرود وحكذلك نفقات  
الاعتراض من مصاريف كشف وصالح ١٠٠٠ وهي على نفقة المترض . وفي  
جميع الاحوال كون مدعى تحقيق لادفعه على نفقة مبرق الذي طالب التحقيق  
الا إذا جرى تحقيق حكما من قبل مدعي .

ينت القاضي عقاري في مسألة نفقات مصروقه ومعين في من القرار مبلغ لمصاريف  
ونفقات ومدة في السنة عام . ونحن نحصل هذه نفقات وفقا لاحكام القساوينة  
المعمول بها في نحصل نفقات مصروقه على ما يجب لا نسب عن عدم الدفع تأخير  
في تقدير قرار .

٢٦ - سنة ١٨٠٠ - استوف لاحكام صادرة في أثناء المعاملات القضائية  
يجب ان يقدم في نفس وقت مدى بدنه فيه الاستئناف على أساس الدعوى .  
ان استوف لقرارات صادرة من قاضي مبرد عقاري يجب ان يقدم تحت طائلة

عدم قبوله في محكمة استئناف مصقة في ماله ١٥ يوماً بعد من تسبع لذي بحري  
وفقاً لالتزامات معينة في المادة ٣٧. ويذكر ذلك في محضر ضبط عليه يجب على  
كل محكمة الاستئناف أن تبلغ في لارعه وعشرين سنة في التي تاريخ ابداع هرصة  
الاستئناف به هذه الاستئناف من ماضي محض الذي اصدر قراره في الدعوى. كل  
ذلك تحت طائلة حره عدي فيريد خمس برب سنة سوريه بعد عضل والقرار الذي  
قد يبرهن على انكاف من كود دفعه من ١٠ سنة.

مصل في الاستئناف وفي الاصول المادة ١٠ على ما يجب على محكمة الاستئناف  
ان تعمل مستشيراً بمقرر انكاف فيه بالحقيقة وعدد لا يتعد لادب من محل الخلاف  
للتحقيق. وعدد لادب من محل خلاف يكون مستشيراً بمقرر انكاف قبل محكمة  
الاستئناف ومهندس معه على ضل رئيس هذه محكمة مدير لدور اعمه في الدالة.  
على اقتراح مدير محله. حله. اخرى محقق وفي الاحكام مخصوص بها في اقدمه  
٢٣ وكول وزير محكمة الاستئناف. على ان يكون لا عرض ضمن لاصول تحدية  
في الحكم الصادر.

الاستئناف لا يرفع في محل عادي في هذه هذه محري وفي  
للقرار الذي ويذكر الاستئناف في سجل عادي في قسم من صحفه محض  
بذلك.

وفي جميع الاحول وفي مصر وفي سجن سكة يصح القرار خاضعاً  
لاحكام مصر. في ١٨٨١ صدر في ١٥ آذار ١٩٢٦ ولا مدني سجن سجن  
حالياً وفقاً لاحكام المادة ٣٢ من ١٥.

لمادة ٢٧ (المعدلة) - حكم على من يرد عادي في كل دعوى مودع في  
مادة ٢٥ من هذه القرار مقدمه دي محكمة سديه و حكمه شرعية وقصي لصلح

عندما لا يكون قد صدر حكم في اسرار ادعوى قبل تاريخ تبليغ قرار افتتاح عمليات  
التحرير والتحديد في المنطقة .

ولهذه الغاية يجب حالاً عند تبليغ قرار قاضي الصلح وخصي الفرد امباري معق  
لافتتاح الاشغال على محكمة مدية و محكمة شرعية وخصي صلح المرفوعة مدية  
لدعوى بـ المحول جمع اوراق لدعوى بـ خصي صلح و بـ خصي الفرد امباري  
دي 'الصلاحية' وهذا تاريخ . لا يحكم هذا قرار للمدعي بـ حرث ساقاً .

المادة ٢٨ ( المعدلة ) - لا يحكم بمذمة من محكمة مدية بـ من خصي الصلح  
في لدعوى مدونة في ٢٥ دة ٢٥ دي . تصح بـ فيه مدعي صلح قرار و صلح  
مميث التحرير و محدد في مصنفه مدعي لا يمكن مدعي من هذا تاريخ لا يرض  
بـ بل يمكن . في مدعي الاثنين و مدعي تاريخ مدعي شخص المحكوم عليه  
و لمحل اقامته .

يلغ هذه الاحكام بناء على ضابط ذوي ملاحه مدعي مدعي في كتاب محكمة  
الى القاضي الفرد العقاري ذي 'الصلاحية' وهذا خصي حراً . بـ و ارده في محضر  
وفقاً لتلك الاحكام و كذا ان يصح حكم لا يرض في محضر لا يحكم بمذمة من خصي  
الفرد امباري و بـ في محضر .

٢٩ دة ٢٩ دة - محضر لا يحكم بمذمة مدعي مدعي في دعوى  
مدونة في ٢٥ دة ٢٥ دة - مرفوعة و مدعي لا يحكم بمذمة مدعي لا يرض في محضر  
كانت قد رفعت قبل تاريخ و صلح محضر محدد .

المادة ١٣٠ المعدلة - د وقع مبرص و د كان مدعي ملاحه المدعي قاضاً  
محكمة الدعاوي الاجنية فتسحب الدعوى حكم من مدعي صلح و خصي فرد  
امباري و يحول هذا القاضي اوراق بـ من خصي صلح مدعي لاجبيه وهذا خصي

يحكم فيها كانه قاض فرد عقاري وفقاً للاصول المعبية في احكام هذا القرار .  
وفي هذه الحالة يجب على قاضي صلح المتناوي لاحبيه ان يترجم له تحت المراقبة على  
القاضي العقاري بموجب احكام هذا القرار .

المادة ٣١ ( المعدلة ) — بعد ختام عمليات التحري : • محدد سبق للمعرضين والمدعين  
بحق ما الذين لم يصدر بشأن عرضهم و دعوتهم حكم مبرم وفي حقه لاستئناف حكم  
مبرم صادر من محكمة الاستئناف حق فدية به متى كانت • • • • • محكمة مدنية .  
يجب ان يستعمل هذا حق تحت ضلته منه قبوله وفي مد في حلال • • • • •  
تأين التبرج الذي يصح فيه فرد تصديق • • • • • قرار في فرد المدعي وفرد  
محكمة الاستئناف او وقع استئناف لصدرة وفقاً لاحكام هذا القرار .

المادة ٣٢ ( المعدلة ) — يجب ان يكون حكم قاضي صلح و القاضي العقاري  
العقاري مثبتاً لمشروعات المحضر وحسب عدد الافراد الذين يترتب عليهم سوابب وجوبت و  
الاضافات التي احدثت فيه وكانت على تصديق • • • • • كروكي التصحيحه  
للحدود التي يظنها بناء على امر القاضي مهتم كتاب السكرتير .

ان قرارات قاضي الصلح او القاضي فرد مدعي فرد مدعى • • • • • مرة واحدة على المحضر  
ويوقعها القاضي ثم تقل في حدود محضر القدرت • • • • • يكون هذا حدود • • • • •  
منطبقاً على محضر التحديد لاسبابهم يخص الشروعات • • • • • قبل سكرة واعماليت  
العقارية التي استلها ونظر فيها القاضي في صدر • • • • • كتاب قاضي ان  
يقبل هذه الشروعات تحت ضلته حره فدي فرد • • • • • من كل • • • • • ما عند  
المعطل والضرر الذي قد يوجب منه للقر في مصر .

يجري دافع حررت سماعاً • • • • • مدعيه مدعىه • • • • • على من • • • • •  
الذي يجس في لقاضي المقصود • • • • • على • • • • • دكر • • • • • لامر • • • • • قاضي • • • • • فيجري • • • • •

حكمها معرفة قاضي في محل اقامة المقاضين المحرر . واذا لم يجز هؤلاء المقاضون محل  
قامة فيكون تسليم صحيحاً بطريقة التصاق مذكورة اعلاه .  
في كل حال يجري تسليم الادرات بموسسة في مركز هذه لادرت والى  
الحاكم موظف فيها .

جميع معاملات البيع او الشراء للمقاضي ذوي شأن المصوص عنها في هذا القرار  
يجري على اطرافه لاديرة . ولا يحجى بطلان سبب عدم مراعاة لاصول المعينة  
بحكماء قانون اصول المحاكمات مدعونه .

ثبت حرر هذه معاملات مدكرها مباشرة على محضر . ن سبغت المصوص  
عنها بالا في معونة من الرسوم قضائية ومن رسم الطويع .

المادة ٣٣ (المعدلة) — يجري تصحيح حدود و خط اخر خط ثمرته وفقاً لدرت  
قاضي الصلح و قاضي عمره عقاري اخرى عند لافضاء ضمن شروط بعضها قياس  
مساحة عقارات في حيز غير المسوحة .

المادة ٣٤ (المعدلة) — ن عاصر برفعه موثوق في قضاها لتفصول ما عدا  
مسارات للمعاملات عند يه بحكمه حالاً مد به مدة لا تزيد على كاتب قاضي صلح  
وكاتب القضي عمره عقاري و عند لافضاء كاتب محكمة الصلح الدعوي للاحية  
على مسؤوليهم . رئيس المكتب مدني مكلف مكتب السجل العقاري .

اد — تؤمم بدعوى قاضي فقط من ضمن سجل رئيس مكتب العقاري ضمن  
شروط بعضها نسخة مصدق عليها بحق لاسل عن محضر ان يكون مساماً لتقيد في  
السجل العقاري .

ما عدا معاملات قضائية مع مدعي في حكمه قاضي صلح و قاضي  
لقرره العقاري فتودع في مديرية المدعي . للاحية في الدورية واصارات للمعاملات القضائية

المتعلقة بالدعوى المحكوم فيها لدى محكم شؤون الاحياء او محكم الاستئناف فتحتفظ في قلم المحكمة التي اصدرت الحكم بدنه واستئنافه .

وخرائط لمساحة نهائية لمصدق عليها يودعها منهم اعمال المساحة في المكتب العقاري لمجلي وفقاً لهذا القرار . فصل خامس . حكاية خصوصية

المادة ٣٥ ( المعدلة ) - في جميع المناقص لمعاريه وورد تحديد لاموال غير الممولة تحديداً موقتاً وحسب تاريخ الامر وقررنا بمصدق على محصر المعاري يقوم قاضي الصلح او القاضي الفردي بمنازلي مقام الدفترخانه ومكاتبات لتسجيل حيل من المعاري ودرستهم وفقاً لاحكام القانون حصرياً او لاعتبارات جديرة على بيع وبيع ومدة او قيمة مازدا او تأمين وعلى عموم على اشاء او تحوير او سقوط جميع حقوق هيبة وحقوق الارفاق او الانقضاء ويقوم كذلك على طلب ورثة ومدة لاطلاع على وثائق مثبته التي يقدمها هؤلاء ورثة معينين حصص في تمديد كل واحد منهم . يجب ان لا يجري المعاملات امام قاضي الصلح او قاضي الفردي لاثبات حقوق مثبته بموجب سند طو او قيد في سجلات الميراث او صكك اثبته قانوناً مكاتب لتسجيل في ذلك .

تدون هذه المعينات في المحصر والمصدق عليها توقيع القاضي والخصم . وادكان هؤلاء يجهلون التوقيع في ذلك في المحصر . وادكان عمليات قبل ملكه هـ .هـ .هـ تستوجب عملاً طو او عرفاً مسبقاً فيقوم بذلك بهدني ، على امر القاضي ويجوز وفقاً لذلك تصدق تحديد امام .

المادة ٣٦ ( المعدلة ) - ليس القاضي صلحاً والقاضي الفردي في أية حصة كانت صالحة للذهاب في حق الوارثه فلا تمكنه ان يأخذ نفسه تركته ما الا اذا ارد



طريق المدعي تأييداً لاعتراضه وادعاءه حجج لورثته وشهادات الأثر المصوص  
عنها في القبول.

وفي جميع الأحوال التي يدعي فيها ذلك لمقتضى مصدر قد حرت قسمته انه حائر  
على حقه طريق لأثر فلا يؤخذ به لا غير اعتراض ورثت آخر بشت حق وراثته  
لا دأته انه قد اهتم في القسمة وقد لا يتمكن من ذلك فيرض الاعتراض ويختلط  
في هذه الحالة بحق مرقمه كما حدده ص الشروع لمعنه في المادة ٣١.

وذلك لان امر يتعلق بمصدر وتخل غير مقبول بملك الورثة مشاعاً ولم يبرز هؤلاء  
تأييداً لادعائهم مستندات لاث التي ينس عليها قدور فقد مدر او المال تميز  
مقول باسم ورثته المتوفي جمعاً وكذلك كان لورثته ومص لورثة محولين.

على انه اذا قدم وفقاً لهذا القرار عرض ودعاء يتعلق بحقوق المورث واذ كان  
ورثته عائش او محولين و... يمكن من قسمة حصة على سبعة بينهم الشرعي الى  
امورث فيمكن قاضي امضاري ان يقبل ورثته ورثته بغير في علم وحجر محولين  
شرط ان يرضوا بذلك وقد كان ورثة محولين فيمكن ان يعين هذه الحصة وصيلاً  
حاشاً كما في ثلثهم وفي جميع الاحوال من حصص لورثته وكذلك عن حصص  
المالكين في ملك مشاع منهم او اكثر من اصل ٢٤٠٠ سهم.

لمادة ١٣٧ منه عندما يكون مقدار مال غير مقبول مربوطاً لاسد  
طابع وقد في سجلات دفتر حقه وعبد في سجلات حل من التديم وصاحب الحق  
او لاشخاص الذين عمل لهم حق منه بحري فيد باسمهم كائهم صاحب ذلك الحق  
مشت بموجب لاسد وبموجب قيد. وذلك دعوى شخص ثبت وضع يده على عقار او  
مال غير متقول بحق الملكية او بحق تصرف فقد حق مدعى باسم وضع يده في  
الاحوال التالية :

- ١- اذا برز مكوكا و وثائق تحويه حق لقيده ١٩٣٥ كالأحكام و وقفات الج ١٠٠
- ٢- عند عدم برز شي من ذلك د شهده له تحفه صاحب الحق ثبات سند او بقاء او لاشخاص الذين فصل بهم منه هـ حق في حالة وفاة صاحب الحق.
- ٣- اذا كان واضعاً يده على العقار و على اس غير مقبول بصورة هادئة عدية وبدون انقطاع مدة خمس سنوات هو نفسه او بواسطة مورثه او بواسطة شخص آخر لحسابه بحق او لمدة عشر سنوات او خمس عشرة سنة حسب ما يكون نوع العقار او المال غير المقول اشرعي اذا لم يكن واضعاً يده بحق.
- و منهم ما خلق في هـ قرار السيد الخدث مني ثبات حصول على ائتمار بواسطة احدى الوسائل تنبيه ائتمار لارسي موت و نقل ملكة وورثة وصية و غير وصية والتمه بين الاخيرة بدون عومس و اومس و بيع او الترخ.
- اذا ثبت ائتمار من لورثة و حلاء ملك و د كاد و صم ايد خالي غير متمم للشروط المذكورة في الفقرة ثالثة من هذه المادة فيكون لقيده حصصه لأحكام المادة الثانية.
- المادة ١٣٨ (مادة ١٤٠) عدم كمال عمر و من غير مقبول ١٠٠ كال نوعه غير مقيد اصلا في الدفتر حانه وفي سجلات تسجيل في حين سن القدم و كان مملوكاً بدون سند فيقيد حق الملكية و حق تصرف حسب لافضله باسم واضع اليد الحالي اذا كان امتلكه بصورة هادئة عليه وبدون منقطع هو نفسه او بواسطة مورثه و بواسطة شخص آخر اذا له بحق و غير حق مدة عشر سنوات خمس عشرة سنة حسب ما يكون نوع ائتمار او المال غير مقبول شرعي غير كاد و د كاد و صم يد خالي غير متمم لهذه الشروط فيقيد حق ملكة و حق تصرف حسب لافضله باسمه اذا رضي ان يدفع قيمة بدل الملك بحسباً وفقاً لأحكام المادة ١٣٠ و د دفع فيقيد لتقار باسم املاك الدولة.

المادة ٣٩ (الاصلة) مساحة في حصر عند مسح ضمن حدود المدرجة في سند الملك تعتبر عائدة لصاحب سند حتى إذا كان هذا مضافاً إلى مساحة الدراع أو لدوم أو أي واحد قيسى آخر كان من مميزات مساحة مع يده - سعر هذا الواحد القياسي فالزيادة التي تظهر تعتبر حاصلة دفع سند في سند لاحقاً لمبة في المادة ٣٨ اعلاه .

المادة ٤٠ (الاصلة) - إذا كان مقدار محدد لأرض معينة ولم تكن الحدود المدرجة في سند منه على الأرض بوضوح وعلامات وشرائط تامة أو إذا لم تكن حدود معينة في محلات تحدد وحقها في حصر مثل الدولة فالمساحة التي تظهر زعمه عن المقدار المدرج في سند - ١٠٠ مثلاً في المائة لتسجيل باسم صاحب السند و، رد على ذلك فيكون حصة دفع سند مثلاً فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ اعلاه .

المادة ٤١ (المعدلة) في جميع الأحوال المذكورة - المادة في مواد ٣٧ المقررة الكلفة ( ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ ) بحسب مدت مرور الوقت وفقاً لمواد تامة في أحكام المادتين ٢٥٧ و ٢٦٠ من قرار رقم ٢٢٣٩ صادر في ١٣ - ٢ - ١٩٣٠

من قوائم له في مواد ٢٥٦ و ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦١ حتى ٢٦٦ من قرار منه تطبق ملاحقاً (استثناء منصوص عليه في هذا القرار) .

وفي الأحوال المنصوص عليها يكون - ١ - شهادة محضين وأعضاء مجلس الاحتدرة وصحاب محضين - ٢ - محضين في - ٣ - محضين على محضر تحديد العقار تكون هذه شهادة منه كمن هو - ٤ - محضين حصة ذات كافة وحدها لأن تثبت في الاملاك جامعاً للشروط المقتضى في مواد ٣٧ مقررة ٣٨ و ٣٩ و ٤٠

المادة ٤٢ (الاصلة) - حري عينين منه - حصة دفع سند مثلاً في كل

قرية من قبل نجه مدخري هنة لاحتربة وفقاً للأحكام القانونية . ويصير اسقاط  
عشر من هذه قيمة عن كل سنة حلب سدر من ، منح تصرف وأصح اليد على العقار  
د من به . حديمه تحسنت في صرف ، ك مسه ويصرف به تصرف ثالث بملكه  
بالامناع ولا مة . من وفصلا عن ديت يتبع اسقاط ثلث من القصة المطلوبة ايضاً اذ  
كالب واصح اليد شغل في مصادر نفسه ونحسه مداته وبوسطة قاربه او ممثليه  
اشرعين .

المادة ٤٣ معناه . سوى من عميب . حرر والتحديد وقياس رسم وحيد  
يعدل عشرة بالمائة من مدخل السعد سة للصرة معدرة في المقدرات المسه و  
غير مسه .

المادة ٤٤ لاصله . جميع حراج ورسوم شرع ولاشغال ووضع انجونه  
وحرر والحدود ومسح مسه في حكم مديون . ونضاف عليها عند الاقتضاء قيمة البذل  
مثال . يدفع مجموع مسه في سنة د مسه سوية كل سنة قسط منها مع الضريبة العقارية .  
جميع حكومه عاده هـ . من حق موقوف . قد جعل .

المادة ٤٥ مفرد لاصله . من من مساحه في جميع اوقاف ارضية محاصر  
المسطح والسحاب وسدب ورسوم مسح ولاحكام منح به كدر . لآر والساي  
ر على به تمكن . تشمل مساهده مسدب به على حلب دوى ملاقة على تعيين  
المساحة بالقياسات عديمة وفقاً لحدود . تحويل ارضي

مفردة لاصله . قد تمت معادله قياسات القديمة مع قياسات الارض الثرية

كألى

لدرع مربع و الارش سدوى

٠.٧٥٨ - ٠.٧٥٨ - ٠.٥٧٤٥٦٤ من متر مربع

الافلك المربع يساوي

٤٠ ذراع مربع أو  $10.16 \times 10.16$  ٢٢٩.٨٢٥٦ متر مربع

الدريم يساوي ٤ افلكات

أو ١٦٠٠ ذراع مربع أو  $30.32 \times 30.32$  ٩١٩.٣٠ متر مربع

## الفصل السادس

حالة موقفة

المادة ٤٦ (المعدلة) - في المناطق التي لا يطبق فيها قرارات رقم ١٨٦ و ١٨٨ و ١٨٩ المعدلة في ١٥ د. ١٩٢٦ وفيما يخص فقط بالأمور غير المنقولة غير الخاضعة لأحكام المرسوم ٢٧٥ الصادر في ٥ برسمه ١٩٢٦ بشأن تنظيم ملاءمة لدولة بخصوصية يقوم قاضي صلح في قضاء مدني بحسب لاداره بحسب في مثل هذه الحالة في هي من صلاحية القدر حانه .

١ - لتحقيق من عدم وجود ورثة الارض

٢ - عطاء الارض بمرئيه حق مرور و معدل دفعه بدل مثل

٣ - تصحيح قيود سجلات حقوق ملكية هذه المواد غير متفق مع قيود سجلات

المقرر حانه بسبب خطأ و . . . في تحقيق و وفقاً لأحكام المواد ٢٨ و ٢٩ شاط سنة ١٣٢٩ بشأن التصرف .

المادة ١٤٧ المعدلة في حانه بخصوص عم في ٢٦٥٠ علاه في المرسوم بشأنه

يطبق قاضي صلح أحكام المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من هذا المرسوم .

المادة ١٤٨ المعدلة - في صلح في قضاء مدني بحسب لاداره في دندري تحقيق

فالتحقق من عدم وجود ورثة و كذا في دندري المصلحة بعصه لارص بمرئيه حق





يكون قرار محكمة الاستئناف قابلاً لأي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٤٩ (الاصية) - انتهاء من تاريخ اذاعة هذا القرار يحظر على المجلس الاداري او على مجلس شورى الدولة انظر في كل دعوى و عريضة تنطبق بالمواد المية في احكام المادة ٤٦ من هذا القرار .

ان اصدارات معاملات نقصاء بتوحيده حياً اتم المجلس الادارية ولم يلمط فيها قرار ما قبل اذاعة هذا القرار وجوز بدون اهل ساء على امر من الرئيس وبهمة كاتب المجلس المذكور في لائحة الدائمة في نقصاء و عريضة وهي تلاحق المعاملات التي بدأت بها سابقاً .

ان القرارات التي صدرت قبل اذاعة هذا القرار تكون نافذة ضمن الشروط المخصوص عنها في القانون . ترجع في مر هذه القرارات دون اثر لاستئناف الادارة او مجلس شورى الدولة ضمن الشكل المعتاد .

## الفصل السابع

### احكام جزائية

المادة ٥٠ (اصية) - يصق رئيس محبة ضمن حدود صلاحية قضائي لاصح حقوقات له في اقبول على كل مرتكب جدي مخلفات في شبه مخيمات انحرار والتحديد او مساعد او مشارك له .

(المقره بنمة) - فيما عدا لاصح مخصص عنها في المواد التالية يحيل الى محاكمة لعددية مرتكبي مخلفات و جح و خرافة مخصص عنها في احكام قوانين احرثة العدية والمساعدين لهم و مشاركتهم فيها .

ان الاحكام الصادرة في المحاكم المصنوعة عنها في المدين ٥١ و ٥٢ اذناه هي غير  
قابلة لية طريق كانت من طرق المرحمة وهي قابلة لتعدد بدون اقبال .  
ان التعيين تجري بحق المأمورين بدون رخصة ساعه من لادارة التي يتمون  
اليها .

المادة ٥١ ( المعدلة ) - كل من يدرس في اجراء عمليات لتحديد وتسجيل او  
المسح او يخلق عن عمد صمومات في دلت يهدف في حال بحر ، قدي قدره من خمس  
ليرات الى خمسين ليرة سورية وعدد تكرار العمل يطبق بحقه دائماً الحد الأقصى من  
العقوبة .

المادة ٥٢ ( المعدلة ) - يهدف بحر ، قدي من خمس ليرات الى خمسين ليرة سورية  
كل مختار او عضو مجلس حصارية ومهندس ومأمور سجون في اذية وحده المقتلة عنه  
وفقاً لاحكام هذا القرار .

اذا حق اهالي قرية واحدة مرور بحقوق شخص آخر بسبب صريحت مدره  
حررت في اثناء عمليات لتحديد الوقت وقرر لقاضي عدد الاقصاء اثناء عمليات لتحديد  
الوقت وعادتها على مئة اصحاب بيت المرحم .

المادة ٥٣ ( الاصلية ) - في جميع الاحوال المصنوعة عم في المواد ٥٠ الى ٥٢ و ٥٤  
و ٥٥ من هذا القرار اذ كان الامر متعلقاً بالاحكام فتكون بدون اقبال مختصر لمصلحة  
مومذكور اعلاه الى محكمة لدطاوي لاحسنة ذات صلاحية .

المادة ٥٤ ( الاصلية ) - كل من سجل او حاول تسجيل وسائل زوريه و  
بارازة تحت اسم كاذب وثائق و سندات غيره ملك غير اسمه و باسم شخص آخر  
يعاقب بالسجن من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبحر ، قدي من خمس وعشرين ليرة الى  
مئة وخمسين ليرة سورية ولا يمنع ذلك حق المظلة بالتعويضات حقوقية .

المادة ٥٥ (الاصلية) — يعاقب باعقوبات المصوص عليها في المادة السابقة كل من شهد شهادته دون قصد تسهيل تسجيل عقار بلا حق باسم شخص آخر  
 المادة ٥٦ (المعدلة ١) في جميع الاحوال التي يستعمل فيها في نص لقرار رقم ١٨٦  
 صادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦ مظة بغير منقول وقطعة لتمثل لكافة عقار ومال  
 غير منقول .

## القرارات الملغاة

مادة ١٦ من لقرار رقم ٤٤ المعدلة لاحكام القرار رقم ١٨٦  
 ان القرار رقم ١٨٧ الصادر في ١٥ آذار ٩٢٦ وقرار رقم ٥١٢ الصادر في ١٥ ايلول  
 ٩٢٦ والقرار رقم ٥١٣ الصادر في ١٥ ايلول سنة ٩٢٦ وقرار رقم ٩٥٢ صادر في ٨ نيسان  
 سنة ٩٢٧ وقرار رقم ٢١٠٣ صادر في ٦ ايلول ٩٢٨ وقرار رقم ٢١٨٩ الصادر في ٢٢ سنة ٩٢٨  
 وقرار رقم ٢٤٧٤ الصادر في ٢٠ آذار سنة ٩٢٩ والقرار رقم ٢٢٢٧ صادر في ٢٨ حزيران سنة  
 ٩٢٩ وعلى مضمون جميع حكماء متوبين و لارادات السنة وقررت العائمة او المحلية  
 الصادرة في موضوع هذا القرار بغير وثائق .

مادة ١٧ من لقرار رقم ٤٤ من لقرار رقم ٤٤ من لقرار رقم ٤٤ من لقرار رقم ٤٤  
 بيروت في ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢  
 اموص سمي  
 لاصح بواسو

## القرار رقم ٣٩٣٩ مكرر

المصادر تاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٢

بشأن تعيين لقضاء المقاريين ووطنهم

.....

ان دور اردية و لاشغال العامة

س على القرار رقم ٢٩١٥ تاريخ ٥ كانون الاول سنة ١٩٣٢

وعلى القرار رقم ١٩٣١ سورية رقم ٢ تاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١ في الفقرة  
التي من مادة ١٥

ولما كانت وصاع الحال تجدد و تحرير الحجة لا تساعد على انهاء الاعمال بالسرعة  
المطلوبة وبالطرق القصص المخصصة لاعداد المقامات تجدد و تحرير في موازنة عام ١٩٣٢  
وبناء على اقتراح المدير العام للمصالح المدنية : ملك الدولة .

حرر

مادة ١ : تقرر لجنة لدراسة عدله مكرر فحمة مقوص سامي مؤرخ ١٥

اذر سنة ١٩٣٦ رقم ١٨٦ في كل قصه تحكم صحيح صفته و صا تقديراً مبرداً .

مادة ٢ : في كل قصه صح في عمل تجدد و تحرير الاملاش فكلين بعض

قصاة عقاريين بدلاً من المحل الحجة مقوص سم في و ري فحمة مقوص السامي

لأورحين ١٥ اذار ١٩٣٦ رقم ١٨٦ و ١٨٧ فمطى لهم صلاحته هذه الحد نفسها .

ويساعد القصى مفرد الخاص وأمس ملازم و متحرر يقوم بوجبات لمعية في المدة

السادسة لآتي بيده و كاتن وماسر

مادة ٣ بعين النصّ مقارنون .

١ من قصة و حكماء صلح موحقين و موضوعين في فن و د حكمة تحت تصرف المديرية العامة للمصالح مقبولة و ملائمة دولة .

ب من قصصه مخفيين منزومين ولا غصه عذريين لدى مدرسو وطائفيهم  
في حدى اللجان ولدى خاصى متري متبره مبدل على عن ندمه عشره شهره ظهورا  
في حالها حذرة ولادة على لا يكون سهو من من حذرة وعذريين عاين .

مادة ٤ - يشترط في تمثيل نقضه عدد من الملامين لا يقل سبعين عن اربع وعشرين سنة وان يكونوا قد استخدموا نصفه خمس وعشرين سنة شهر واحد اكثر ويشترط في تمثيل نقضه اربعين ممرين لا يكون منهم من الالة وعشرين عاماً وسنة شهر واحد اكثر من خمس وثلاثين سنة وان يكونوا في حقوق واحدوا في الساعة التي تحرى هذه المادة لا يكونوا غائبين عن سبع استخدامهم في نقضه .

ماده ۵ یعنی قصصی عقاری شمرده نمی آید و از آن به علاوه علی قهرح مدیر  
آرامه المصالح عقاریه و ملاک اندوه و غیره منقول محضه و غیره و غیره و غیره  
لاحظه و بعضی محضه عقاریه و ملاک و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره و غیره  
و خصوص تحت تصرف مدیر آرامه المصالح عقاریه و غیره و غیره و غیره و غیره  
مرا اگر عهده محاسب یا محضه محضه.

مدد ٦ د تعدد علی قصصی حقاری مسند د موعظه مسند د وقت بندی  
٥٦ من وایو حکام صلح و الاصاب حرری موعظه حسی حقاری موعظه بعضی لایه





مادة ١١ يبلغ هذا الترتيب لملأه سفيد احكامه .

دمشق ٢١ ومصلحه ١٣٥٠ و ٣١ كانون الثاني سنة ٩٣٢

ورر اماله - توفيق شامة وزير زراعة و لاشعل العامة

دفع لمؤيد

امدير العام للمصالح مديرية وملاش دة

عاف خصب

شوهدي في شاط سنة ١٩٣٢ المستشار مدون - ومصلح

شوهدي ومصلح ١٩٣٢ سنة ٩٣٢ و ٥٨١ و ٢

ع - مصلح مدون

مصلح مصلح مدون - مصلح مصلح ٩٣٢ و لسلام

مصلح مصلح مصلح مصلح مصلح مصلح

عاف خصب



القرار رقم ٢٩٩ - ل من القاضي

منطق فرد رقم ۱۲۴ فی سری جمع لاری خصمه الابتداء لافردی



ان اخبار سرائی نظم میں - می پدمپورہ لاہور سے ہدی حکومت سوریتہ ولند  
اکبر و عوین و حبیب بدروہ .

١٠٠٠ على مرسوم رئيس الجمهورية لاؤ حبيب مؤرخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠  
و١٠٠٠ على مرسوم مستشارين مجلسه مشككة موجب لمرور رقم ٢٥٧٥ المؤرخ ٢٦  
الذي منه ١٩٢٠ .

وہ علی غرہ ۱۸۵۷ء میں قلعہ احرار سے ۹۲۵ فاعی صیم لاملان  
الامیرانہ دحل حکومت کے و سہ ہیں ۔  
وہ طرک کے بندے ہیں ۔ مئی ۱۸۵۷ء حکومت سودیدہ اور ۱۶۰ میں انورج  
۳۰ شدہ میں لان ۹۲۵ء علی غرہ میں اس کے بعد یہ شہر ہے ۔

24

المادة ١ - يوافق مجلس الوزراء في ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٥ هـ في تعيين  
الأملاء العامة داخل المملكة العربية السعودية على جميع الأراضي الخاصة  
للإستثمار الأجنبي.

[illegible]

## القرار ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥

تشريع تنظيم الاملاك الاميرية داخل حكومات لبنان الكبير وبلوحيين  
على جميع الاراضي الخاصة للانتداب الافرنسي

\*\*\*\*\*

ان الخبير ساري مقوص السامي للجمهورية الافرنسية لدى دول سويديبوليان  
الكبير وملاذ اموريين وحبل ضروري .

دع على مرسومي رئيس الجمهورية تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ و ٢٩ تشرين الثاني  
سنة ١٩٢٥ .

وبناء على امر . بحقه مؤتمره . حب الام . رقم ٢٥٧٣ : تاريخ ١٦ كانون ١٩٢٥  
وشاه على اقتراح امين الامير .

مقرر .

## الفصل الاول

### محدد الاملاك العمومية

- ١ تشمل الاملاك العمومية في دولة لبنان الكبير ودولة بلوحيين جميع الاشياء  
المعدة بسبب طبيعتها لاسم جميع . لا تشمل الاملاك العمومية  
وهي لا تبيع ولا تكتسب ملكية عموم .
  - ٢ تشمل الاملاك العمومية على اخص الاملاك المذكورة ادناه بدون ان  
تتم ذلك تطبيق . هذه شانه من هذا قرار .
- اولاً — شاطي البحر حتى امد مسافة يصل اليها الموح في اثناء . وشطوط الرمل









الآخرين على سجل خاص مرمم ومرفق به من قبل رئيس اللجنة اما الملاحظات  
والاعتراضات التي ترسل كتابة فندى راجعاً إلى طلي علم للجمهورية وفقاً للشروط  
المعية في مادة رسمه عملاً بموجب ما كان لا بد من تحسينه بحيثيات المتعلقة بالمخضر  
والرسم به من رئيس محكمة راجعاً إلى عدد من مدته شهر ويرسله حالاً إلى  
رئيس اللجنة .

١٢ - يطلع لجنة على ملاحظاته ولا سيما ما ذكره في سجل التحقيق وتعود  
في مكان الجند ذكرت ذلك مع بعض المحققين لا يمكنه ونحوه عند الأروم التعديد  
لموقت من تعديلات في رسومه وتصاميمه على الاقتراحات الجديدة  
وإذا رفض لا سيما ما ذكره في ملاحظاته عدم إرسال سكان الشواطئ  
للتعديد من حرية على هذه هذه هذه هذه هذه هذه هذه هذه هذه  
الشأن المذكور في التعديد بموافقته على ذلك .

١٣ - يوقع على صميم رسمه راجعاً إلى عدد من جمع أعضاء اللجنة ويرسل بعد  
ذلك في رئيس الدولة الذي له الحق في عدد عدد تقصيره المقصودة من  
الأملاء العمومية وجميع هذه في رئاسة من الآخرين بموافقته لهم ضمن الحدود المنصوص  
عليها في المادة ثمة من هذا .

في طيات وممرات هذه هذه هذه هذه هذه هذه هذه هذه هذه  
مادة الملايين المليون بها صممها هذه هذه في الامانة العمومية حسب  
الاحتياج لمعرفة هذه مؤتمرها كما ذكر في هذه هذه هذه هذه هذه هذه  
والنظام هذه طرقت وممرات هذه هذه هذه رئيس هذه حسب

## الفصل الثالث

### اشغال الاملاك العمومية المؤقتة

١٤ يمكن لدولة او بلدية ان تحبس بصفة مؤقتة قابلة الالغاء او مقابل رسوم ما لاشغال قطعة من الاملاك العمومية شعباً لشعباً ما لاسيما اذا كانت المسألة تتعلق بشروع ما يصير المشروع مراً وكانت منشأة كمصاحبة عمومية . واما لاجراء بالاشغال المؤقتة فلا تكون مصلحة عمومية بطلان الامتياز لاجراء بالاشغال المؤقتة على الاملاك العمومية بشرط عدمه على حقوق الآخرين .

١٥ مطلق الامتياز وفقاً لاحكام مرازم ٢٥١١ الصادر في ٢٠ آذار سنة

١٩٢٤ .

١٦ مطلق حارة لاشغال مؤقتة على الاملاك العمومية خاصة القولة بموجب قرار من رئيس الدولة وفقاً لاحكام هذا الفصل . مطلق احداث الاشغال المؤقتة على الاملاك العمومية خاصة بدون دفع اي شيء مسبقاً للمدائن

١٧ تمنح احداث لاشغال مؤقتة منه وحده . يمكن تحديدها بصفة لقول الصمي بين في قرارات التي تمنح بموجب لاجراء رسوم او حسب ادائها حسب الاشغال لموقته وبصرف في حدود الرسوم مساحة وموقع ويمكن صورته مسبقاً بصفة تحصيلها تحصيلاً كبيراً وحتى جعل رسماً مبدئياً من خمسة قروش سوربه . يمكن إصدار الفرض من الاشغال المؤقتة لمصلحة عمومية بدفع رسوم مسبقاً ولا تخفى لصاحب الاجارة ان يتنازل عنها قبل انتهاء السنة المبدئية

١٨ — يمكن البدء بحارة لاشغال مؤقتة بدون تمويل عند وصول طلب من

الادارة على انه يحق لصاحب الاجارة ان يدعي باعاده كل او بعض الرسوم في دفعها

بحري سحب الاحياء قرد من رئيس الدولة .

١٩ - يحدد عدد ارسوم من دول من رئيس الدولة فيما يخص باحارات الاشغال على الاملاك العمومية البرية و سهرة او بحرية اي هي من نوع واحد شروط لمخصوصة اي يمكن بواسطتها منح هذه الاحداث - و كان ذلك على الاثر الدولة و على بعض مناطق و محلات معينة .

٢٠ - يمكن مراحمه نظري في ثمرات العمومية لاسيما باحارات الاشغال على الاراضي العمومية كل خمس سنوات في محلات وفي قسم من - على فروع احدى دوائر ذات الشأن - لا تخضع مراحمه نظري هذه على سحب الاحداث - لا مبلغ الهمم فلتسقل ثلاثة اشهر على الاقل من انتهاء مدة خمس سنوات الحادية .

٢١ - محلات الاحياء المذكورة في المادة ثلثة عشر قبل ان يكون لك سنة ٩٢٧ هـ منهم دائرة ادمه في حدود الاحداث الموقعة على الاملاك العمومية البرية او البحرية باخرة او غير اخرى - جميع الاملاك العمومية في - يصدر بمرحس بها و سي يمكن استرجاعها و بحري على نفسه باهتة معش لحرية البحرية في الاملاك العمومية البحرية ترسل هذه التدوير في دائرة ادمه في اليوم بعدادة نظري ارسوم او تحديد مقدارها ثم يطلى على لاصحاب الاحداث و حو - يوقع على تعهد بدفع ارسوم جديدة التي تنقضي من - ادرسه ٩٢٦ و د - يوقع على تعهد بدفع ارسوم اعادة الاشغال بحسب تصحيح الاشغال - الاملاك العمومية - غير مرحس بها و يوباً على الصور المذكورة في هذا القرار و اذا رفض شخص ادمي يشغل محل ان يجتمع ذلك و قد تعهد له و رصده صلاحية فيسدد بحالا - قسم من الاملاك العمومية لمشغولين ميرحق و - هذه الى حالته الطبيعية في مدة خمس دول و قد - بعد شروط المطالبة منه و رئيس الدولة يأمر بتعبد هذه الشروط و - و حلاً بالضرورة لادارية .

## الفصل الرابع

حكاية مومنة

٢٢ — نوضع شوح و... مومنة... في مجلس اخطار القواعد المتبعة بالسر والحق... ١٠٠-١٠٠

٢٣ — يعاقب... كل... لا... ان يعرض على... لا... العمومية او في... لا... الباعة وصانعة وروث... ومأمورا لشرطه وكل... لا... مخالقات المحاكم حربية.

٢٤ — قد... لا... يمكن اسقاطها... وبعد اخذ رأي المجلس... ١٠٠-١٠٠

٢٥ — جميع الاحكام... هي...

٢٦ — امين السر العام... ١٠٠-١٠٠

بيروت ساري



من الجزال ديور المقروض السامي بالوكالة في سورية ولبنان

للعادة صمد بن محمد سامي مدد دوله سعودية وجبل البروز المافقم  
القران رقم ٢٢٩ مؤرخ في ١٠ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٥ المتخذ من قبل الموص  
السامي يحيى بن محمد في سنة ١٢٢٥ من رقم ١٢٢ مؤرخ في ١٠ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٥  
الذي حدد مصف علانته لدولة مدد في ١٠ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٥ ووضح القوم  
الوجه انما هو محدد علانته مدوله

ومعها حرم، تحت حمده و حره الاملا في يدون اوقمه تحت الانوار  
وحد روه - صبح عطريه و حب جديده من قس موربي - صبح عذريه و موطعي  
شبن الكد سبروت - معسل - زلال - معده و حدت نعميات تي  
نجدون طه صوره مس .

چون که ما در این شهر و در این ایالت و در این کشور  
فقط به نام خود می‌باشیم و نه به نام دیگران

ایک روز مقصود

امان سر ۲۰ دی رعی







وَأَشَاءُ أَنْ التَّوْبِ وَأَوَّالِ الْعَلَامَاتِ الْبَعْرَةِ وَتَوَابِعِهَا .

ي احتفظ بمعرفته ويوجهها الى استثمارها لصالحه القومي  
ك انشآت بحري ولمركر الحرية والمركر العسكرية .

ل - لطرف و اشور و مبرات و خطوط و وسائل المواصلات من اي نوع كانت و توسعها ماعدا الانشآت التي يقوم بها الافراد لما حاجتهم المخصوصة .

م السكك الحديدية والرمويات وتوانها .  
د مراقي\* ولاحو من لبحرية والحداد

ص - الانشآت المشددة للسمعة الصوميه والاستخدام قوى لماثية ونقل القوة الكهربائية وبالأحرار كل ما كانت مفعلة عائده لمصلحة العموم والذئد رسميه .

ثانياً - املأك الدولة اعامه بحدده .

تعيين حدود املأك بدمه العامة بموجب قرار من رئيس الدولة الذي شجذ بمداجراء  
تفحصات عامة صفاً للامم ١٣ من قرار مؤرخ في ١٠ حزيران سنة ١٩٦٥ الصادر من  
المفوض السامي عندما تجري تحديد حصص في عمل ما ويصدق عليه نهائياً (١) لا يجوز  
امدي هذا تحديد الادري (٢) بوضع حدود تسجيل عماري ان دائرة الاشغال  
العامة تحرر لمصالح انعقديه عن التحديد الذي تجري حسبه هو معين اعلاه وذلك بارسال

(١) تصديق هو "مصادقة" - مصدق عند في العدد ١٣ من قر. موص - وهو المخرج في

٩٢٥      ٦      ١٠

( ٢ ) - مع وجود تسجيل نظري ( مع حدود املا للزمن في مكان حراة معناه على حسب ما حد ذلك في حالي )

د كل حق منكره و حقوق و مساوي حكيم باره نه و موجب سندات قانونيه و علميه صادره قضا نه ايم . تاريخ في ۱۰ خريستيه سنه ۱۳۸۸

د كل حدود هذه الاماير يعوموصونه في محلاها حاشه وعلى صاحب الملك ان يثبت ذلك



يختصر لكي يؤسس على عقد غني لا يفي حق مدعى الاملاك دولة العامة ان الاعتراضات  
في سلبها بعد خصوص صاحب الملك او شخاص آخرون تضاف الى المحضر او ينظم  
في ملحق به هذه تضع الدولة لا دولة عامة تقضى بها صورة عمومية في  
تحريره وفي رد من ومن يادى الى ما تقدم ان يرجع الى القواعد الالية  
بحسب الظروف .

### اولا املاك مدنية الحرة

اذ كان الاملاك مدنية من نوع في شأنه صورة دارية فيمكن  
تحريرها بصورة مدنية على حدود مدنية من مميزات في تمكن الحصول  
عليها في ضمن حدود مدنية من الاملاك مدنية من دائماً بواسطة تغير متغير  
اشط او بدل نوع لا من مدنية من مدنية من او انواع لساتات ...  
الحال ككبر موجه في شأن هذه حدود مدنية

### مستفصل وجهات مدنية

المدنية وجهات مدنية هي حوص مدنية مدنية مع الحد العالية وهي  
من حمله املاك لدولة عامة

نوع املاك مدنية لا من مدنية من مدنية من مدنية .

كافة املاك مدنية من مدنية من مدنية من الاملاك مدنية من مدنية من  
وتتعدا تحرق الاملاك مدنية من مدنية من مدنية من مدنية من مدنية من  
وفيما عدا لادى مدنية من مدنية من مدنية من مدنية من مدنية من  
الحالية وعلى مدنية من مدنية من مدنية من مدنية من مدنية من  
هذه الحالة تامة لا يوزع بين مدنية مع حصة مدنية من مدنية من

ويمكن تعيين حق مرور سط فيها بحسب الظروف

و بحكم الضرورة د كات احد طرق و دروب محدثا مع بحري اياه فمن  
الضروري مرعه لاحكام قصوده انما انه لصيق موصلات انظر ذلك في صدر  
هذه تعليلات .

يجب ان لا يفسر في تصور مد خارجه على لاهر و لسوا في لدائمة الخربان  
فقط بل يجب ان تشمل الـ و وديس مقطعة خربان . بحري مياه ثلوج  
والطر القير و ان لاردعه هو من ملاك . كذا في بحري مياه سطح و ارميل  
والصخور الجرد و خفر و لاحديد خاصه في لارصي السكة . ولا تعتبر من املاك  
الدولة العامة الا الاتحاد . ي تحصل من استعمالها مفعة عمومية اما الاحايد الصغيرة  
و خفر خاصة من حري . مع شي من جهة بلكه ناهية للارض ان  
المحدرات الحاصلة من شعوب بحري في سطح . لا تملك من الاملاك لدولة  
الامة . و و حد سوي في حد لاملان في حد . جدد في حده مع منطقة  
كاوه نامحافظة و سد في حده .

ان د و حد سوي ضمن قس . كات في صفة مفعة عمومية فيسعي بحسب  
اهمته . في د و حده حقه حده . كات في د و . و صم بالامت فيه لدالة عليه  
على ان يدكر في محصر به بؤس حق مفع حده على ذلك كات . ان كافة . مع  
و ان يول بحسب ان تصور عمومية في حارحة ملك لموجوده فيه  
في . البحيرات و حدر . و بحيرات .

ان هذه الافساد من ملاك لدولة عامة كاون عا خاصة بالاملاك و حدوده  
مبنة بموجب بعض نكود مع موعة فحالات منحة م صوة في حقه لاجل بعين بصق  
كل منها و هذه احوه تسمع على مدهه عشره حدر من حدود في سس بها لم في  
عظم ارجاع .

والبحيرات والعدوان هي محلات تجمع لها المتشككة من اجناس وديار الاخر  
ولاودية وابيع . البحيرات مائة هي حوص اسم الاحاح مصلة مع البحيرات الماخة .  
عند ما يحصل زدد في معروفة نوع لارض معمورة سنة وس ي قسم من لافهم  
اسافة هي عن لاسه لاه عن كيفة سيرة . في حكم زدد وندون شهادت حاصلة  
من ذلك في محضر جدد .

٥ قطع كلاله واحسان و عى حوانات وه لا يكون عده كك من على  
سكة شخصه .

٥ حدود الملاحه وري و تحصيل و عى ب و عى ريه وسائر لافيه .  
عند ما يكون الامم صفة معة عامه من ضروري حر حها من رمره لاه الا  
المطلوب تمدها بيات سعي ل سعي دثما عمو و صفة من سنة حدود و عى س .  
عنى ي عدى لاه جدد بديون ساعى معة معة خصوص في تحصيل ومع ديات  
عند ما يكون في حات عا د كتر من لافيه سعيه وسعد يكون عده لافيه عا دة  
قسم معين من الاملا في محاوره من مسكن . فوس على حات كاه حقوق لاه ع  
الحيدة خر عده و لرو و عى عطي عده لاه صفة مالا . لاه و عى سائر لاه و ل  
نح ل عى في خر نظ و اسود معة كاه معة .

٦ سلا عرى و عى لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه  
عوى الكبرياء .

كل ملك حص هو حاص حقوق لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه  
الانف و لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه  
عوى تقوية لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه  
الاحمد و لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه لاه



وفقاً لأحكام الردة الخامسة وما بعده من تقرير روم ١٤٤ للحوث عنه اعلام وبالتيجه ان اعرض الوسطي لعائد للدين ما ولشهادته حره تحديد التسجل لعقاري سواء كان داخل الملك م على طرفه من سوى قيمة احيائية ومن جهة ثانية فان التحديد المسموح به عالياً بدون فائده قد يضر عند تحديد الاول ان التحريم الموضوع على حدود الطاهرية للدين . فقط اعرض حصصه لان هذا تحديد لا يمكن ان يكون نهائياً لان نوحية حدودية ولا من وجهة مادية ومع ذلك فلا يلزم ان تسجل في جردان العقاري هذه خمسة سبعة محدود كائنه في طرف احد مشكلات املاك الدولة التي لم تحدد . ان نخره عند وحدات عن خمس ولو كان لاجل الاحاد فقط ونقصه سترعاء طر سحاب لاملالك ولاشعاص لآخرين للدين ينطقونها الى حالة رة ممتدة . موحدة فبوجه . ان كان محدله لا يجوز من محدود لانه يحل على الاعتناء ان يسجل في سجل عقاري هو م سطحه او حدوده في يمكن حصصا محافظة حقوق املاك . و به عامه لذلك من اناس ان تعدل انش واحاب لآيه في محاصر التحديد وفي سندات التملك وهي :

#### ١ - محصر التحديد .

لاجل ان لاد غير محدود في محصر يذكر هذا شرح .  
(عقود غير محدودة يسير من قطعه من ن قطعه ع عرض وسببي صاهر عذره  
... م هو من نوع املاك دولة تسجل محصر م على حدوده ا  
(ويذكر في خريطة هكذا طريق عام تمتد من عهه من ن قطعه ع عرض ٥٠٠ مترام)  
٢ - جردان الاملاك .

الطرق التي تكون بمثابة حد الاملاك كماي ذكر سمي في جردان الاملاك ملا  
١ من نجم ا ب في نجم ٢ ب الطريق المؤدية من نقطة س الى قطعه ع ا .



وفيهما يتعلق بالطرق الداخلة ضمن نطاق اعداد تذكر اشرح الآتي في  
ذيل السند .

(بين من محصر الحديد ٠٠٠ ن معار تحترقه اطروب الآية المير محدودة والتي هي  
من مشتلات املاك الدولة العامة .

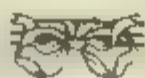
من ٧ ب إلى ٣٣ ب طريق مؤدية من س ٠٠٠ ن ٠٠٠ ع من ١٥ ب ن ٢٧ ب  
طريق مؤدية من س ٠٠٠ ن ٠٠٠ ع

المصدق لمسلكه للحط حدي بين د ثا واسطة نجوم والا يجب لاستبص ح  
من مأمور السكة الحديدية لأجل تمين مرض ومنفعة لاستملاك  
٩ - المرافق والاحواض والموتى .

ان هذه الاقسام من املاك لدولة العامة محددة تحديد نظاما وعليه من المناس  
بعد الانقضاء مرحلة مأموري الاشغال مائة مائة بالامر الحرية لاجل سائر  
الحدود الصحيحة الواجب مراعاتها .

١٠ بقية قسم املاك مدونه

ان اعمار المصاد في ١٠ حيز سنة ٩٢٥ عر ح ٧ كافة اقسام المنطقة وكافة  
الاشغال التي يمكن تفكيكها من قبل لاورد لانها محصنة مصانة مأمور هي من ملاء  
الدولة العامة يجب على مأموري مصالح مقابلة ن يدكرو في محدد التحديد كافة قطع  
الاراضي مدخلة في هذا النوع حتى ولو كد لهم انصرف فيها ووضع لند عليا ان لها  
حقوق ملكية صفة .



بيروت ٩ نيسان سنة ١٩٢٦ رقم ٢١١ (ترجمة)

## المسيو هنري دي جوفنيل المصنوف في مجلس الشيوخ

و مقصود سامي في سورية وسن

لستعاده مندوب امتار للمقوض اسمي لدى دولتي سورية وحل لدروز .  
ان معاملات الحديد بوقت المعصرت بحري لأن في مناطق اسكندرون وانطاكية  
وحد . لذلك يجب عتده فرصة وجود لمدين في تلك الشاطئ لاجل لشروع  
لصوره متفق حديد ملاك دولة خاصة وخاصة . ن تحديد املاك الدولة البحرية هي  
العمالة التي يجب لاسرع في حريتها في مدحة لاون وحسوسا في الاسكندرون حيث  
يوجد اعتراضات كثيرة شتت مسدعات و حيرات وعلى شواصي البحر وكذلك  
يوجد اعتراضات من هذ يمثل شتت ملاك الدولة مدمة الهرة و شتت الحيرات لوقعة  
في منطقة انطاكية .

ما يخص املاك الدولة خاصة من الحديد بوقت بغير عقبات كثيرة مهمة  
ونس لها صاحب و محبولة مسجنة و غير مسجلة في سجل محمولات و ه يوجد معمة  
كيرة من و صم تحت ذرة املاك الدولة . ن تحديد ملاك الدولة خاصة يجب ان  
يجري بموجب حكام قسم الثاني من مرسوم رقم ١٤٤١ من المؤرخ ١ حزيران سنة ١٩٢٥  
والتعليمات المتعلقة به

ن تحديد ملاك الدولة الخاصة يجب ان يجري بنفس شروط المتعلقة بامارات  
بمادة الى لافردسو . كان ذلك فوجبة مندوب ذرة ملاك الدولة ام بغيره . ان هذه  
الادارة لم تتد احد حتى الآن لاجل هذه الامتلات لذلك رى من اللازم

الأيام إلى أدراكه أملاك الدولة التي تعين من بينها في حاجة من مأموريها فيما يخص بالمقاربات  
 الواقعة تحت إدارتها وكذلك أدركه صاحب مديرية عين مثلاً لها فيما يخص بالمقاربات  
 الصلوات. إن هؤلاء الموظفين مدعوون معاً من ضوابط المسجلة في الدفاتر الرسمية  
 عند إجراء التعديلات الموقتة ويمنون في الوقت ذاته لأراضي وحقائب التي يمكن لمصا  
 بها من قبل الدولة والتي هي من جهة أملاك الدولة خاصة ولاجل أمين نفس هذه الحاجة  
 فيما يخص بالمقاربات الخاصة بالأملاك الدولة خاصة على أدركه لأشغال العامة أن تطلب  
 خارج للحدس مشكلة تعدد الأملاك خاصة بقرى وقت ممكن لأن هذه تعميمات  
 يجب إجراؤها بصورة موقفة ومرفقة مع محاسب مأموريها من أجل إجراء التعديلات  
 الموقتة بالأملاك

وفاً عن ذلك فلا حل سهل مهمة ختم تحديد أملاك الدولة العامة. قد قررت  
 أن تعين أملاك الدولة العامة بموجب هذه حصة توسع على حاصه الكدس في كل  
 منطقة عقارية إقليمية وعريفية عن الأملاك خاصة  
 راجعاً كتحققها أملاكاً المنقضية للدور أنه فئة حب - حبك و - حبك على أن  
 سائر أملاكها سائر - ملحق تحديد أملاك الدولة العامة

عين سنة عام

لأمانة دي رهي



## ٢٢٩٢ ملحق لكتاب المؤرخ في ٩ الجارى رقم ٢١١

لي الشرف ان اعلمكم اني قررت ان يحري تحديد املاك الدولة العامة اثناء تحديد وتحرير الاملاك على مقتضى الاحكام الآتية .

١ - ان تحديد ملك الدولة العامة خارج عن صلاحية لجن لتحديد وتحرير المؤلفات بموجب احكام هذا اقرار المؤرخ ١٥ مارت سنة ٩٢٦ رقم ١٨٦ يجب احراء تحديد هذه الاملاك معرفة المجلس المؤلف بموجب احكام القرار ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ٩٢٥

٢ - ساءاً للمهولة واحتمالاً لاصاعة لوقت بشرع تحديد وتحرير الاملاك العامة في كل منطقة عقارية عقب نحر تحديد وتحرير الاملاك الموقت في تلك المنطقة . ولذلك يحري في اول الامر كما في السابق تحديد وتحرير الاملاك الخاصة التابعة لاملاك الدولة ثم بعد ذلك عماه لم تتم تنظيم الخرائط العمومية للتحديد وتحرير في كل منطقة عقارية فيشرع تحديد وتحرير الاملاك العامة وفقاً للتعليمات المنطقية تطبق احكام القرار ١٤٤

ان الحدود الموقفة سائدة للاملاك العامة تنقل على الخرائط لسومية للتحديد وفقاً لاحكام المادة ١٧ من اقرار ١٨٦ الصادر في ١٥ مارت سنة ٩٢٦

تفصل المازعات المتعلقة بحدود الاملاك العامة وفقاً لاحكام القسم الثاني من القرار رقم ١٤٤ المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ٩٢٥ ويجب مع ذلك لانتباه الى ان القرار المذكور عنه في المادة ٤٣ ليس له من حصة سوى تعيين حدود الاملاك العامة في المنطقة التي تستطيع الدولة ان تحدد . صاحب الحقوق ليلية من حقوقهم بها لقاء تعويضات عادلة تدفع

ممحلاً فيستفح من ذلك ان حه تحدد وتحرر الاملاك حائرة صلاحه معين نوع وحسامة  
 وحدود الحقوق التي يدعيها لا فرق . ويجب سطايم دفتر تحرير خاص لاملاك الدولة  
 العامة ويجب تعيينها في حارصة الكدسترو برعم لاييه بوضع هـ ترتيب خاص غير  
 ترتيب قبة اعقارت المائدة الاملاك خاصة . ان لاداره ذات شأن ( ادارة الاشغال  
 العامة في كافة الاحوال ومقشيه لعدد تحريه اعمد الافصاح بحسب ان ترسل حد  
 مأمورها ممتلا هـ اشاء حره تحدد موافق دي حره مهندسو كداسترو ويجب  
 احباره عن تاريخ لشروع هـ تحدد من من من مطوعراف . وحوكم ان تنعوا  
 هذه الاحكام للدوائر ذات علاقة بمصالح مدنية . وداره لاشغال اعمد ومقشيه  
 التجارة الحرة ) للعمل بموجها وسارسل تعليمات مائة هـ الى مهندس الكدسترو

وزير معوض

في ١٦ نيسان - ١٩٢٦

مدير اسر عام

دي ريمي

١١٩٩ ١٠٦

لحكم علاه سميت و رده من صدمه المدوس سمي للعلم بها واحمل بموجبها  
 واسلام عليكم .

مدير مصالح افغارية اسورية

في ٢٨ نيسان سنة ٩٢٦

التوقيع وثق التوقيع اعظم



دمشق ٢٦ ايلول سنة ٩٢٨ هـ رقم س ١ ٧٦٥٣

## سنة المندوب المعاون

الى محامه رئيس مجلس اوردو المعظم

يا صاحب محامه

في اشراف من جيتكم حاتم صر بموصى - مي . جه الى الاسلوب الذي تنهجه  
حيثما ذكره لاشعاع اعمه في دون سنة عيام من تحديد ملك العام وهو يعد  
كثيراً عن الأصول المحدده في مرسوم رقم س ١٢٤ الخاص بالملك العام واللجان المؤلفة  
عقصى بقرارات لآل لذكر ولاسي ما مورو دائرة لاشعاع اعمه يظنون كما يبدو في  
عص الحالات انه معاون من السلطة الفعالة بخونة لاجل تحرير وتحديد الاملاك  
اعقاريه مشكلة بموجب مرسوم رقم ١٨٦ و ١٨٧ الخاصين بتحرير وتحديد الاملاك  
اعقاريه في حين ان حصصه لقوص من موصى ان قصد من تحديد ملك العام هو تعيين الحدود  
فوق الارض بقطع الاراضي داخلية في ملك العام وقد لاحكام بقرارات رقم س ١٢٤  
بدون التفات الى حقوق ملكة لاشعاع في بصر لآخرين على التمتع بها الى ان يتقدم  
دفع تموص عادل تام وحلاف ملك ما يخص به لآخرين وتحديد لمصوص عليها في  
بقرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧ رقمي ان قطع سجل عقاري واخرص منها تالياً تعيين  
حالة العقارات الطبيعية وحقوقه سي مبن موقع امتداد فوق الارض وتحديد اتساعه  
و نوع الملكية وقد حصص والى كاسف وحقوق الرهن وفود الملك عبر اخر

من صوب وانه هذه ن ملاحظ من تحديد ملك العام يجب ان يجري بدون ان  
ت الى حقوق ملكيه والى كاسف ، تقدم عقاريه وحقوق الرهن فيما اذا كانت  
القطع بدخله ضمن الحدود التي وصفت من تحرير وتحديد هي موضع البحث اذا ان

تعيين الحصص هو من خصائص لجان التحرير والتحديد لا غير ومحدد الملاحظة ايضاً انه ليس  
لغير هذه اللجان صفة لان تدون في السجل العقاري وتخرج منه قطع الاراضي او  
المقارنات الخاصة بالملك العام .

على ذلك فكل ادعاء او طلب او اعتراض يبدو في حلال تحديد الملك العام لا  
يمصل به الا اذا تناول وضع الحدود وتعيينه فقط طبقاً لاحكام القرار س / ١٤٤ وما  
سوى ذلك من الادعاءات والاعتراضات لطال المتعلقه بحق الملكية والتكاليف  
وحقوق الرهن والمرفق المقاربة يجب تسوية لدى لجان التحديد والتحرير فاكون  
لنعامتكم غاية الامتنان اذ تفصليته ينوحه انظر لدوائر المختصة في حكومتكم الى  
النقاط المشار اليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .





## قرار عدد ٢٧٥

نشان ادارة ومع املاك الدولة المحصوية غير المقولة

الباب الاول = فوام هذه الاملاك الخاصة بالدولة ومعرفتها وتحديدتها .

المصل الاول = فوام الاملاك

الفصل الثاني = معرفتها وتحديدتها

الفصل الثالث = احكام خصوصية

الباب الثاني = ادارة الاملاك

لمصل الاول = احكام عمومية

المصل الثاني = تأخير الاملاك الزرعية

القسم الاول = احكام عمومية

القسم الثاني = تأخير مع وعد بالبيع

القسم الثالث = تأخير لمدة طويلة

الفقرة الاولى = الاراضي الرديئة

الفقرة الثانية = المراعي

الفقرة الثالثة = الحاملات الصغيرة

القسم الرابع = احكام عمومية

الفقرة الاولى - المقومات

الفقرة الثانية - معاه الحالات

الفقرة الثالثة = ملاحقه محاصر مصط

لاحق بالترامي

الفصل الثالث : حيز العقارات في المدن

الفصل الرابع = بيع

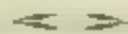
القسم الاول - تقسيم حصص

القسم الثاني - بيع العقارات غير تابعة عن تقسيم أراضي الدولة

الفصل الخامس = احكام التنفيذ

## قرار عدد ٢٧٥

بشأن دارة وضع ملاك الدولة خصوصية غير المعمولة



ان السيد هيري دي حوفيل المصوب في مجلس شيوخ و مفوض اسامي للجمهورية

الفرنسية لدى دول سورية وسان كبير وبلاد مديون وحل مدور

سأعلى الرده لأول من ميث لا بد

وسأعلى مرسومي ٢٣ ت ١٩٢٠ و ١٠ ب ٢ ١٩٢٥

وحيث ان الاملاك خصوصية غير معمولة لمدته او مفعلة تحت الاملاك هي

على غاية من الاهمية باطر مختلف مواعيد وعظم مدتها

وحيث انه يجب ان يوضع لدارة هذه الاملاك وضعها في مدد دقيقه وصحة

وحيث انه نظر لتسليم اي حصل عنهم لاورثاءهم به شخصي يكون من الموفق

للمصلحة العامة ان توسع قيد المدوة العقارات التي يملكها ملاك الدولة وان تؤسس

بهذه الوساطة انكسار صعيده رديته

وسأعلى على مباح امين اسر عدم مرد ما تاني

## الباب الاول

قوام املاك الدولة ومعرفتها وتحديدها

### الفصل الاول

قوام املاك الدولة

المادة الاولى بشرط الاحتياج ، حقوق موقوفه ، امانة للمير تشمل الاملاك  
الخصوصية غير المنقولة لعائدة للدولة على مقدرات مالية وغير مالية وحقوق العينية غير  
المنقولة التي تخص الدولة بموجب المرسوم والقرارات والاعوان . هذه سواء كانت تحت  
تصرفها الفعلي او تحت تصرف اشخاص آخرين .  
المادة الثانية تشمل على خصوص الاملاك الخصوصية العائدة للدولة على  
ما يأتي .

١ - الاراضي لاميريه اي كبر رقة الملك فيها عائدة للدولة )

٢ - الاراضي المبروكة اي تدعى مرفعه ا لاراضي الموصوعة تحت

تصرف جماعات .

٣ - المقارنات المسجلة حتى هذا . في سجلات سجلات الاملاك لشعيرة ويدون

صاحب او التي لا وارث لها )

٤ - الاملاك المقيدة باسم الحرية في سجلات لاد ت عمومية

٥ - الاملاك المدورة ( الاملاك المحصورة من قبل الحرية )

٦ - الاملاك المقيدة في سجلات دائرة املاك مدوة

٧ - المقارنات التي ثبت أنها للدولة بعد احرار عمليات التحرر و لتعدد المعية  
معاملاتها ادناه .

٨ - الاملاك التي تشتريها الدولة ولا تكون دحلة في الاملاك العمومية

٩ - القطع المتروكة من الاملاك العمومية

١٠ - المقارنات المتأينة مع تركات شعرة ومن تركات لا وريث لها والاملاك  
المتأينة عن اعمال زواعتها والتي يتحقق قانون شعورها و عدم وجود وريث لها .

١١ - الاراضي الخالية والاحراج والحدائق والحيل غير المروعة والمطلقة جميع  
الاملاك غير المنقولة التي تشبهها قانون لاراضي لمطة ( لاراضي لموت ) بشرط الاحتفاظ  
بالحقوق البسيطة او حقوق الاستعمال التي اكتسبها الافراد وفقاً للشرائع والقوانين السابقة  
المادة الثالثة - ان تقسيم الاراضي الاميرية والاراضي المتروكة التي تدعى حصة  
والاراضي الخالية والاراضي لموت التي تعرف وتحدد بعد و لتنازل عنها وسما تبقى  
خاضعة لادارة املاك الدولة

المادة الرابعة - ان املاك الدولة تكون خاضعة لادارة املاك الدولة حالاً بعد  
معرفة وتحديد وتسجيلها في سجلات دائرة املاك الدولة وفي سجلات الدفتر حاة او  
السجلات العقارية .

## الفصل الثاني

### معرفة الاملاك وتحديد

المادة الخامسة - في المناطق العقارية حيث تجري آثار عمليات الاحصاء والتحديد  
تقوم لجنة الاحصاء والتحديد باعمال معرفة املاك الدولة وتحديد وصلاً لاحكام قرار  
الاحصاء والتحديد .



موجه بواسطة المهندسين المساحين محصورين ومحددين والمدعين بالحقوق ونفائهم .  
 ينظم بكل هذا محصر صسط بحيث توقيع رئيس اللجنة واعضاؤها والمهندسين والمجاورين  
 والمتداعلين في مسألة والمدعين بالحقوق المندسين . وذلك كالتالي ثم خلاف بخصوص  
 الحدود او ادعاء بحق يذكركم في محصر صسط  
 يضع المهندس عدداً ذلك رسمياً للمعار .

المادة ثمانية عشرة . يودع محصر صسط بعد ان يرفق به رسم المندس عدداً  
 انتهاء العمليات عند قائم مقام محضر . بين هذا لا بد من في الحريدة الرسمية في الدولة وينشر  
 على الشكل المعين في مدة خمسة ايام . يوضع محصر صسط تحت تصرف اصحاب  
 الشأن .

المادة ثمانية عشرة . لكل شخص مدعي حق من الحقوق يحق عليه في ثمانية  
 اشهر من المدة يحدد تاريخ النشر في الحريدة الرسمية ان يدخل في المعاملات  
 بطريقة الاعتراض .

في الاعتراض و الادعاء بحق من حقوق مقدم في صريح خطي وشهري . يحق  
 ان يدكر في تصريح موسوع لاعتراض ووسائل بانه . على التصريحات الشهادة  
 على شكل محصر صسط . يصدر صسطه في تسعها .

سليم السلطات المذكورة في المادة ٢١ من قرار تحديد وتحرير المندسات  
 تصريحات لاعتراض وعول تصريحات ومحصر صسط . يصدر صسطه على ذلك حالاً الى  
 قائم مقام المحل وتصرف ان محصر صسط لاجله .

المادة خمسة عشرة . ان انتهت مدة المدة في المادة ٢١ منه ولم يقدم اعتراض ما  
 فيصدق في قرار من وزير المالية محصر صسط لجنة تحديد ملاك الدولة ويمين به قوة المندس

## المحدد المادي وحالته القنوية

اد قدم اعترفت بمفصل فيها حق التحرر و حدد الدائنة في المنطقة ضمن  
الشروط وحسب المواعيد المحددة في حكم المواد ٢٤ حتى ٣٤ المادة ٣٤ من قرار تحرير  
وتحديد الاملاك العقارية

المادة الخامسة عشر - سجل حيدر في سجلات ادارة املاك الدولة وفي السجل  
العقاري في المنطقة العقارية اما وفق تعديلات محصر اصط وقرار الصديق في الاحول  
لمصوص عنها في امره لاول من المادة ١٤ مذكرة علاه واما وفقاً  
لقرار التمسك الصادر وفقاً لاحكام مواد ٢٤ حتى ٣٤ من قرار تحرير وتحديد  
الاملاك العقارية .

المادة السادسة عشر - تنطبق حكم مواد ٣٧ حتى ٤٢ المادة ٤٤ من قرار  
تحرير وتحديد الاملاك العقارية على حقوق حق مرور والطاوي والمثل  
الح التي اكتسبها الغير وفقاً لاحكام المادة ٣٤ - ٤٢ على قدرات الدولة قبل  
معرفة معار .

## الفصل الثالث

### حكم خصوصية

- ٢٠٠٠ -

المادة السابعة عشر - لا يقع لاحد في المستقبل ان يبيع او يحرث او يبرس  
ارصاً تخص الدولة خاصة لاداره الدولة املاك الدولة بدون ان يحصل له بذلك  
مادة ثمانية عشر - رعة في صانع رعة لاجتماعية او العمومية يمكن تجديد



شراء الحقوق السلية المعمول بها في مقارب الدولة . يصدر مبدى اشرافه من رئيس  
الدولة يتخذ بناء على اقتراح مدير ديوانه عقارية وملاك الدولة بمداخلة رئيس  
الدوائر ذات الشأن ( لررعه ولاشمن لعممه )

يقوم بتجديد الحقوق لمدة مأمورة بصدده من ذرر ملاك الدولة وثاني من  
ادارة الزراعة . ادولت لائن في مرد ٢٠٩٠ على سلك لائن في سيد سعيد  
متبادل واذا كانت الحقوق مقيدة في سجلات الدولة في سلك سلك ري وجرى  
تحويل القيود والصكوك وفقاً لمد كور . ملاك ٢٠٠ دوقس شس معروض فيودع  
المبلغ في بنك الدولة باسم صاحب الشان .

يمطى هؤلاء تحت صيانة سصوص حقه بام مدة سمس لاومه سبوى على ذرر ملاك  
الدولة مام المحكمة ماديه في سمس لاوم سبوى ولامر جمعه



## الكتاب الثاني

دولة ملاك الدولة

—

### الفصل الاول

احكام عمومية

—

المادة الخامسة عشر - ان مرفق وندره ملاك لدولة عصرية خصوصية كما هي  
محدودة في اذنة لاولي من هذه المرفق وندره ملاك لدولة عصرية  
وملاك لدولة موصوغة تحت سلطة الدولة.

اد حصص عمومية من ملاك الدولة موصوغة وتؤمن هذه المرفق وندره ملاك  
المقرر مادته في ملاك الدولة وندره ملاك لدولة عصرية لا حصص  
للمصوغة عنه.

المادة اشررون - ان مرفق وندره ملاك لدولة عصرية  
لصورية كما هي محدودة في جميع المرفق وندره ملاك لدولة عصرية  
لمعرفة وتضمن وندره ملاك لدولة عصرية لا حصص في جميع المرفق وندره ملاك  
توسع وندره ملاك لدولة عصرية لا حصص في جميع المرفق وندره ملاك  
عمومية او عصرية.

المادة وندره ملاك لدولة عصرية لا حصص في جميع المرفق وندره ملاك  
في حصص ملاك وندره ملاك لدولة عصرية لا حصص في جميع المرفق وندره ملاك  
ساحة عن ملاك وندره ملاك لدولة عصرية لا حصص في جميع المرفق وندره ملاك

مصدق عليها من قبل مدير الدوائر العقارية وملاك الدولة

بحري التحصيل وفقاً للقواعد معينة لتحصيل ضريبة عقارية

المادة ثلثة واثنتون - نظم المكوك التي تصق بملاك الدولة على شكل  
الاداري - تحصى لمصادقة وزير المالية في دولة مكوك شري، ونسب والمدة ومسوة  
د كات حاربه على منع تجاوزات بيرة سوية، وكذلك كل امتياز يعطى للجماعات  
واد، كان مبلغ يتجاوز ٣٠٠٠ بيرة سورية فتخصم مصادقه رئيس دولة

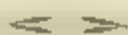
نظم مكوك التحصيل لخدمة عمومية عند لائق بين وزير وناصر المالية ووزير  
للدائرة التي يخصها المصارف.

المادة ثلثة واثنتون - يس من اوجب نفس وكلاء في دعاوي لمصلحة  
ملاك الدولة ويمكن ان تمت قديمة بيرة الدولة العقارية وملاك الدولة احد موظفي  
تمثيلاً صحيحاً.

## الفصل الثاني

نظم ملك الدولة بيرة

نظم الايون حكماء محومة



المادة الرابعة واثنتون - يجب ان تسمى وحق خصم في ملك الدولة بيرة  
تكون اساساً للملكية الرادعة خارج المدن، لا يصح ان لا تحرق في حصص فيجب  
تأجيرها مع ابعادها وأحجارها لمدة محولة ود، يمكن من استأجرها فيجب ان  
تأجيرها بصفة مدن تسمى هذه الدولة بيرة في كل منطقة.

## القسم الثاني - تأجير مع لوعده بالبيع

المادة الخامسة والعشرون - لاراضي برأية مدت لاستثمار لوسط او الرهيد يمكن تأجيرها وحدها دون سواها مع لوعده بالبيع .

المادة السادسة والعشرون - لا يمكن تأجير مع لوعده بالبيع لالملاحين لمادة سبعة والعشرون - لصلاح لدى يده عقد الدولة وللمستثمر لاراضي قرنه لحص الدولة ستقرر مشاعا يبيع لالاصحية على غيره ويحق له ان يستحصل بطريقة الاستثمار مع وعد بالبيع من راضي لمرة لمد كحد - ويجري لتأجير مع لوعده بالبيع للمجموع المستأجرين كل واحد منهم على سبعة حقونه كما هي عليه وفي لالعادات المحلية وفي هذه الحال يجب على اصحاب شأه ان يمددوا صاحب لتي تمنحه على كل مشتري لاراضي الدولة ان يجرئو ويمتسرو في سبعة لاراضي مستثمرة مشاعاً وذلك في اثناء الشهرين اللذين يليان تاريخ صاكت لآخر حسب لوعده معه في اقرار عدد ١٧١ الصادر في ١٠ - ١٢ سنة ١٩٢٦

لمادة ثمانية وعشرون - اعقد لاجراء مع وعد بالبيع لاراضي قبل فتناح سنة ازراعية وفقاً لاحكام هذا اقرار - صاكت لاشروط عمومية لمنحه في قرار من وزير مائة مصادق به على دفع شروط منظم مدد رتي لادوات الزراعية ان شروط خصوصية المتعلقة عقود لاجراء عين كل قضاء وكل عقد بواسطة لجنة مؤلف من قاضيه لسلطان صاكت رئيسها ومن موصوف من دائرة الدوائر عقارية ولاملاك وموصوف من دائرة رداغة بصفه عضواً .

المادة التاسعة والعشرون - يجب على مستأجرين لستثمر لاراضي موصوفهم في مدة لآخر ولا يمكنهم ان يؤخروا من صفته ولرب يدوان عن حقهم في لاجار بدون ترخيص خطي من لادارة

مادة ثلاثون سمع مساحرون حرون لا يعني راحة دست لاستئجار  
ارهبه بحق لافصلة على عهدهم في شئ لا يصح في شئ رده مع وعد بالبيع في  
الاحوال التالية :

- ١ دكاو مساحرين من مده تتحد ثلاث سوت
- ٢ ذكاو احيد عيوت في مده
- ٣ دكاو احدثو فيه عرسا و...
- ٤ اذا دكاو حرون تحارب راحة حرون دكاو مده صرفا حديسة ولات  
زراعية مده .

لمادة واحدة وثلاثون حدد مساحة الارض دست لاستئجار رهبه ومتوسط  
او اكبر في كل فضاء وفي كل ناحية عند حصص الارض وتوعه في ورر من مدر  
الدوائر اعق ربه والاملاش عدد رضى ح موزه وقتا لاحكام المادة ٢٨ من  
هذا قرار .

مادة ثمانية وثلاثون حسب يد الارض من مده ٣ الاف من ثمن ابيع .  
عين مدر ابيع كاه رضى من مده مكن حرون ح حده عشر فقط على الاكثر  
الاقساط السوية هي بدون وثده سعد كل فقط سوي في مده وقت  
الذي ستحق فيه لا يحد .

مادة ثمانية وثلاثون بين من مده على حده من حصص رديعية  
ورر ردية مده على قير مدر دوائر مده رضى ح حده مده مده  
عها في المادة ٢٨ من مده عر .

مادة رابعة وثلاثون يحكم المشرعين المدة من مده لاقساط السوية  
غير المستحقة في الاحوال التالية

١ - د دفعو ثمن مع نقد

٢ - د دفعو دفعه و حصة مع لامصل فيه

مادة الخامسة و ثلاثون - يمكن عند ذلك حرر ختم قرار من وزير المالية  
بجده مائة على وجه مائة و اربع مائة و اربعة مائة و اربعة مائة و اربعة مائة  
في المادة ٢٨ من هذا المرسوم الكلي مشتمل على ما يلي: المادة مع دفع شروط بالشروط  
مطبوعة منه و واحد في حد لا حول مخصص من في نصيب ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ من المادة  
٣٠ علاه و ذلك د م ك في دفع شروط من في شأن الامور التي احدها

مادة السادسة و ثلاثون - يمكن ان يكر في صك لاحد المشتمل على الوعد  
بالبيع مع شترى بعد تحقق و بعد مع مائة مائة و مائة مائة و مائة مائة من ان  
مصرف من صرف مائة مائة و مائة مائة و مائة مائة و مائة مائة  
لا يمكن في هذه حال في المادة مع دفع في صك لاحد حرر في معاملة عقارية  
كأن خصوصية من مائة مائة و مائة مائة و مائة مائة و مائة مائة  
من مدو الدوائر عقارية و الاملاك

المادة سابعة و ثلاثون - قطع الارض في مائة مائة مائة مع وعد بيعها يمكن  
ان تكون مائة و مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
ذلك في سجل مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
مادة ثامنة و ثلاثون - مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
حله ضمن شروط مخصص من مائة

المادة تسعة و ثلاثون - يمكن ان يكر في صك لاحد مع وعد مائة مائة مائة مائة مائة  
مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
مادة اربعون - صك مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة

في صك الاجار وفي دفتر الشروط وبعد ان يكون دفع قيمة الثمن المعين كاملاً .  
المادة الواحدة والاربعون - اذا ما يقع المستأجر بالواجب المفروضة عليه في المدة  
المعطاة له ولكنه بدأ باستثمار قطعه وعرض سائر رهنه معته من استثمار الارض  
بكاملاً فيمكن ان يمنحه مدير الدوائر العقارية والاملاك مدة جديدة تعادل المدة الاولى  
اما اذا كان الامر خلاف ذلك فيمكن الحكم بسقوط حقه بعد ثلاثة اشهر من اخطاره  
اخطاراً مبنياً على الشكل الاداري

تسقط بحكم القانون حقوق المستأجر لدي يكون سار عن حقوقه لشخص آخر  
بدون ترخيص من مدير الدوائر العقارية والاملاك  
يصدر الحكم بسقوط الحقوق في قرار رسمي تلى اسباب من الوزير او مدير المالية بعد  
اخطار مرسل للمستأجر على الشكل الاداري قبل شهر من صدور حكم السقوط  
ان هذا القرار هو غير قابل اية مراجعة كانت

المادة الثانية والاربعون - صدر من تاريخ قرار سقوط يعود المصير لاملاك الدولة  
حالياً من كل عيب او اجار او حقوق مالية قد تكون منحها او انشأها المستأجر . يعاد  
للمستأجر الساقطة حقوقه القيمة المدفوعة من انشئ شرط حكم مصريف المدفوعة والفوائد  
على معدل ٥ بالمئة من مبلغ الاقساط السنوية غير المدفوعة ويدخل في هذا الحساب الدفعات  
التي دفعها المستأجر . اذا كانت معروضات وانشأت أحدثها المستأجر فعلى دائرة  
الاملاك ان تدفع قيمتها .

## القسم الثالث - الاجارات

نقعه لاؤف - لارعي رداغيه

المادة الثالثة والاربعون - تسقط الاجارات قبل انتاج السنة الزراعية ضمن الشروط

معية في قرار يصدق فيه على دفتر شروط منظمه مهمة مدير الدوائر العقارية والاملاك  
وسد اخذ رأي الدوائر رداعية . ان بدلات الاجار او سدر افتاح المزايدة بينهما خبراء  
من الادارة . يحس على اطلس ان يثبتوا ممدتهم على لدفع .

لمادة الرامعة والارامون . اد عقد الاحار بالرضي ودا قدمت صدت كثيرة  
يمكن قولها عن قطعة ارض واحدة فكون . الافضية للمستأجر . التقديم اذا كان من  
حمة اطلسين وذا كان قد استثمر المصار . وفي خلاف ذلك تكون الافضية لاطالين  
س . كين في قرية اذا كانوا هم يستثرون الارض منهم واذ قدمت مراحة فيما بينهم  
تؤجر العقارات بطريقة القرعة

ان قطع الارض الزهدة الاستثمار تؤجر في جميع الاحوال بالتراضي ويفصل  
تأجيرها للفلاحين

ن قطع الارض المتوسطة و الكبيرة تؤجر بالرمه اعطية  
لمادة خمسة والارامون . على المستأجرين ان يستثروا . بنفوسهم الارض ولا  
يمكن ان يؤجروا من صنفهم او يتداروا عن حقوقهم لاشخاص آخرين بدون ترخيص  
من مدير الدوائر العقارية والاملاك

لمادة السادسة والا بعد من يمكن ان يملك حقوق المستأجر في الاحوال التالية

- ١ = دالمية . وود و شروط . كوره في دفتر شروط
- ٢ = داحر من صنفه او سدر عن حقه بالاجار بدون ترخيص من مدير الدوائر  
العقارية والاملاك .

٣ = اذا لم يدفع لثمن معين في الوقت المسمى عليه .

يقرر الاستقطا قرد من وزير الالية ضمن شكل معين في المادة ٤١ من هذا

القرار .



### الفقرة الثانية - المراعى

المادة الساعة والأبصنة  
لاملاك مدبر

اهداة عامة ولا من سكنه من حرم من  
 الحيوانات في شتاء لا من لاسه  
 الاستثمار في دفعه عو ان تحسب على كل  
 اهداة عامة ولا من سكنه من حرم من  
 امواتي غير من سكنه من حرم من  
 هذه الهدايا بشرط ان يكون من حرم من  
 الرسم المعين

هذه خمسة عشر سنة مضت من اني قد كنت في  
الالة بعد حذري بحمد الله تعالى في سنة ٢٨٠٠ هـ

الفقرة الثالثة - اخذ به من الحاصلات الصغيرة

[illegible]

مادة ثانية وثالثة - مع العلم ان هذه المادة هي حسب المموحة

طبعة ٥١ علاه وصريقه عصه رخص المعلقة مهد لاعر ض المخلقه محمد موحب  
 مريم من مدين الدوائر حصاريه والام

القسم الرابع - اعطام جزائيه

شعره کون سے شعر ہے

المادة ثمانية وخمسون - لا تعارض في بحري على مالات الدولة خلافاً لأحكام  
هذا القرار والقريب من تحديد المصالحات بحرية المذهب المتأية به على طلب  
الإدارة ولا يمنع ذلك عند مرور حتمات مخصوصة في شريع العوالم  
المادة وفرض التوصلات حقوقة

ولاً — د شعر حد بدو د جیس ویدو صغی بدن لاجار  
ثلاً — د عرس شعر بدو د جیس ویدو بده سورہ عن کل هکسار و  
کسر من هکسار

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

سادس - بعد از اتمام حصص و استخراج حسابات - آلات ارههه بدون و حیسب  
و بعد از تصدیق رسم جمعای بدات

المادة الرابعة والخمسون = ادكر حرة في مدسه فيصانف لجرء ويمكن

الحكم على المخالفين بالسجن من يوم الى خمسة ايام

## الفقرة الثانية - تحقيق المخالفات

المادة الخامسة و خمسون - مأموري الاملاك و الموصفين و مأموري اصناف و مأموري لادارات الماله و مأموري سويس و فرد الدرك و مأموري الآخرون الذين لهم حق في عصم محاصر ضبط بمكسبه تحقيق المخالفات مراكمة على املاك الدولة سواء كانت مخالفات متعقبة بهذا قرار و مخالفات مخصوص عنهم في شرع و القرارات المتعقبة بضبطه لقرى

المادة السادسة و الخمسون - ان مخالفات المخصوص عنها في هذا لمر و تحقيق بموجب محاصر ضبط او ثبت بواسطة شهود في حال عدم وجود محاصر ضبط و في حال عدم كفاية هذه المحاصر

تعتبر محاصر الضبط حجة في حدوث ماله المشتبه بها الى ان ثبت ما ينهه اذا لم يكن المخالف حاضراً عند صكابة المحضر فيذكر ذلك في المحضر ليس من معاملة من المعاملات المذكورة علامه بمرور سنة تحت طائلة لانه

## الفقرة الثالثة - معرفة محاضر الضبط و التسوية صلحاً

المادة السابعة و الخمسون - ان مأموري دائرة الاملاك - القلوب جميع الاوراق التي تتعلق بملاحقة محاصر ضبط و سائل مصبوبة مع طلب الاشعار و سلامها و هم مفوضون في سالا حقو لدعوي ماله الحكم

و التحقيق سواء كان في الدية او في الاستداف يجري شهادته بدون حضور

وكيل قانوني .

بعد الحكم على اشكل معين في لقون  
 بعد الحكم بالسجن وفقاً لاحكام لقوانين لخدمة  
 المادة ثامه والخسون اسقط مرور ارم دعاوي طلب لتعويض في المخالفات  
 لمصلحة الاملاك عند انتهاء المدة المذكورة هذه تكامها  
 اذا نظم محضر ضبط بعد مضي شهرين من تاريخ قفل محضر ضبط  
 واذا لم ينظم محضر ضبط وفيما عدا حوال لتعدي على ملاك لدولة بعد مضي ستة  
 اشهر في جميع المخالفات الاخرى

المادة التاسعة والخسون به مخصص لادارة الاملاك في تنهي المسائل بالتراضي  
 في مخالفات المصوص عنها في هذا قرار ود صدر احكم فلا يحري التراضي الا على  
 الاحكام باجراءات التقديرة .

## الفصل الثالث

### تأخير العقارات في المدن

المادة لستون ب امقارت لداخله في ملاك الدولة في مدن تؤجر  
 بعد الاعلان بها لمدة اربع سنوات على الاكثر وسه على معين سعر افتتاح المزايدة على  
 ان كشف اداري  
 فيما عدا الاحوال التي تؤجر بها مقارن لادارة عمومية او لمصلحة للمصلحة العمومية  
 او لاحدى البلديات يجب بصوره احادية ان يحري تأخير سرد عبي  
 اذا لم ينجح المراد فيمكن اجراء تأخير ماضي  
 اذا لم تدفع الاحره في وقا استحقاقه وم تنفذ الاعلاء الاخرى وشروط التأجير

فيكون الحكم سقوط حق المستأجر في قرار من وزير المالية ذاته من الأوصاف ملاحقه  
تفيد اعداد جميع اطراف قانونية. ان هذا لا يبين انى مرحة .

## الفصل الرابع - البيع

المادة الاولى - قسم من حصص

امده الوحدة والسنوات - قسم مستأجر الدولة من حصص في الاماكن  
الدمية في قرار من رئيس لدولة. على فراج ور . . . . .  
لزراعة وساعة .

المادة الثانية والسون - د حري قسم على من حصص لدولة واقعة خارج  
حدود اراضي القرى محب . بورع حصص بين قرية محب . لا اكثر  
اذا كان المقصد من القسم بناء قرية جديدة وحج حري . قسم حصص الاراضي  
المعدة ببناء بيوت السكن . تح في هذه الاحوال . . . . .  
واقعة ضمن حدود رسمي قرية جديدة وقطعة . . . . .  
الحصص .

المادة الثالثة والسون - بحري قسم مهندس ١٠٠ ثر مقدارية عند لاطلاع  
على القرار المنصوص عنه في المادة ٦١

المادة الرابعة والسون - تح . يسوع حصص غلال في خريطة رسمية وفي  
ثلاث جرد محلية . و بحري لسع وفقاً لقرعة لآله :

امده الخمسة والسون - حصص رسمية ذات الاستمرار بسعر . . . . .  
الاحوال بالتراضي بناء على سعر يبيعه كل حصه ور . . . . .  
عنها في المادة ٢٨ من هذا القرار .



المعينة في هذه المد كبر د كما لأمر منعه بمصحة حري

لأداة سيعون . . . . .  
 بموجب مد من عود ذات مع عني . . . . .  
 مد من حجر لحد في لابع مع نوسة مد من وديت وذا لاج عمومية ولاشركات  
 الماية او شركات الاحتياط وعرود . . . . .  
 اي نوع كات المصدق عليها قو . . . . .

المادة الواحدة والسبعون . . . . .  
 هذه مد من قبل . . . . .  
 عطى لخدمة مد . . . . .  
 كمنها .

وإذا دية مشري بوجبات . . . . .  
 لمعين في . . . . .

مد . . . . .  
 مقدرة و كال بوجد . . . . .  
 الاداوي في محسب . . . . .  
 المدد لانه و سيعون . . . . .  
 وتمدد للمشري . . . . .  
 اسوية عبر مدفوعة مد سجد . . . . .  
 ويمد . . . . .  
 اذاعة اذناه .

المدد رسة و سيعون . . . . .

وهن ولا يثبت في ... لا يمكن مع حصص من حصص الدولة لا على الشكل  
الاداري ... دائرة الاملاك وصره ...

لا يقبل في ... لا ... من ... من ...  
لا يحق للمشتري ... حقوقه ...

مادة احقة ... من ...  
يدفع في ... و ...

بوزع ... على ...

١ ...

٢ ...

٣ ...

المهارة والاملاك.

٤ ...

٥ ...

ولا للمشتري ...

قمة ...

عائد على ...

ودفع ...

بين اصحاب ...

مادة ...

موقوف ...

حقوقه و ...





بذلك كل واحد منهم بالاسعار التي يبيعها ورواها واما ما يقبلوا بالاسعار المعينة على هذه  
صوره في بيع لا يبيعه بالمراد ما يبيع به واما ما يبيع به بالمراد ما يبيع به  
تفتح فيها قد من صروف احده .

مدة الواحد واثني عشر شهرا ، يدفع ثمنه عن الاستحقاق او لم تنفذ اعماء وشروط  
بيع الاخر فيمكن ان يدفع حق المشتري من ربحه المأهولة اذا لم يربح من الافضل  
ملاحقه تمامه مقدما على جميع صروف ماله  
لا يشترط في الاستحقاق ان يربح

لا يرجع المدة بعد شهر من دفع ثمنه ولا يستحق للمشتري ولا صاحب  
الحقوق منه وفي ولا صاحب من مصلحة في مؤخره في محله للمحرر

في هذه المدة حق المشتري الاول ولا صاحب حقوق ولا صاحب الدين  
المصلحة في مؤخره لا يدفعه جميع ماله من ثمنه يدفعه في وقت ومصاريفه ويقوم الاشخاص  
الاخرون بالبيع في هذه المدة فيكون له في كل يوم ماله على الوصل  
الذي يعطى لهم في ذلك الوقت في وصال .

في هذه المدة يدفع من يعود بمقدار الاملاش المدة حاصلا من كل عب  
او اثار او حقوق غيره في كل يوم ماله و شهادته في مؤخره .

مدة ماله ورواها في سائر حقوقه في ثمن المدفوع بعد حسم  
جميع مصاريف الاستحقاق ورواها في مؤخره

المدة اثني عشر شهرا في كل حق اشتمله بموجب عريضة بسيطة  
ادريه بعدم مدته من ربحه على ما يرد في مواد ٨٠ - ٨١ - ٨٢ من  
هذا المحرر .

## الفصل الخامس

احكام تنفيذه

المادة الرابعة والثمانون - ان تفاصيل تصديق هذا قرار من في قرار خاص  
المادة الخامسة والثمانون - جميع الاحكام لمحاكمة هذا لقرار هي مائة وتسعى

ملحقه .

المادة السادسة والثمانون - يرصد هذا قرار موضع التنفيذ في جميع اراضي دولة سورية  
المادة السابعة والثمانون - من له اعلم ولدود فوق اعادة للمبوض السامي  
لدى دولة سوريا وجبل لدروز ولدودون لدى دول مكافوس كل وما يمينه تنفيذ  
هذا القرار .

بيروت في ٥ ايار سنة ١٩٢٦

الامضاء . حوقيل



المديرية العامة للمصالح العمومية

واملاك الدولة

الرقم ١٠٣ / ٧٩٩

الحصرة رئيس اللجنة التحديد وتحرير الاملاك في المحترم

رسل حصرتكم طياً مودة عن عمليات التصفية لتحديد ملك الدولة الخاصة ونفت  
طركم الى اعمية تطبيقها خصوصاً من مناطق اي يكثر فيها وجود هذا النوع من الاملاك  
كناطق حد سيمان وحسن وحسن وودي لقات حيث يشرع عما قريب باعمال التحديد  
والتحجير ودمتم محترمين سيدي

في ١١ نيسان سنة ٩٢٨ و ٢١ شوال سنة ١٣٤٦

المدير العام للمصالح العمومية

واملاك الدولة

توقيع : وثيق المؤيد المعظم

عمليات شأن تحديد وتحرير املاك الدولة الخاصة

لما على لائحة بي وردت من حصرة متعهدات عمل الكداسنرو واتحسين لرد هي  
وتامياً سير عمل تحديد وتحرير ملك الدولة رأينا لزوماً تنظيم هذه العمليات شأن  
تحديد وتحرير املاك الدولة .

١ - افتتاح عمليات التحديد والتحرير - ان عمليات التحديد والتحرير تجري

أ - في المناطق العقارية التي اشترى لها حق خاصة بالتمتع بحقوقه و انتحروا وفقاً  
لأحكام القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧

ب - في المناطق الأخرى يجري الكشف من قبل من يؤول وفقاً للمادة ٧ من  
القرار رقم ٢٧٥ على أن تقوم هذه المدن بمهمة وفقاً للدوائر ٨ إلى ١٦ من لقرار  
المذكور .

يعلن افتتاح أعمال التحديد ويسمى صاحب العلاقة وفقاً لأحكام قرارات رقم  
١٨٦ و ١٨٧ و ٢٧٥ على أنه يؤولي ملاك الدولة ، يؤمّن في خمسة عشر يوماً في  
تاريخ افتتاح الأعمال بحصص حدود مخصصة بين الملاك المندمجين من ملاك لاهيين  
المحاورين بواسطة محراث ذلك كمن هناك حدود طبيعية فاصلة ، وفقاً لأحكام  
المادة ٨ ( الفقرة الثانية ) من قرار رقم ١٨٦ و ١٨٧ من رقم ١٨٧

٢ - التحديد لموقع ووضع الحق في تحديد ملاك الدولة يؤمّن ووضع  
التخوم يجري .

٣ - في المناطق العقارية التي يؤول لها حق التحديد من قبل من يؤولها كدسرو  
وفقاً لأحكام القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧

ب - في المناطق الأخرى يجري هذه عملية من قبل المهندسين معصور الحلة  
تتألف وفقاً لأحكام القرار رقم ٢٧٥

فهي الحالة الأولى يمثل مدرسة ملاك الدولة ، تحديد ووضع حدودها من  
إدارتها أو وكيلها معوضين ، حيث كانت عملية

٣ - تسلسل أعمال تحديد الملاك الدولة من قبل من يؤولها ، وفقاً للمادة ١٨٦ و ١٨٧  
على الترتيب والشروط الآتية .

أ - تعيين الحدود الخارجية للملاك الدولة حسب المصنوعات التي يؤولها ممثلوا

ادارة املاك الدولة ومن من صاحب لاملاك لمحورة وتمن الاراضي العائدة لاملاك الدولة في بعض المناطق واسعة جداً وان لاملاك خاصة بكثر عددها من حراء هذه السعة فان تعيين حدود خارجية يكون وفقاً ونحلف صموه على خلاف المطلق وعليه فان ادوة كدسترو ولاستند صاحب ادوة ملاك لدولة تحدد في كل منطقة على حدة كيفية القيام بأعمال التحديد ووضع النجوم الموقوس صورة معصلة.

— (١) هذه مقترحة عدت بالملاع مشور بعد هذه المسائل (١) =

ب - ففي داخل املاك الدولة في نفيه حدودها الخارجية تقوم مرق - تحيط لاملاك لعدم كاطرق ومسك واحد ولاهرح ويمدون كل ما يرم التحديد ملاك الدولة لمدة وفقاً لاحكام قرار مقوس سمي رقم ١٤٤

ما الاختلافات التي سعت بحدود في مشاين ادوة ملاك الدولة واصحاب لاملاك المحورة فليس في حرائط تحديد الكروكي (اندرج في من حضر وعند ما يجري عمليات حدود معرفة مهندسين وفقاً بقر من رقم ١٨٦ و ١٨٧ يعود البت في المنازعات والاعتراضات الى المحل خاصة وعند ما يجري معرفة لجنة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٧٥ سموه هذا الامر من بحد لدائمة في المقصود

٢ - العمل تقسم في داخل الاندوة ب - اعمال تحديد املاك الدولة واصنع نحوها تنهي مبدئياً بسم لا عمل متعدد كره في علق سعت لحدود خارجية وتخصط ملاك الدولة لمدة كاطرق ومسك ولاهرح ٠٠٠ ولكن بظراً سعة هذه الاملاك وشوهد على حملة فري ومعدة مقصودة من مع ملاك لدولة مقسمة وفقاً بقر رقم ٢٧٥ بحك حتم حراء عمليات كشف والتقسيم تمكن صاحب ملاك الدولة بهذه الاعمال اسكله بيفاء فرق اداره الكدسترو بحري على تقريب الآتي

أولاً - في المطلق التي امتنعت فيها محميات الحديد الموقت ووضع الخيوم إلى إدارة أملاك الدولة مكلفة بأعضاء لمعلومات الآتي إلى رؤساء الأعمال الفنية في المنطقة  
 أ - قائمة بالمقرات المائدة لأملاك الدولة مع بيان مواقعها ومساحتها (دوامات وفنادق) والحدود التقريبية .

ب - قائمة بالقرى المائدة لأملاك الدولة والتي يشغلها المزارعون مع بيان مقاطعها .

ثانياً - بناء على هذه الابصاحات وبحضور مأموري أملاك الدولة تبين الفرق بتحديد كل قرية يألف منها عدة عقارية وحدود امصلة بين اقصى بحار تشككل كل واحدة منها منطقة عقارية مستقلة بين في خارطة تحديد (كروكي)

ثالثاً - تبين فرق التحديد في الخارطة نوع الاراضي الكائنة في كل مقطع والطرق والمسالك والاقية والاراضي الصحرية الغير صالحة للزراعة والمستقعات والاراضي القابلة للري والمراعي والاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المعروسة لـ ٠٠٠ لكائنه ضمن نطاق املاك الدولة .

اما البنائيات المشيئة على اراضي املاك الدولة من قبل مزارعين فمدخل في الخارطة ويدكر اسم المزارع مالك المواد الاساسية للبناء وهذا يحتفظ بحقوقه كي يحصل على الارض المشيد عليها ذلك اناء ضمن الشروط المدرجة في القرار رقم ٢٧٥

ومن الواضح كما سيلاحظ عمل الكشف تجريه ضمن املاك الدولة كي تتمكن من تطبيق القرار ٢٧٥

ان الاعان الخاصة لتحديد وتحرير الاملاك ومجان دائمية في الافعية التي لها حق الت في قضايا الاحتمالات لتسلفه بالحدود والمراعات التي يمكن وقوعها بين ادارة املاك

الدولة واصحاب الاملاك المحصورة ليس لها حق المداخلة في الامور المحتمل ان تقع بين  
ادارة املاك الدولة والمراعيين (تقسيم) الاراضي ضمن ملك الدولة النوع الشرعي  
للاشياء المشيدة من قبل المراعيين منح الاراضي بحراً عادياً مع لوعبدالبيع الخ (٠٠)  
فهذه التخصيصات تحت فيها لمديرية العامة للمصالح العقارية واملاك الدولة وفقاً لاحكام القرار  
رقم ٢٧٥ .

في ٢ نيسان سنة ١٩٢٨ و ١٤ شوال سنة ١٣٤٦

المدير عام للمصالح العقارية  
واملاك الدولة





# المديرية العامة للمصالح العقارية

## واملاك لدولة

الرقم ٢٥٠٢ / ٧٣

نشان تعديل اعماليات لمعاقبة بكيفية تحديد ملاك لدولة

لمؤرخه في ٢ نيسان سنة ٩٢٨ رقم ١٠٣ / ٧٩٩

لقد تقرر تعديل اعماله من حدكث من اعماليات لمعاقبة بكيفية تحديد املاك لدولة الخاصة على اوجه الآتي

١ - ن تحديد املاك دولة وفقاً لاحكام فردس ١٨٦ و ١٨٧ بحري بعمارة المنطقة العقارية يعني قرية بعد قرية ويجب ان يحصر كل قرية من قرى ملاك الدولة محصر تحديد واحد

ب - تعيين الحدود الخارجية لاملاك دولة لاجل تعديل حدود الخارجية مجموع قرى ملاك دولة في حدود من كبرية يجب ان تشرع قرى تحديد والتحرير حدد قرى مائة املاك دولة و كائنه على الاطراف لحدود القرى السائرة المائدة الالهيين ، اذا كان من ملأ دولة وهاه قرى الحدود متعقبن على تعيين موقع الحدود خاصة بين قرى من مكنى ، بعمام محصر واحد جمع القرية المائدة لاملاك دولة ومع ذلك قد دعي احد لاهيين بوضع اليد و بالتصرف قطعة مية كائنه ضمن الحدود لادوية اعماله مائة املاك لدولة فيجب ان يضم هذه القطعة محصر تحديد حص ، ام د وقع خلاف على تعيين موقع الحدود فيجب على المهندسين ان يسطروا قطعة واحدة بين اثنين مدنيهما من قبل كل من الفريقين محصر تحديد ان واد كان خلاف يشمل احده من مية فيضه كل قصه محصر حص بوضع له رقم متسلسل عار من رقم محصر لادوية مائة املاك لدولة وتبين هذه لوصية

في الكروكي الذي يجب ان يصمم من محصر تحديد مائة لقرية بخاري تحديدها  
وعند ما يجري تحديد القرية المحاطة لاملالك الدولة لا يبرم تحديد تقطع مسارع فيها  
الآنفة المذكورة .

ح كسبه حل . . . ع عى اللعنة المكافئة بحل النزاع الواقع بين ادارة املاك لدنه والاعيين عند ست فى محضر التحديد المظلمة على الوجه الآنف المذكور نرعى احداث لا .

١ ذ كان قمره اريد ثلاث دوله وهي غريه محوره ( متفقين على تعيين حدود فاصلة بين حصه ثلاث دوله و غريه محوره هي عي من الاملاك الخاصة وكان الخلاف و هو على قطعه من ثلاث الدوله رفعة على طوله هذه الحدود ويحتمل وقوع خلافات اخرى

أحياء لأولى د ث ب ن ج ه ل م طعة تحف حمر كات من أملاك  
الدولة فقررت تسعة باسم حرم في عدد حدة سمي - نفس وردها على عشاء  
أصغر المظهر بأصغر لآمه د

[illegible][illegible]

المحصرون تدغم القطعة أراضي املاك لدولة المجاورة لها على ان يصحح الحد الفاصل على مقتضى هذا القرار .

الحالة الثانية — اذا ثبت لدى اللجنة ان قطعة لمزرع فيها كانت في الاصل من املاك الدولة وان احد الافراد قد اكتسب وفقاً للقانون حق التصرف فيها فقررت اللجنة تسجيلها باسمه يجب ان يحتفظ بالحضر المصروف ونصر عمداً مستملاً ضمن القطعة المقاربة المائدة د-وله .

الحالة الثالثة — اذا ثبت لدى اللجنة ان القصص لحدوثها لم تكن في الاصل من املاك الدولة بل من اراضي القرية محاذية لمعينة وحدة وحدة هذه ان تصحح الحد الفاصل بين منطقة املاك الدولة والقرية محاذية وحدل تلك القصص ضمن حدود هذه القرية وان تعلن عدم صلاحيتها لثبوت في المعينة وتبلغ قرارها الى رئيس الاعمال الفنية والى لجنة التحديد والتحرير في النسخة المقاربة لمحورة التي تمت هذه القطعة اليها وعندئذ يبقى لادارة املاك لدولة حق فمه دعوى لدى هذه اللجنة واد كانت اللجنة المذكورة غابت حتم الاعمال في ثلاث اقره فتحل المعينة الى لجنة الدائمة في اعضاء او اللجنة الخاصة التي تمت مقدم اللجنة الدائمة

ملاحظة . ان هذه الاحكام تنطبق على خلافات شتى بين اذره املاك لدولة وملاك القرى المجاورة اثنته عمليات نزع خمسة المكلمة تعيين حدود مصقفي املاك الدولة في لعبس والاحص والتي لم تكن محاولة سلاجية تمت في ادهاوى لثبوتها بحق التصرف في أراضي القرى محاذية لمعينة املاك لدولة لآهني الذكر والسلام

المدير العام

للمصالح العقارية وملاك لدولة

طارق الخطيب

في ٢٢ نيسان سنة ١٩٣١

## قرار رقم ١٧١ بمجلس الادراة المصاغة

ان المصاغة هادي حويل المصاغة في مجلس شيوخ والمفوض السامي الجمهورية  
لأفريقية لدى دول سورية واسن الكبير والعلويين وجبل لدروز  
سنة على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية تاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٠  
تشرين اول سنة ١٩٢٥ وحيث ان ثلث المشترك للأرض وقسمه الدورية هما محالان لاحكام  
لقوانين لفائدة ٠ وحيث ان هذه لاعدت صرر جهود شخصية ومؤذي قدم ارضاعة ، وبعد  
حد رأي حه مشكاه بموجب الامر عدد ٤٨ الصادر في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ الصادر  
من المفوض السامي .

وساء على اقتراح امين السر عام يمرر .

١ - ان قسمه اذوية بين الاشخاص يدين يشعرون راضي ملاحاة والمساكين  
والكروم وجيش الح الملوكة متعاقباً لتعطيت لمد كوره في سدت الملكية او  
التي هي بدون سندات هي ممنوعة وسمى ممنوعة

٢ - ان المقاربات المذكورة في مادة سابقة تحل وغنم بين الاشخاص الذين  
يشعرون ، اما وفقاً للاتفاق الذي يحصل بين مشتركين في سكة وام درية ، وفي الحالة  
الاحيرة بصير حل وقسمه وفقاً بقواعد المحددة في مواد سابقة

٣ - ان قسمه خربة بين الاشخاص الذين يشعرون لأرض في امثت المذكورة  
في اداة لاون تقوم بفرية قرية حة تحرير و لاصه في المصاغة وسدون بجة في هذه  
احال مأمور من دثرة ارضه ويكون صوت مستشاري

٤ - تقوم بجهة مصل وفقاً لاحكام قرار تحرير و تحديد في اسم التحرير كل  
فئة وحدها ( لاراضي مي يتكن ريب و مسدين والكروم والاراضي المعروسة او لمسية

والمراعي الخ ١٠ و مصدر - حصصه بنفسه . من تعيين حدود كل حد في كل فئة من الاراضي بحري وفقاً لاحكام احدى وسد - سكة د كات ثلث سدات .  
 ٥ - عند الاطلاع على رسم المساحة تبدأ الحصة بتقسيمه . وقد لرسم حصص كل واحد من الملاكين منه كما هو مدكور في المادة ١٠ من لائحة التوزيع بطريقة لا تكون معها كل حصة خاضعة بقدر الامكان لحقوق مرور وسبي من حصص المجاورة .  
 ان قررت الحصة فيما يخص نفسه ونفسه في نفسه ولا من د حصة من اي نوع كانت  
 ٦ - ان حقوق المصانة وسكائب وحقوق اهل اي حرت بقول حصة الاشخاص الذين يشغلون الارض و حصة من حصة وسبي من حصة الحصة لنفسه يبقى . معوله ما كانت فيما بعد تنحى لنفسه

٧ - ان الحقوق المقابلة وسكائب او حقوق هل موجوده على حصة و حرة من العقار بدون رضى مجموع الاشخاص من شعور الارض تحفظ بعد تقسمه معوله ما حصص شخص والاشخاص من د حصة

٨ - ان حقوق المقابلة وسكائب وحد من رهن موحده على قسم من العقار وان كان مشاعاً في اوقع وهو مسجل كسهم مقسم في دفتر مسطر ومقسم به سد صاوي تحفظ بعد تقسمه جمع معوله ما حصص والاشخاص من د شغلون الملك المدكور في سد و صاحب حقوقها

٩ - تقوم اللجنة عند التقسم توزيع ما يري من د حصة و د حقوقهم  
 ١٠ - من د حصة اي بحري وفقاً لاحكام مدكور . لا د حصة من د حصة لارث و حصة  
 ١١ - جميع لاحكام بخاتمة هذه لائحة هي مصدر  
 ١٢ - من د حصة مكلف بمصدر هذا لائحة

مبوض سمي : حوصل

في ١٠ ذر سنة ١٩٢٦

## القرار رقم ١٥٩٨

بشأن تطبيق أحكام قرار دي رقم ١٧١ القاضي

بأفراد الاراضي المشعة

ان رئيس مجلس الوزراء دولة سورية  
سأه على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٤ ورق ٢٩٨٠  
وعلى قرار تبينه تاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٢٨ ورق ١٨١٢  
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ ورق ١٨١٤  
وعلى القرار رقم ١٧١ بشأن افراد الاراضي المشعة ونظراً الى الصرورة القاضية  
بتعيين تفاصيل مختصة بتطبيق أحكام قرار رقم ١٧١ المذكور اعلاه  
وعلى رأي اللجنة المؤلفة لاجل تنظيم التفاصيل المذكورة في تطبيق أحكام  
القرار رقم ١٧١  
وعلى اقتراح المدير العام لمصالح عسكرية واملاك الدولة وموافقة وزير الزراعة  
والشجاعة .

يقرر

١ - ان يكتمل على المصالح لشاع المذكورة وتحديد الموقت في كل منطقة  
مقدرة يجري من قبل ادارة الكدسترو وفقاً لاحكام القرارات رقم ١٨٨ و ١٨٧ وتعليمات  
ادارة الكدسترو رقم ٢٢٠٤ مؤرخة ٢٤ مارس ١٩٢٧ ورق ٤٧١٤ وتاريخ ٣ ايلول

سنة ١٩٢٧

ان محاصر الجديد لموقت مصفة من قبل فرق الجند تودع الى اللجنة الخاصة  
للمجديد والتحرير لاجل الشروع رقم ١٠ على ان تمت هذه الجدل كل شيء في المزارعات  
والاعتراضات المتعلقة بالحدود الخارجية ومن ثم يحكم بالاختلافات او قومه بين اصحاب  
الحقوق شأن تعيين مقدار حصصهم وقرر منحصر مصفة باسم كل واحد منهم .

٢ بعد تجديد والتحرير لاجل سي مشعة المذكورة الواقعة ضمن المنطقة العقارية  
وفقاً للشروط المخصوص عليها في مقرة لادون خوجه لجنة لواردة في لقرار رقم ١٧١  
بتصنيف الاراضي الكائنة في كل مصفة من ماضي لشيخ المذكورة وتقدر قيمة كل  
مها وبنوتى هذا التصنيف وتقدر كما يأتي

١ لتتبدل اللجنة مأمور اربعة مصوص عه في اربعة ٣ من القرار رقم ١٧١  
لاجل سطيح مشروع تصنيف ماضي مشاع المذكورة وتقدر قيمة  
لكل منها .

٢ ان مأمور اربعة مع مهندس وثلاثة حجرة من لقرية يوسه مجلس ادارة  
تقصه يقومون في لاجل تصنيف ماضي مشاع وتقدر قيمة كل منها ثم في لوقت  
غسه رسم المهندس على الخارطة تقطع عينة لاوع اي نصف من المصطف لشيخ  
وكذلك مأمور اربعة مصوص لسطح كل مصطفه مشاع قائمة تصمن الايصاحات  
الآتية :

آ مساحة مجموع المصطفه لشيخ ومساحة كل من تقطع مختلفة الانوع  
ب - لقيمة باعتبار الحكر والآر والستار ومساحة كل نوع من الاراضي التي  
تترك منها المنطقة المشاعه  
ج اسماء وبق اصحاب العلاقات

د الحصة لشدة العتد الكلى من ذوى حقوق العتد — او القيراط  
المر (١٠٠)

هـ - مساحة اتي تحت ن تخصص كل من ذوي حقوق سنة حصته  
و - اطلع ان كل من ذوي حقوق سنة حصته من مجموع قيمة  
ا قيمة حصته كل واحد من ذوي الحقوق سنة الحصص و - القيمة المحقة الواردة  
في الفقرة ١٢

على مأمور الرقعة - يحدد بين لابل - انه اخصي وسعيه لارص لاقصادية  
وده ترها حكماً وكماوة .

٣ ان مشروع تصفية وتعمير لمصم ضمن شروط اتفاقية يمرض على اللجنة  
الاحل التحقيق عن صحة والتصد في فيه ويدفق اللجنة هذا المشروع وتدخل عليه  
الامبيلات التي اها لارمه ثم عليه في ديوان اللجنة ويدبر سحب الحلاقة بواسطة  
الاملاء في اقرية الاصلاح عنه ودهاء معوضاتهم وعبر صبح خلال مدة شرب يوماً  
وامد انصه هذه مدة تت اللجنة في ماحوسات ولاعترحاب فودده وتقر مشروع  
تصفيه وقهر المحمة لارضى كل مقصده من مسبق مشرع له كورة

٣ - بعد قرار المؤتمر بمائة لم يبق مشاع مدكرة تفهيد للجنة بواسطة المديرية العامة للمصالح العقارية . لان الدولة جميع الاصول اسبقها لما طبق المدكرة الى ادارة المساحة لاجل حساب مساحة وتصميم الخطة كدائرو

2 بعد اكمال حساب المساحات، يصح اعطاء الكاداسترو تقوم ادارة الكاداسترو  
تصميم مشروع الافراد الاراضي من تحت حقوق في كل منطقة مشعة ويتم هذا  
مشروع وفقاً لتعليمات عامة تصدرها دائرة الكاداسترو وتوفق عليها المديرية العامة



للمصالح العقارية وأملاك الدولة على أن يؤخذ بعين الاعتبار أن يكون لكل حصة من الحصص المقررة معد إلى الطريق ويكون هذه القطع حاصلة عدد الأماكن من حقوق الاتفاق (حق المرور والميل) وعند الإفراز لا تعتبر التسميات الناتجة من وجود الطرق والمساكن ويجب أن يكون من عايت هذه التسميات عدم تحرئة لأراضي وأماكن توزيع الحصص بإلقاء القرعة .

يجب أن يذكر في التسميات المشار إليها في حالة تجزئة لأراضي أن أجزاء صغيرة ابتغاء أن يكون لكل من أصحاب لأماكن جزء في كل من المخطط المشرح يتجتم على إدارة الكادسترو أن تقوم بتسجيل هذه الأراضي وجميع عدد الأماكن قطعة واحدة في منطقة واحدة .

يجب أن لا يشمل هذا التسجيل الأراضي مبرومة للاستثمار منه يتفق أصحاب الأملاك على اعتبارها في التسجيل المذكور وهذا التسجيل يكون حصة في الأراضي غير القابلة للاستثمار إذا كان عدد أراضي التسجيل أكثر من عدد المبرمين وذلك مساحه أراضي طالبي التسجيل وسع من - حه أراضي المبرمين ولو كانوا أكثر عدداً وفي حالة عدم اتفاق هؤلاء على تخصيص حصص تخصيص هذه بقا .  
القرعة .

٥ - أن مشروع الإفراز في كل منطقة مشرح سطر من قبل الكادسترو ويرسل إلى اللجنة بواسطة المديرية عامة للمصالح عقارية وأملاك الدولة والجنة تدفعه بحضور مأمور الزراعة على أن يكون لهذا مأمور أن يستدرى مخط  
ويمكن بعد أن تنتهي اللجنة من تدقيق المشروع المذكور - تنمده إلى إدارة الكادسترو بواسطة المديرية العامة للمصالح العقارية وأملاك الدولة لأجل إدخال تعديلات

التي اقرتها ثم بعد ذلك التعديلات وتدقيق المشروع الجديد تتخذ اللجنة اول قرار  
بقول مشروع وعلايه .

٦ بعد ان تقل للجنة مشروع لافرد تمده على وجه لا آتي :

١ يمس رئيس لجنة مشروع سبق اعلان عنه في القرية يليه مشروع  
الافراز هو موضوع في علم لجنة وكر من به علاقة يحق له ان يرجع كاتب  
الجنة للاطلاع عليه .

٢ - يدعو رئيس اللجنة اصحاب العلاقة بالطريقة نفسها الى تقديم ما يمكن ان  
يكون لهم من المحوصات والاعتراضات الى كاتب اللجنة خلال مدة عشرين يوماً  
٧ مدة نقض مدة العشرين يوماً محصية لاعلان مشروع الافراز تبدأ اللجنة  
في اليوم امين نافذه بعد ان يحكم في كل محوصات والاعتراضات التي قد  
يكون فدها دوو املايه

٨ بعد قراره مع زفر مد لاس - الى ادارة السكادسترو من قبل  
الجنة لتطبق الافرد على الاراضي على ان يتم تحت شرف اللجنة وفقاً لاحكام  
تعليمات حاسبه مديره دوه السكادسترو وتوافق بها مديرية العامة للمصالح العقارية  
وملاك لاوله .

٩ - تصف الافرد على اراضي تضم دوه السكادسترو محصر تحديد لكل  
قطعة حصصت اشخص - ذات وقت بعد - - - - - ولوقع امينة في خارطة الافراز  
وودع هذه محصر ان رئيس اللجنة يرفع عليه ناموسه وخاتم اللجنة بعد ان يشرح  
تدرياً .

( ان هذه محصر خطه وقرموج قرار اراضي المنطقة شارع رقم .....  
الحاري وفقاً للقرار رقم ..... صادر من لجنة في ..... )

١٠ - يكون للمعاصر المطمعة وفقاً لاحكام المادة التاسعة الآتية

الذكر ما سندات التملك من القوة التقوية المصوص عليها في قانون التصرف تاريخ  
٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وذلك ان تعطى اسناد التملك الجديدة الى اصحاب الحقوق وفقاً  
لقرارات اللجنة النهائية .

١١ - ان وزراء الزراعة والتجارة والمالية والداخية والمدينة مكلفون كل فيما يخص  
به لتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩

محمد تاج الدين الحسني

شوهد وزير المالية

شوهد وزير الزراعة والتجارة

محمد جميل الالشي

عبد القادر الكيلاني

شوهد المدوب

شوهد وزير العدلية

برويير

صبيحي الباك

شوهد وصدق تاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ تحت رقم ١٢٨٨

المفوض السامي

ونسو



## القرار عدد ٣٢٠

شأن المحافظة على مياه الاملاك العمومية وستمها



ن ائسو هنري دي جوميل العضو في مجلس الشيوخ والمعوض السامي للجمهورية  
المرساوية لدى دول سوريا ولسان الكير وبلاد العلويين وحل لدروز  
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية تاريخ ٢٣ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ و  
١٠ تشرين ثاني سنة ١٩٢٥

وسه على القرار ٢٥١١ الصادر في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٤ بوضع نظام لمح الامتيازات  
وسه على قرار عدد ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ بوضع نظام  
للاملاك العمومية في دولتي لسان الكير وبلاد العلويين

وسه على اقتراح امين المر العام

قراره يأتي :

# الباب الاول

نظام مياه الاملاك العمومية والمحافظة عليها



المادة الاولى - انه محظور دون رخصة تمنحها لادارة ضمن الشروط المحددة في اقرار

عدد ١٤٤ وفي هذا القرار

١ - مع الاملاك العمومية من حريها جرياً حرراً

٢ - التعدي بأي نوع كان على حدود الاراضي التابعة لاضفاف مجاري الماء الموقفة والدائمة والمستنقعات والبحيرات ومدران والبحرات (١) ويسيع وكذلك على حدود وممرات قنصر المياه وقساطها وزرع الملاحة والري والتجفيف والصرف المصرح بها اشئت للسمعة العمومية الا ان بيت المشقة سماعاً يتكلم ربيعهم ا وتصلحهم ا ضمن الشرطين الآتيين وهما

ان لا يراد شيء في قياساتها الخارجية وان تكون المواد المستعملة لمصلحة من ذات المواد التي ستخدمت سابقاً .

٣ - اجراء اي ابتداء كان او غرس وزرع على الارض كسعة مخصص مجاري المياه الموقفة او الدائمة وفي ميلها وفي البحيرات والمستنقعات ومدران والبحرات وفي حدود ممرات قنصل المياه وقساطها وزرع الملاحة والتجفيف والصرف المصرح بها اشئت للسمعة العامة .

٤ - زرع الخشب و شجر والشجيرات والبرب والحجارة من الاراضي كسعة

(١) البحرات: وهي الخلدن مشكلة من مياه البحر والتي يوجد فيها جرد صغره المسماة

لصفاء المياه الملوثة أو الدائمة و بحيرات والمستنقعات و حدران البحرات

٥ تنظيف بحري مياه الملوثة أو الدائمة و عميق و قوي و سطحيها

٦ - اجرة حفر من ي موح كات على مسافة تعد عن حد صاف بحري المياه  
وقاطر الماء و راع ملاحه و رى و حثف و صريف حد ككون فسه دون قياس  
عمق هذه الحفر او معادلاً له على به لا تمكن ان عمل هذه مسافة عن ثلاثة متر

٧ عدم تشغيل شلح بالشق من يه ابو حوده تحت الارض و شجرة و صفا  
على به يجوز بدون رخصه عمده في الاملاك خصوصية بحرية غير مشجرة  
لا يحذر عمدها ثمة و خمسين متر .

٨ مخطط موح عدم قيام به عمل كال دابة او موص قد يكون به تأثير على  
كمية مياه الاملاك العمومية و على حرياتها .

امادة ثاية — موع

١ الب بحر و يهد و مصل به موع كال كل و حر من لاشتهت لشيدة  
لا استعمال مياه الاملاك العمومية و حثف موع بها و رى و يهد و اتيد مثل  
حسود و لاسد و موطر و راع ملاحه و رى و حثف و صريف و قسائل  
مبدودة على سطح الارض . مصورة فب و احرة و راع موطر و اتيد و صفا هذا  
امع محثت لاشتهت مذكورة و لايه مشد بحرية من مياه الاملاك  
العمومية .

٢ الب بحري في مياه الاملاك العمومية الموح بها اميز او اتيد و

امتاز و راق . يعنى مياه او مواد بصر في اعادة الصحة او دلالة العمومية و

يحسن استعمال هذه المياه

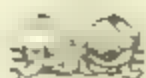
٣٦٦ اما حدود جوية في الارض الى الحد من منطقة حماية اقليم ماء تستعمل

للحاجات العمومية و حدات مسودات للاعداد و على عموم اخر ، في عمل كان من

شأنه ان يدس ملك اقليم .

٣٦٧ اقليم حدود منطقة حماية في كل حال من الاحوال نوجب امر من رئيس الدولة او

من السلطة التي يسب عنه هذه الاعاء



## الباب الثاني

حكام تعاقب الخرج والاملاك الخاصة

في الاملاك العمومية

\*\*\*

مادة ثالثة — يجوز ان يمسك بدون رخصة من الامور المنقولة التي جرى  
حوزها في الاملاك العمومية والتي خرجت من يد المالك متى لم يكن ذلك اذا لم  
كن فيه تملك دائر، بخلاف صورة حنية من يور و من عين منه

المادة الرابعة — خرج الامور الآتية من ممتلكات رخص لاشغال مؤقتة ضمن شروط  
التي في المادة ١٧ من مرسوم عدد ١٤٤٤ الذي نص على ما يلي من رئيس الدولة او من  
السلطة التي يراها مناسبة والامور هي

١ — الاشياء التي ليس لها صفة دائمة عيناها كالمباني والاملاك العمومية  
٢ — استخراج مواد من اراضي كانت من ممتلكات بحرية او لم تكن او مدعومة من  
محيطات ومسابح مستجمعات

٣ — ومنه مستجمعات الخرج والاشغال التي لا تنتمي الى ممتلكات الدولة او التي تنتمي  
لبحرية امته وفي محلات ومستجمعات ومسابح بحرية

٤ — لاشغال المنقولة بالثقب من يد التي تحت الارض و مدعومة و مستجمعات المياه  
معددا مستجمعات

٥ — الاشياء المعددة صنفها وسميها من ممتلكات صعبة التي يكون مقدرها غير  
كاف ليرد ستملكها للمصلحة العامة





٤ - استخدام يساعده والحدود

٥ - تخفيض الحيز في المستقبل واستخدامها .

المادة الثامنة - تظل الرخصة لمنفعة استخدام مياه المشاريع الزراعية او للمعاهد

صاحبه حوزة على هذه المشاريع وعدم انعاده بان كان شخص لدي حق في هذه المياه .

المادة التاسعة - تتم الرخصة بمقابل من قبل الشخص .

١ - تروى مياه المنطقة المحددة بالحدود والمياه المتحددة واما لرم

لا يمكن فيه رجاء وقت استخدام مياهه وشروط المروحة مصريف المياه

ومرارة الاشجار .

٢ - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة على المنطقة بموجب

٣ - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

٣ - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

٤ - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

٥ - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

يبلغ هذا المبلغ في كل سنة في كل سنة في كل سنة

بالدفع المباشر - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

لشروط المخصوصة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

على الاقل من كل سنة في كل سنة في كل سنة

نصف مدية لاصحة .

١ - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

التمليك - تدفع اقسامات سؤدد بحوزة من ضمن حدود المنطقة

وكيفية مياه في استخدامها بمقابل من صاحب الرخصة ، ويكون الامر كذلك عند انتهاء

هذه المادة الجديدة و أعدت في عهدنا .

المادة الحادية عشرة - لا يجوز تعيير من رخص و سجنه لا على شكل الذي  
مستعمل فيه و مددفع - عووض الذي تحدده - كما لا بد له من رخص خلاف ذلك  
لشأنه .

بأذن آية الله - رحمه الله مع صلواته على سيدنا محمد وآله  
الأميران عبد الله بن هادي مشايخ كنيسة العمومية لا يمكن أن يتجاوز مدة إقامتهم  
خمسة أسابيع سنة

المادة ١٠ - أنه لا ترد - في أي حال - على صاحب الحق في دفع شروط  
يحدد في تلك الخصوص

۱) ایرات عمومی معینه حاجه، ولادت و گاه، محله عبد  
الاقتصاد، روستا اسجد، ... شهر و ...  
و ستاره ماه \*

۲- دایرہ فی وحدتہ میں تین + دو = پانچ مجموعہ  
وحدت حساب رکھتی ہے کہ اس میں ۱۰ + ۱۰ =

۳۔ میں کہہ چکا ہوں کہ میں نے اس کو نہیں دیا۔

[illegible]
$$4.6 \quad \psi = \psi_1 + \psi_2 + \psi_3 + \dots + \psi_n \quad 0$$

٦ - لا ينبغي أن تكون لادوية من جنسها في البيت إلا رت

۷۔ شرط لامتناہی :

٨ من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

٩ - اشره : اوانتود هي نجح عمل ففحصه ، ذا جم الامار

بمقتضى رغبة مشرفة بوحدة هذا المجلس ، لا بد من رسم للدولة تمكن  
إعادة طرده من ضمن الشروط المحددة في نص الرخصة ولا يمكن حرره أي  
سائر حماي وحرر كالمعنى لا بد من أن يكون له لا عدة موافقة رئيس  
الدولة بمصادق عليها من قبل المجلس - معني

١- الخمسة عشرة حقول لأمير صاحبه في حصصه ، لأشياء أمومة  
المدكورة في دفتر شروط علاوة على حقوق مخصوصين في مؤد ١٨ و ١٩ و ٢٠  
من هذا التقرير جميع حقوق بني الأمير ولأصله الأربعة عشر من المصلحة  
تتمتع بمؤمنة ، كل واحد منهم لا يملك ما له من ماله جمع أو حصة واحدة  
الإدارة عن هذه الحقوق ولأصله ،

ماده سادسه عشر د حق ایس ماده ن حکم موجب حصه صاحب لاشهات  
و حق حد و حصه ن وقتا حد ن و موجب دو سه ن و حصه حد و حصه  
د رعیت لاد و حصه و حصه ن لای حصه رعیت ن و حصه ن لای کون  
ایس دات ن همه کل همه لاشه ن لایه و حصه ن حتی مسووح ن و حصه  
ان یه و مسکه موجباً عادلاً ن و حصه خلاف ن بینه لای حق علی همه ماله  
حصه و حصه ن ن که لاد ن ن صلاحیه

الأدب السامع عشرة أدب وحث منعه مائة ، غير لاشتهن لشدة  
قويّاً ثوب وحثه وأبى من حب رحمة وصاحب الأمر ، تساول  
موصفاً موداً بقية غير فقه لا دكان في حكمة محفة يدت في عت الأمر

## الباب الثالث

احكام خصوصية تنفق دلا مبرر - وبانحصار

في توريد مدتها من سنة

المادة الثامنة عشرة - ينحق لصاحب الرخصة او دلا مبرر فيما يخص حره الاشغال المذكورة في الرخصة وفي دلا مبرر - يستفيد ضمن شروط موهبها في لود نسبة من حقوق الانتفاع (Servitudes) المذكورة هذه

١ - حق اشغال الاملاك المخصوصة الارضيه - لاثبات لتعلقه بضبط المياه واحده وبه الاقضية الارضيه - وسريه و صريه

٢ - حق اسد - لاسد - مثله في بحريه

٣ - حق عمر اصف - علاه سطح ماء وحق عمر الارضيه - شت حرات للماء تعفى من هذه الحقوق - سيات و سيات و سيات - لاصفه - مثله

لمدة - سنة عشره - داه - حصل - حق حي مع - صاحب الارض فيحق لرئيس الدولة بعد سماعهم - يصدر قرار - رخصه - له - رخصه - و الامور - تمنع - حقوق المذكورة في المادة - سعة - حصل - مداه - سيات - رخصه - رئيس - دولة - مبلغ - قرر الرخيص لاصحاب الاملاك - بطريقه - لارونه - همة - صاحب الرخصة او صاحب الامتياز وينحق في كل الاحوال صاحب الارض - تنفى - مو - سيات - كما سيات

ادام تمكن لاشغال المنشر بها لا - شعلامونه - فيحدد - موص - تمنع - سوي غير قابل التجريه - بشرط ان لا يتجاوز صمى - منه - لارسي - لشعولة - عند وقوع اشغالها .



بحق اصحاب الامير منهم يخص بالرجوع بقوة الى شكل كهرتاني ان يمنع من  
 حقوق الاستاد والمروء وشارب لاصحابه من موصى به في قرار سنة ١٤٥٥ هـ في ١١  
 حزيران سنة ١٩٣٥ هـ حصل خلاف على ما جاء في محبة الموصى من مصوب برفع الخلاف  
 امام السلطة لادارة .

يجب على قاضي حينئذ حكمه ان يوفق بين حقوق صاحب الميثاق ومصلحة  
 المشروع مصروح لامتياز به بعد موافقة الموصى به في قرار سنة ١٤٥٥ هـ في ١١  
 حزيران سنة ١٩٣٥ هـ حصل خلاف على ما جاء في محبة الموصى من مصوب برفع الخلاف  
 كان الامر من بعده في ١٤٥٥ هـ في ١١ حزيران سنة ١٩٣٥ هـ حصل خلاف على ما جاء في  
 لاصحاب شأن ميثاقه من موصى به في ١٤٥٥ هـ في ١١ حزيران سنة ١٩٣٥ هـ حصل خلاف  
 اعادة غير مدونة .

توزيع هذه المسألة على من جاء على يد الموصى به في ١٤٥٥ هـ في ١١ حزيران سنة ١٩٣٥ هـ  
 تمسك بالحكمة لادارة .



## الباب الرابع

نظام حقوق الملكية على مائة الألاف عمومية

\*\*\*\*\*

مادة ١٠٠ - حقوق الملكية على مائة الألاف عمومية  
الملكية والادارة - لا يمكن ملكها ولا بيعها ولا هبتها ولا تبرعات  
وهدايا ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات  
لا بد من

بحري هذه المادة - لا يمكن ملكها ولا بيعها ولا هبتها ولا تبرعات  
ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات  
لا بد من

مادة ١٠١ - لا يمكن ملكها ولا بيعها ولا هبتها ولا تبرعات  
ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات  
لا بد من

مادة ١٠٢ - لا يمكن ملكها ولا بيعها ولا هبتها ولا تبرعات  
ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات ولا ممتلكات  
لا بد من

من ضمن

والموصف من

ومن ضمن من

ووجوب



إذا كان في المنطقة لجنة من أجل تحديد مخصصات في قرو عدد ١٨٦ الصادر بتاريخ ١٥ ادرسة ١٩٢٦ فيجب ان تكون هذه لجنة تضم هذه مهمة لشرط ان يلحق بها موظف من ادره . فاعلى لدره

تسلم وتخصص لجنة من اجل . . . . . مستندة لها وتعين المحلات ونظم قائمة باحقة في اسه .

يجب على كل شخص من حق في مكسبه . . . . . من حرة من حرة لاملات العمومية في بحري معرفة . . . . . ح . . . . . من حرة في مدة لمسه التي لا تقل عن ٣٠ يوماً وان يودع المستندات في . . . . .

يجب احره هذه . . . . . من حرة . . . . . كشف في الامكن . . . . . لاكثر . . . . .

تقدم لاعتراضات . . . . . من حرة . . . . . في وكلائهم الشرعيين تكون لجنة حرة . . . . . من حرة في مدة . . . . . حقوق في مدة يصرح بها في مدة ثمة

العادة رتبة مشرو . . . . . من حرة . . . . . في قرار يصدره حقوق في مدة . . . . . من حرة . . . . . في مدة لمسه . . . . . لايجب هذه . . . . . من حرة . . . . . لاكثر على شكل دعوى طاب تعويض فيص . . . . . من حرة . . . . . من حرة من حرة القرار لمودعه في حرة

اد طاب حرة لاقر في معرفة حرة . . . . . من حرة . . . . . من حرة عن انتقال اللجنة .

الباب الخامس

الارض تبعه انفساط او قاطر ابد

الإمام الشافعي

المادة الخامسة والعشرون    يحدد في كل حال من الاحوال بموجب قرار من  
رئيس الدولة عرص لارض عامة لقطاع وقطر له نعمة اشرب الاهالي والتي  
يحدن تخصصها من كل جهة

المادة السادسة ومشروع  
حدود الارض النعمة فخرى

امدة اسامة واخرون بحق الادارة بـ ص م قابل تعويض تدفعه  
قطع الاشجار اي يكون موجودة بين حدود هذه الارض تبيع نشر القرار الذي  
تعلن الحدود موحه .

يحق لها ان تطلب هذا الامن في مدة قصيرة حاصلا مسحة في مدة شهر.

المادة الثامنة والعشرون - ممنوع على كل صاحب ملك - بشيئ من ماله -  
 ان يوسع على حدود الارض التابعة لغيره - ولا يجوز له ان يبيع او يهب او يوصي  
 المبيع به حدود تلك الارض فيحوز حفضها - ولا يرد شيئا

في قبضتها خارجة وان تكون المواد مستعملة للعموم هي ذات مو - اي  
استخدمت ساعاً .

لمدة تسعة وعشرون **ساعة** بحق الادارة **ساعة** تأمر بزيارة **ساعة** و  
الانشاءات الممنوحة توجب المواد **ساعة** الموحدة توجب **ساعة** معه فيه حدود  
الارض التابعة لنفسه وفيها **ساعة** من بين **ساعة** فيه **ساعة** بحدود **ساعة** **ساعة**  
المخصوص عنها في الفقرة الأخيرة من **ساعة** ١٩ من هذا **ساعة** **ساعة** **ساعة**  
ساعة **ساعة** .



الباب السادس

محمد بن عبد الله بن محمد



دولة ثلاثون. يحق ملاكين صدق شأنه على مخرج رئيس لدولة ان  
تؤعو جميعات به على شروط ~~محددة~~ في هذا الترتيب وذلك لاجل احراء  
الاشغال منه ذواته حقه في سيرة.

١٠٠٠ و ثلاثون  
سنة من العمل في هذه الصناعة

١ — الأستاذ من محلي زاد بوعنه و مدينة وسوق عام من مياه مصر.

٢. مصنف محي مدد جوہر وادعائے "مقدم و الخیر و تدبیر"

٢٠ تحت الارضى رحمة وهدى وشفعة وصلاح مذهبهم وروح الاملاح

مسجد و کتابخانه

\* \* \* \* \*

430

[illegible]

بقية قديمه ملاكمه - حب شانه

کرکریں -

مستطبة - مبنى - شاة - حارة - ملاكي - كل - قصصه - يص - يدخل في هذه - قصصه

٢ - غاية المشروع

٣ - ملخص الأشغال الواجب حراؤها وتعتبر النفقات تقدير تقريبا

٤ - الطرق والوسائل اللازمة لمد نفقات لاشتهت لادنى القيام عند اللزوم

بنفقات المحافظة .

المادة الثامنة والثلاثون يفحص هذا لصاب وزير ومدير الامة في الدولة

امدة الرابعة وثلاثون اذا ظهر من الممكن نشر هذا صلب فبدعو رئيس

الدولة او سلطة التي يسبب له هذه لامية ملاكين الذين قد يتفقون من هذه لاشغال

الى اجتماع عام ويعلن له ذلك من واحد ن يكون من بين اعضاء الجمعية .

توسل دوائر لافعة ومدة وروا عنه من سوب عنها في هذا الاجتماع

يذكر في محضر سبط حضور صحت شأن وشحة ام الدولة . بوقع الاعضاء

الحاضرون هذا المحضر ويذكر فيه قبول الذين يجاهون توقيع معاهم

يذكر في محضر الضبط هذا سند القبول الذي يرسله ك . لة لاشته اص الذين لم

يجفروا الاجتماع ويحقق هذا سند محضر

يعتبر الاشخاص المدعوون رسميا الذين لم يجفروا هذا لاجتماع حمومي اولم يرسلوا

مدويين عنهم فسين هذا لاجتماع ويدكر ذلك في ورقة تدعوى .

ن قول لاشتهك بهذه لجمعية صحت صحت اد صدر من الاوصاء او وكلاء

الشرعيين عن املاك عاصرين ومحمودين وعاثين وغيرهم من لعاشرين

يجوز ن يدخل في الجمعية القابة .

١ - رؤساء اللديات عن ملاك قري اد وحص لهم بدلت نوع حصوصى المجلس

البلدي او رئيس الدولة .

٢ - مدبرو املاك المعاهد لعمومية د وحص لهم بدلت قانونيا .

٣ - مدير الدوائر لعقدية عن ملائ الدولة الخصوصية

المادة الخمسة والثلاثون - يجوز تأليف الجمعية لقضية دوحدة في الاجتماع لعدم  
الاكثرية الآتية :

١ - اذا قبلت الدخول في النقابة اكثرية اصحاب الشأن الذين يمثلون ربع قيمة  
العقارات في الاشغال موي احرأوه لاجرة من محاري المياه والمياه المصرفة .

٢ - اذا قبل في جميع الاحوال الاخرى الدخول في نقابة ربع اصحاب الشأن  
الذين يمثلون نصف المساحة او نصف اصحاب الشأن الذين يمثلون ربع المساحة

اذا كان الاقتراح بتأليف جمعية مديية مؤسسا على سبب تتعلق بالصحة و بالمناح  
او باشاء عمومية وصادرا من رئيس لدولة فحق لرئيس الدولة ان يقرر تأليف الجمعية  
الخصوصية منها كانت سعة لاجتماع عمومي .

المادة السادسة والثلاثون - تمت شروط التوبة سها في مدة السبعة فترص  
دائرة النافعة لرئيس الدولة مشروع تنظيم لقضية .

يبين في هذا المشروع على الاخص : منح الاشغال واحب جرأوه وتقدر  
نفعاتها ومطلقة الاراضي داخلية في جمعية لقضية وتقسيم الاراضي الى درجات مختلفة  
بالنسبة لاستخداماتها من تلك الاشغال وتوزيع ارسوم وكيفية تنفيذ ارسوم وغير ذلك  
من الامور المفروضة المتعلقة بسير الجمعية .

يرض هذا المشروع للتحقيق مدة ثلاثين يوما في لاما كني يهها رئيس  
الدولة .

المادة السابعة والثلاثون - اذا كانت الاشغال تتعلق بصيف او بتجويد اشح او  
ارالة الاملاح او نصريف مياه او سد مسرب مياه و ردمها فيحق للملاكين الذين لم  
يقبلوا مشروع الجمعية ان يصرحوا في مدة التحقيق المذكورة في المادة السابعة منهم

يرعون في ذلك من ... في ...

بمجلس حيث ...

المادة الثامنة - ...

النافعة في الدولة لأبداء رأي يقرر بعد ذلك ...

قرر من رئيس الدولة ...

وكيفية ...

أمدد ...

لغير ...

مادة ...

لرئيس ...

فصل ...

كذلك ...

بعد ...

مع ...

لحسن ...

تحت ...

والأخبار ...

المروعة ...

أمدد ...

ال ...

ولا ...





يحق أيضاً لرئيس الدولة أن يمنح إعانات للمجموعات الثقافية ضمن حدود الاعتمادات المقتبذة لهذه الغاية في ميزانية الدولة .

مادة السابعة والأربعون - دة بشر جميعه الثقافية بالاشتغال التي تأتت لاجلها فيحق لرئيس الدولة بعد تداره بأن يمنحه أن يوزع ادارة باجراء هذه الاشتغال على ثقافة الجمعية . ويكون الامر كذلك اذا حثي من يوقف او عدم تصليح لاشتغال التي باشرتها الجمعية الخصوصية حصول نتائج مضره للمصلحة العامة .

المادة الثامنة والأربعون - ان أعضاء الجمعية الثقافية لاداريين يؤلف منهم الاجتماع العام وعضو واحد .

يحدد صلاحية وسطه هؤلاء لاعتدائي ورواتب الجمعية الثقافية .  
 دة تسعة والأربعون - يحدد في قرار تأليف كل جمعية اتحاد الادبي للصوالمح التي تعطى حق تصويت واحد في الاجتماع العام لكل عضو عدد من اصوات مساوي عدد ماله من صوالمح نائباً حد الادبي هو . لا يحد لايحق مالا واحد ان يكون له عدد اصوات يزيد على عدد الاصوات المحدد في قرار تأليف جميعه .

لاستجاب صوالمح في عن عن حد ادبي معين حق في ان يجتمعوا بواكلوا عنهم مدوناً و اكثر من بينهم في الاجتماع العام شرط ان لا يفوق عدد مدونيههم عدد ما لهم من الصوالمح . حد ادبي تسعة ان يصح لارضي تي يخلكوها مجموعة لامة الخمسون يحدد في قرار مدى تؤلف جمعية توحده عدد اعضاء الثقافية وكيفية توزيعهم على الفصول في فئات مختلفة .

مادة الحادية والخمسون - يجب في الاجتماع العام مدة اربعة سوات ويصير يحدد سحب ربع لافصل مدونة .

اذا سحب لافصل من فئات مختلفة . فتقسم فائمه الانحساب الى قسمين مناسب

هذه الفئات المختلفة يعين رئيس الدولة هؤلاء الاعضاء اذ لم يلزم الاجتماع العام بعدد معين اقتضت بينهما مدة خمسة عشر يوماً او ادا لم يتم انتخابهم فيه .

المادة الثانية والخمسون - ينتخب اعضاء نقابة ائدهم ليشغل وظيفة مدير وينتخبون معاوماً له اذا اقتضى الامر ليقوم مقام المدير في حالة تغيبه او عدم تمكنه من الحضور .  
يمكن ان يجدد دائماً انتخاب المدير ومعاونيه .

المادة الثالثة والخمسون - يخضع تعيين اعضاء مجلس الادارة والمدير والمدير المعاون لموافقة رئيس الدولة .

المادة الرابعة والخمسون - اذ قرر في اجتماع عام حارق للمادة حل الجمعية النيابية باكثرية الاصوات المنصوص عنها في قانون انتخابها فيصادق على هذا الحل بقرار من رئيس الدولة . لا يكون مفعول هذا الحل الا بعد ان تتم ختمية لشروط المفروضة عليها بتسديد الديون او لتأمين سلامة الاهلي وصحة العمومية .

المادة الخامسة والخمسون - اذا كانت درج ختمية مائة ستة فيسجد رئيس الدولة جميع التدابير لتأمين سيرها سيراً قانونياً ويمد على الخصوص موافقة شخصاً واحداً السلطة الصالحة للنقابة ومديرها ويصدر مراً باسمه عليهما من اوطيعة

المادة السادسة والخمسون - يحق لرئيس الدولة ان يبع عنه مدواً او عدة مدوين في جميع الاجتماعات العامة وفي جميع اجتماعات النقابة



## الباب السابع

المسببات قصاصة و مقبولات

\*\*\*

المادة سابعة والخمسون مدة الحبس حكمه عند عود في محضر ضبط  
بحرره مأمور الضغط قصاصي ومأمورو وموصو في ثمة المدونة في دولة  
ومأمورو والقوة العامة وكل شخص مكاتب خصوصاً باسمه لامر  
المادة الثامنة والستون كل محقق لاحكام له ١٠ ١٢ و ٢٦ و ٢٨ من هذا المرسوم  
بمقابلته مرتبها بمجرده نقدي بمرور بين مرتين و اثنتين و خمسين ليلة و سبعين من يوم  
الى ستة شهر او احدى مقبولى فقط .

تطبق هذه المقبولات على كل شخص يعرض في حره لاشغال مرخص بها وفقاً  
لاحكام هذا المرسوم او التي مرت بها رئيس المدينة في الاملاك العمومية .  
تحكم في هذه المحاللات على كذا محاللات .

المادة ثامنة والستون في قسمة شخص محكوم عليه بحدود مقبولة منصوص عنها  
في هذا المرسوم من المحاللات في مدة شهر من تاريخ صدور حكمه فيجب ان  
فيحكم عليه بقصى عقوبات اخرى مقبولة و سبعين ليلة من مقبولى فقط لا في  
حالة ثبوت حسن نيته ثبوتاً قوياً و قد راجع حره فيحرر حكمه بعد مقبولات مقبولة  
المادة السون داسس بمحكمة احكام عند عود صرأ الاملاك العمومية او  
لثوائها فيحكم على الخالف علاوة على مقبولات منصوص عنها في هذا المرسوم بدفع مبالغ  
النصيب كما يحددها رئيس المدينة في كل حالة مقبولة من نصيب من الاملاك العمومية  
بحري و ع لاشغال و لاشغال منصوص عنه حكمه في وقت وبدون مهلة على نفقة مرتكب  
للمخالفة بجهة رئيس المدينة المسكلة عليه بمحكمة على الاملاك العمومية الجارية فيها المخالفة .

## الباب الثامن

### احكام خصوصية

المادة ١٠٠ - دية والسكنى - يجوز لصاحب حق رخص والامتيازات بموجب قرار من المجلس لدولة ودون ان يحدده في صحة العمومية وتلافي حوادث فيضان الماء الذي قد ينجم عنه خطر عام او لاداء حق.

يبقى في جميع الاحوال تحت رخص او لامبيرت مسؤولين عن الاضرار المباشرة التي تحدث لاشخاص آخرين.

المادة ١٠١ - دية والسكنى - يجوز لكل شخص رخص في استخدام مياه التي يحق له ان يتصرف بها ان يحصل على حر هذه المياه في لا سي وقيمة بها وبين اراضه مقابل دفع ثمن عاقل يدفعه.

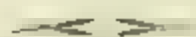
يحدد هذا المرسوم حصة وقيمة هذه المياه المذكورة في مقرة لاحبره من المادة ١٩ لسنائي من هذا حق الدولة - حيث لا يمكن مصادرة ملاصقة للمساكن.

يحق لاشخاص من هذا المصالح ان تملك لامر بالمياه المراد تصفيتها والترع المعدة لتصرف مياه وخفيف مستغلات.

يجب على دائرة النافذة في الدولة ان يوافق في الاحوال النصوص عنها في هذا قرارا مسبقا على رسم الاشغال من حيث حررها.

## الباب التاسع

### احكام ختمية



المادة الثالثة والستون    لقيت جميع الاحكام المضافة لاحكام هذا القرار  
المادة الرابعة والستون    — رؤساء الدول ومندوبو المفوض لسامي وامين لسر العالم  
في المفوضية العليا مكلفون كل فيما يفي به تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٢٦ ايار سنة ١٩٢٦

الامضاء : جوهيل



المديرية العامة للمصالح العقارية

واملاك الدولة

١٦٤٠ - ٦٤

## القرار رقم ٢٩٢

بشأن أعمال تثبت ومسح وبيع الارتفاع  
في أراضي لدون بوقعة تحت لأسد



الى

نتعكم طيه صورة عن فرادي نفوس سامي مؤ حين في ٢٨ تشرين لاول سنة  
١٩٢٥ رقم ٢٩٢ و ١٦٣٣ بشأن عمل تثبت ومسح وبيع لأسد ع في راضي لدول  
بوقعة تحت الانتداب للاطلاع عليه و عمل بوجه و سلام  
في ١٢ نيسان سنة ٩٣٢

عن مدير عام

المصالح عقارية واملاك الدولة

مستطفي شهن

## قرار رقم ٢٩٢

ان الجنرال ساراي المفوض السامي للجمهوريه دفرسيه دي دول سوريا ولسان  
الكبير ولاد العلويين وجيل الدروز

بنه على مرسومي ٢٣ تشرين ثاني ٩٢٠ و ٢٩ تشرين ثاني سنة ٩٢٤

وبناء على القرار رقم ٥٦٦ تاريخ ٩ كانون الاول سنة ١٩٢٢

وبناء على اقتراح امين السر العام

يقرر

١ - لا يجوز لاحد ان يترص في اراضي الدول الواقعة تحت لائنت على نحو اعمال التثليث والمسح وقيس لارتفاع التي تقوم به لدور ذات الصلاحية ولا على وضع العلامات والحدود والنقط اللازمة لهذه الاشغال .

٢ - اذا وضعت علامة او حددت ثلث ارض او تعددها وقيس الارتفاع على ارض محصورة فيحق لصاحب هذه الارض المطالبة بان يجري على المساحة في تسميتها هذه العلامة او هذا الحد وعلى حق وصول الى هذه العلامة والحد راع مسكه وولي ضمن الشروط المبينة في المشرع والقرارات الصادرة بتلثي هذا الحق مرور حرس سوت .

٣ - ان علامات مسح ونقط التثليث ونقط الارتفاع وحدود تعدد ارض

والتحديد هي اعمال للمصلحة العامة ومنوع اطلاقها وهدمها او نقلها على اي صورة كانت

٤ - ممنوع ان يشد على لارض المحصورة ثبت و حدود تشبه اشكالها و اوضاعها و اشكالها و الاوضاع المذكورة في المادة الخامسة لعلامات المسح ونقط التثليث وحدود تعدد ارض والتحديد . ان هدم هذه العلامات على حساب مشتم يلاحق امام المحكمة ذات الصلاحية ولا يمنع ذلك المصالح بالتعويضات التي يحق لدولة المطالبة بها لاصلاح ارضها من التشويش او صبيغ لوقت في الاعمال قد سببها ذلك الحدود او الانشاءات .

٥ - تعرف خاصة علامات المسح بالمميزات الآتية :

انها تتألف من دعام مبنية بالحجر والطين يرفع في اواسطها ر كاذر حشيشه او حديدية او بناء بالحجر على شكل اسطوانتي مدعما كين او ثلاثة تدهن بالاسود او حرس

الكاس . نقط التليث هي مؤلفه من حدود اسطوانية من اثنين فقط ٧٥ ستيترأ على  
لاقل يد فيها . فراع لوضع . العلامات و حدود تعدد الروا هي حدود من السور لدراس  
مربع طول كل ضلع من اضلاعها ١٥ ستيترأ بعد فيها ايضاً فراع لوضع الانصاب . نقط  
قدس لارتفاع هي قرص او دعائم مصونة مربعة في حدران او الاعمال الفنية وفيها في  
قسم . لاعي انؤمن الحديد المصبوب ( فوت ) تد ليها شواحص

٦ فيما يخص بعلامات المسح او نقط قياس الارتفاع الي تصعها دوائر الخندق  
في جيش . صاحب الارض و سلطة لادارة المحلية التي تكون الارض المشيدة فيها  
الامة من مستتب و اي سندتها موحى شهادته كالاعودح الملحق بهذا لقرار عليهما  
ب . بعد عند كل عطل و هدم يصرأ على هذه العلامات للسلطات ذات الصلاحية  
و بهذه السلطات علم بذلك مكتب المباحة في جيش اشرق لافرنسي والدوائر  
كل باخر معصود بالقيام بهذا لوح يعاف مرتكبه بحراء نقدي من خمس و  
شيرة لير . سوابه . استلام هذا العلم يقوم صايط لاستخبارات او صايط الدرك  
لا قرب المكان بالتحقيق في المكان . منه بنت اذا كان العطل ايشار اليه متأبساً عن  
القلات الجوية او مقصودة فيقوم اصايط بالاحراءات لالامة بحق للمجرمين لتعاقبهم  
بحكمة الجزاء العادية بدفع حراء نقدي . . يحكم بهذا حراء نقدي على اساس ضعيف  
منه ضرر . بقدره مكتب المساحة بشرط ان لا يكون دون الخمسين ليرة  
سورية ولا فوق الخمسين ليرة سورية . تطلق السلطات و لعمومات بعضها عما يختص  
بتعطيل او هدم او نقل الحدود والعلامات والانصاب في تشاهاا دوائر المعصرة وفي  
هذه الحالة يوضع معدل الجزاء النقدي على اساس ضعف له و كما يقدره رئيس دوائر  
منه . ذب اثنان بشرط ان لا يكون دون الخمسين ليرة ولا فوق الخمسين ليرة  
سورية .



٧ - ان الدوائر مصرية في كل دولة تحت الاتحاد مكلفة بالحفظ على علامات المسح ونقط اثبتت وحدود تعدد رؤسها في عدم رسم وعند اللزوم جداول مميزة لي مناطق كل قرية تسلم العلامات وحدود ونقط .

٨ - كل مجموعة هذه المراسم عند الحاجة مدكود في مادة لسادسة يعاقب مرتكبيها بالعقوبات المدكودة في قانون ١٣٣٠ ٢٤٦ من قانون جرائم .

٩ - ذالم يمكن من وجود مركب لتعطيل او الهدم او النقل لعلامة او حد او بقعة فانقره لي يوجب على ربه مئة مائة و حد و لقطعة المعلقة او الموقولة تكون حقوقياً مسؤولية عن مصادف الاعمال في كل من هذه الاقسام .

١٠ - ذهدمت و مصادف علامة و حد و بقعة فسله و مراد فانه هي مسؤولية حقوقياً بدلاً من القرية في يوجب في مصادف علامة و حد و لقطعة عن مصادف الموه عنها في مادة ١٤ .

١١ - المسمى جميع الاحكام بمجموعة هذه القرارات

١٢ - بين سرانجام بمجموعة هذه المراسم مددوني لدى الدول مكلفون كل فيما يخصه بتسديد هذا القرار .

بيروت ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٣٥٥

لامضاء - ساراي

المادة ٦

مدة من قرار رقم ٢٩٢

فيما يخص علامات مسح و حدود و لقطعة في تصميم دورد لخمرو و سافي الجيش فان صاحب الارض و سلطه لا يدرجه تحتها في يكون الارض المشددة فيها اعلامة ضمن ممتلكاتها و في امسك بموجب شهادته كالاغود مع الملحق بهذا القرار عليهما

ان يعطيا علماً بكل عطل او هدم ص على هذه الاعلامات للسلطة ذات الصلاحية وهذه السلطات تعلم بذلك مكتب المساحة في جيش الشرق الافرنسي والدوائر العقارية كل تأخر مقصود بالقيم عن هذا و حسب ما يقف مرتكبه بحراء نقدي من ٥ الى ١٠ ليرات سورية يحكم بهذا الجزاء النقدي على اساس تضيق فيه صر وحسب ما يقدره مكتب المساحة بشرط ان لا يكون دون الخمس بيرة ولا فوق الخمس بيرة سورية . تصق التليغات والعقوبات نفسها فيما يختص مضى وهذه و قبل حدود واعلامات ولا تصب التي تنشأها الدوائر العقارية وفي هذه الحالة يوضع معدل الجزاء النقدي على اساس تضيق الصرر كما يقدره رئيس الدوائر المعنية تحت شأن شرط ان لا يكون دون الخمس ليرات ولا فوق الخمس بيرة سورية

### مخبر مسط اسلام علامه المسح

في ..... محصور ..... مسط درك دولة  
في ..... قد سم محار ..... علامة المسح  
رسم علامة حرر هذا مسط على ثلاث نسخ مكتب الطوع في ومختار  
قرية ..

في ..... محار قرية مسط درك رئيس القرية

## القرار رقم ١٦٣٣

موجب لقرار ١٦٣٣ الصادر في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٧

نطبق أحكام المدينين بسعة و عشرة من قرار رقم ٢٩٢ الصادر في ٢٨ تشرين

الأول سنة ١٩٢٥ موجب أمر ادري من المصرف و محض ادي يؤمر به تدفع اقرية

او القيلة المسؤلة مبلغ المصارف التي بحسب لاعادة علامات او حدود او لقطع المعطلة

او المعولة .

تسليم دائرة مالية الدولة صاحبة الشأن . مع هذه نصفاً و عندده في باب من حيل

الاستثنائية .



# القرار ١٨٨ الصادر بتاريخ ١٥ آذار سنة ٩٢٦

لخصوص شأن . . . . . مع موافقة . . . . . بقرار ٢٥  
صادر في ٢٠ . . . . . ١٩٣٢

باب الأول . . . . .

فصل الأول . . . . .

فصل ثاني . . . . .

قسم الأول . . . . .

قسم ثان . . . . .

قسم ثالث . . . . .

باب ثاني . . . . .

فصل الأول . . . . .

قسم الأول . . . . .

قسم ثاني . . . . .

فصل ثاني . . . . .

فصل ثالث . . . . .

فصل رابع . . . . .

قسم خامس . . . . .

فصل سادس . . . . .

باب ثالث . . . . .

فصل الأول . . . . .

فصل ثاني . . . . .

## الباب الأول

احكام عمومية

### الفصل الاول - السجل العقارى

المادة ١ ( الاصلية ) = ان سجل العقارى هو محضره او وثائقه التي تبين وصف كل عقار وتبين حالته الشرعية وتضمن على الحقوق المنبثقة له وعليه وتبين المعاملات والتعديلات المتعلقة به

يتألف هذا السجل من دفتر لاملاء ووثائق منبثقة منه دفتر يومية محاصر تحديد والتحرير ، خرائط المساحة ، الرسوم منبثقة من هذه التصديقات ورسوم المسح والاوراق المثبتة ) .

المادة ٢ ( الاصلية ) = يمسك سجل عقارى لكل منطقة عقارية

المادة ٣ ( الاصلية ) كل قرية و مدينة تؤلف ضمن حدودها منطقة عقارية

المادة ٤ ( المعدلة ) = ان سجل عقارى يمسكه حاكم امين 'سجل عقارى في المنطقة العقارية فور ستلام محاصر تحديد والتحرير في امانة السجل العقارى

المادة ٥ ( المعدلة ) = سجل كل عقار في سجل عقارى تحت الرقم المعطى له في دائرة المساحة ويوضع لكل عقار تأليف منه وحدة عمومية مساحة صحيحة اماسية خاصة في سجل الملكية ، خلا حالة المصوص عنها في المادة ٢٣ من امر رقم ١٨٩٥ الصادر في ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ .

يجري سجل المقارن في سجل مقاري المصنعة نسبة لها تلك المقارن وفقاً  
لشروط مذكورة في محامد معدة مسبقاً وفقاً للوائح كما هي مثبتة في قرار  
القاضي الإداري عدد (١) في ١٠ من تموز ١٩٤٠. وتحدد من الاعتبار الخارطة المساحية فيما  
يتعلق بالموقع والحدود والمساحة وفي ما يخص مسووعة يؤخذ بعين الاعتبار الخارطة  
الفوتوغرافية فيما يتعلق بالموقع وحده مسج في يتق بالحدود والمساحة (١) ويشار عند  
اللزوم حكماً في الصحيفة الى مسدود حكم مدني .

المادة ١٦ لاصية ١ - الاملاك الموممة لا تسجل لا دكان لها وعليها حقوق  
عينية يجب تسجيلها وبالعكس وكل مد سجل بحرف فيه من السجل د دخل ضمن  
الاملاك الموممة .

المادة ٧ (الاصلية) = تبين اصول السجل مدني و قسم الصحيفة بموجب احكام

نظامية .

## الفصل الثاني

في نسبة ومسووعة

## القسم الاول

حقوق نسبة مقاربة وتسجيل وحفظ

— — — — —

المادة ٨ معدنة مع لاصية احكام مود مذكورة به يكون لشروط  
السجل المقاري قوة شبيه ويكون موضع وحقوق مذكورة فيه موثوقاً بها تجاه  
الاشخاص الآخرين

تكون الخارطة المساحة موثوقاً بها فيما يخص الموقع وشكل هندسي وفقاً لاسكاس

المقدرات وحدودها انكاساً مستقيماً اربعاً ويكون هذه الحدود عدداً ذلك ظاهرة  
بوضع اشارات لها على سطح الارض . وذا وقع تناقض بين الحدود المعينة في الخارطة  
المساحية والحدود معمارية على سطح الارض يفترض ان الحدود الاولى هي الصحيحة  
ثم ان خارطة المساحة مبنية على ذلك فيما يتعلق بالمساحة عدد ما يكون عرق  
الظاهر بين مقدار المساحة اربعة من سطح ارض حرة وهذه القواعد المعمول بها لوضع  
الخارطة المساحية ومقدار مساحة المذكورة في تلك الخارطة معادلاً او اقل من الفروقات  
المسوح بها كما هي مد كورة دنه

وحد من خمس في قطع الارض هي قل من ٢٥٠ آراً

وحد من ٧٥ في قطع ارض هي من ٢٥٠ الى ٥٠٠ آر

واحد من ١٠٠ في قطع ارض هي من ٥٠ الى ١٠٠ هكتارات

وحد من ٢٠٠ في قطع ارض هي من ١٠٠ الى ٢٠٠ هكتارات

ووقع خلاف على حدود حقوق الارض ولا بد من تتعلق بالاملاك الملاصقة  
ود كان احدهم مسلماً وكان آخر غير . من يوثق بالحدود المعينة في الخارطة المساحية  
وصكها ان تشرعها - على مقدار .

ان الاحكام السابقة لثمنه المعمول المعلومات مد كورة في خارطة المساحة لا تنطبق  
على الخارطة المورعة او خارطة المساحة . غير انه يوثق بهذه الخارطة الاخيرة فيما  
يتعلق بمقدار مساحة ضمن حدود مرفوعة مسوح بها . وفيه في نصبة دائرة المساحة  
لقية لمصدق عيب من من مد كورة المقرية

المادة ١٩ (المسألة) - ان الحقوق هيبة غير مخرجة لمرخص بالشأن في تقاض  
وتمديد مقاربة واحتمل . كذلك تدعى في مقاربه مسعفة مقدار رطل غير مقبول  
مسجل بحسباً تدور في الصلحمة مخصصة لكل مقدار ارض غير مقبول في سجل الملكية . ولا

تعتبر موجودة تجاه الغير إلا بقيدها في السجل العقاري و . من تخرج هذا القيد  
يجب أيضاً أن يقيّد في سجله مدير لاسبية جميع المحورات التي تحدث في  
الحدود وجميع حقوق الارتفاق التي تحدث على ثروته أو على أثر تقويم اطرافات وبحاري  
المياه والاقية والمخصوص المحددة حتى يمكن الاعتراض به عند حيزه . ويجب أيضاً قيد  
الحالة الحادثة التي حصلت للمقدّر على أثر تشييد مبان جديدة وعلى أثر تغيير في اسباب  
الموجودات أو على أثر صط للمحدود .

على المالكين والادرات العمومية أن يشنّ ن مع حدود مياههم سجل عقاري  
جميع التغيرات التي تطرأ على هذه المرات .

## القسم الثاني

تقود و تقود لمؤقتة

---

مادة ١٠ ( لاصلة ) كل من بين فرعين سواء كان محلاً أو مدناً وكل حكم  
مكتسب لارحة نظمية وصورة نمومية كل فعل يرمي إلى حدث حق سببي ونقل  
ذلك الحق أو علقه أو تعديله و خطه نحو أن يسجل في دفتر الاملاش .

١ عبارة لاصلة . وكتبت لأحكام هي من باب الافلاس ولأحكام التي  
تسبب من افساح الصفة اعصيته فمن نحنس بالحق في افساحه عبره . مادة ١٠ حالة في موال  
معدلين .

مادة ١١ ( الاصلية ) حكوت لا ح . ولا حوت . حقه بالحدث حق سببي  
أو نقله أو اعلانه أو تعديله و خطه لا تكون . هذه حتى بين مدلين لا . من تاريخ  
تسجيلها ولا يتمتع ذلك حق المتعاقدين . من في مسجده . فيما يتعلق هذه . سفي  
تأقاهم .





على به صحيح حكماً بين سجل . كنف العقاري لأعلاط الكسبية  
 السلطة ضمن شروط مخصوصة في مواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من القرار  
 رقم ١٨٩ .

و د اعرض على ذلك ذوق . ملاءمة نص بين سجل مدري آخر ، تصحيح من  
 انقاضي . وفي جميع الاحوال يجب ان يفي كل محي لقمود معدته . وان التصحيح يجري  
 بواسطة بيد حديد والشره . و قد يوقت في ربح حرته بدون ان يكون له ان يفعل  
 سابق .

تحقيق لقوة عد اسما في حاله مع صحيح ملط في حرته الساحة . و هم عن  
 هو او عن . قص بين . منسب . ان كره في حياضه . و قد يرى .  
 لا يمكن في اي حال من الاحوال لا يرضى بانه و بانه . و لا شخص  
 الآخرين ذوي النية الحسنة و ان . و ان يرضى بانه و بانه . لا يمكنه ان يرضى به  
 الحقوق المكتسبة . و قد يرضى بانه . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 يذرع في هذه الحال باحكام المادة ١٢ من القانون . و قد لا يجزى .

لمدة ١٦ ( اربعة ) ايام . و قد لا يجزى . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 بحسب احكام المادة خمسة عشرة من قانون في سجل . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 فلا تمارض حق غير في كل هذه . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .

الباب ١٧ ( المعدلة ) — لا تملك . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 العقاري وفقاً لتطبيقات محاضر التعداد . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 مصدراً لهذه الحقوق . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 كانت مدة بقائه مدة سنتين . و ان يرضى بانه . و ان يرضى بانه .  
 قاضي القرد العقاري وفي حال لا يرضى بانه . و ان يرضى بانه .

القرار ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٧٦ قابلة للتغذية، وإذا لم يدون في أثناء هذه المدة أي اعتراض أو أية دعوى كانت في صحة أفعال الأساسية أو إذا دعت هذه الاعتراضات أو الدعاوى .

يمكن لذوي الشأن في حال النسيان فقط أن يقيموا دعوى بفساد عطل وصرر على سبب النسيان وكل ذلك إذا لم تنطبق عند الاقتضاء لقواعد المسئولية للدولة ومأموريها كما هي معينة في القوانين العامة .

المادة ١٨ ( المعدلة ) أن حقوق الدولة والهيئات على الأموال غير المنقولة الخاصة بالأملاك عامة غير المنقولة في السجل العقاري ولكن المدكورة بهذه صفة في الخرائط المساحية لموصوفة وفقاً لأحكام المادة ٩ من مرسوم عدد ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٧٦ لا يمكن وقوع خلاف عليه ولا فائدة من دعوى كانت شأنها بعد مضي سنتين من تاريخ ادعاء الخرائط المساحية في إمامة السجل العقاري .

المادة ١٩ ( الأصلية ) أن مرور الزمن لا يترتب به على الحقوق المسجلة في السجل العقاري .

المادة ٢٠ ( الأصلية ) - تحري معاملات سجل حادثة إمامة وما يتعلق بتسجيلات مالك ذلك المقروء مع ذلك فإن هذه التسجيلات لا تكون لازمة عند ما يكون طلب التسجيل مستنداً على إمامة وعلى حكم مكتسب لديه الخصمية وعلى صاحب الحق توجيه إجراء السجل مباشرة ويتضمن مرسومه تصريح مالك العقار مع الاحتفاظ ما سيرد في مرسوم الثانية من مادة ٢٩ لآية .

المادة ٢١ ( الأصلية ) تحري تسجيل حقوق إمامة صحوريين . على صاحب إمامة . وصيغته أو من يقوم مقام هؤلاء من تدوّن مكلّفه بموجب عواين المراجعة أدلة ملائمة للصجور والمطرفة عليه ولا فائدة على طلب قاضي للذهب للطائفة التي

ينسب اليها المحجور او القنصل الذي ينتمى اليه .

المادة ٢٢ ( الاصلية ) - عملة تسجيل الحقوق مائة ليرة المبرومة التي تقضي الاحوال لشخصية التابعة لها تلك المرأة تمتد خاصة عن انصرف تجري بناء على طلب شخص لدي مثل تلك المرأة بحسب حكم الاحوال شخصية - سجل الحقوق العائدة لوفد ما بناء على صك متواليه والافسح على طلب دارة الاروق

المادة ٢٣ ( لعملة ) - يجري تسجيل الاقسام محرجه من لاملاك العامة بناء على طلب من دارة املاك الدولة وبناء على تبليغ القرار الصادر بالاحراج .  
ما تسجيل قسم من اقسام لاملاك العامة التي يكتسب عليها شخص ما حقوقاً معينة ويجري بناء على طلب صاحب هذه الحقوق وعلى تسع صك اعطاه هذه الحقوق من قبل الادارة ذات الصلاحية .

يحذف من سجل الملكية العقار او قسم من اقسامه الذي دخل في لاملاك العامة عن طريق اشراف او بيع ملكية وسبب محذره بناء على طلب من الادارة صاحبة الشأن وعلى اراضيهم وقرارات اصدار بيع الملكية او محضر المصط الذي تمت الاسباب الطارئة .

المادة ٢٤ ( لاصليه ) - عند تسجيل حق ما يجب ان يذكر عدد من صاحب ذلك الحق اسم الشخص المصروف فيه ود كان ووقفاً في سجل اسم مسجلين

المادة ٢٥ ( الاصلية ) - كل من يدعي بحق ما في عداد مسجل في سجل العقاري يمكنه ان يطلب تسجيل قيد موثق لاحق حفظ هذه الحق موثقاً

ويجري الحكم نفسه على من رفض منه لكي توسل بسنكم الشروط المطلوبة .  
وفيما عدا الاحوال التي يحدد فيها طلب تسجيل قيد موثق على سند رسمي او على اتفاق ذوي العلاقة لا يجوز تسجيل اي قيد موثق ما لم يثبت في ذلك على مدكرة من رئيس

محكمة مدنية في حين كان فيه عقد وادعى مدعيه انه قد تمسك الحق  
فيما بعد في ركن من ركن عقد موقت .

مادة ١٢٦ الانسائية - مدعى كونه صاحب سجن قد تمسك مستنداً على مدعى

رسمي طار بمعه في مدعى عليه .

اذ كان طلب السجن مدعى موقت مستند على حق صريح حصل بمفعوله بأشياء  
منه امسوق عليه . واذ كان طلب السجن قد تمسك مستنداً على حادثة من رئيس محكمة  
لبداية يبطل بمفعوله بمدعى عليه . واذ كان المدعى عليه قد تمسك مستنداً على حادثة في حلال  
هذه المادة في السجن مدعى .

وفي جميع الاحوال يبطل بمفعول المدعى عليه . واذ كان المدعى عليه قد تمسك مستنداً على طرف  
سنة الاظهر في ان المدعى عليه .

## القسم الثالث - الترفيم او الارتباط

مادة ٢٧ الانسائية - من وادعى بوجه في - محل مقاري يمكن  
مطالبة على كل صحت وحكم مكتسب قوة عصبية محكمة بنسب عنه كانه ذوي  
العلاقة في حق من السجن مدعى وحيد وسقوط حق . متى ما طلقه .

مادة ٢٨ الانسائية - يمكن ان يمسك برفقته بحق حصي من ذوي العلاقة و  
حكمه عدم بزي من السجن مدعى في حق من يمسك به سقوط . وفي  
هذه حال عليه ان يمسك بمعدله . واذ كان المدعى عليه عن سقوط الحق  
مدعى برفقته في السجن .

مادة ٢٩ الانسائية - كل مدعى موقت بحر في السجن مدعى في وقت عليه لآحاد  
المصوص عليها في مادة ٢٦ من هذا قرار الحق صله قرار

## الباب الثاني

### الاصول

## الفصل الاول - مسك السجل العقاري

القسم الاول المطابقة بين السجل العقاري والخرائط

المادة ٣٠ ( لاصيه ) — يجب ان تكون مطبوعة دائمة ثابته بين السجل العقاري وخرائط المساحة فيما يتعلق بالمناطق التي جرى فيها التخطيط ومنه وبين الرسوم المصورة او رسوم الخرائط في هيئة لمصق

المادة ٣١ ( المعدلة ) — يجب ان تكون الخارطة مسجبة ظاهرة دائماً مطابقة للصحة كوك او الوقائع التي تدعو الى تحريرها في رسوم مدققة هذه كوك ووقائع في الصيغة الاساسية لمطابقة باعتبار . على انه اذا كان الامر يتعلق بتصحيح الحدود دون جوهر الحق فيمكن تحرير الخارطة المساحية بناء على طلب قانوني يوقع عليه جميع ذوي الشأن ويقدم الى المكتب العقاري المدون .

المادة ٣٢ ( المعدلة ) — ان تحصيل الخارطة المساحة بصورة دائمة او بحورها بحري بعد ان يبلغ من السجل رئيس المكتب العقاري الدائرة المكلفة حفظ وتحصيل الخارطة المساحية بصورة دائمة خلاصة الخارطة الموقفة التي سبق ووضعها المهندس المحلف في دائرة المساحة .

## الفصل الثاني - مسك السجل العقاري

المادة ٣٣ لا بد من تسجيل كل حق عيني يكون مؤيداً بالصيغة الرسمية بمسك عقارى واداره وتسجيله في الا فيكون باطلاً .

المادة ٣٤ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة ومطابقاً للاصل عن صحته عند وقوعه بغيره من أشخاص وبصدق امين السجل وتسليم المكتب العقاري من مستخدم موثوق بمقتضى مداي وحكم الدائرة الرسمية او من شخص فلا حق له في احدى سوى شهادة من قدمه فيه مسجلة .

المادة ٣٥ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة وكل منهم نسخة عن قيده ونحو المشرحات الا في نسخة واحدة في كل نسخة عدد النسخ المطابقة .

المادة ٣٦ ( الاصلية ) كل سجل واداره حاسمي في صحته يجب تسجيله تحت اوصاف في نسخة .

المادة ٣٧ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة ومطابقاً للاصل عن صحته عند وقوعه بغيره من أشخاص وبصدق امين السجل وتسليم المكتب العقاري من مستخدم موثوق بمقتضى مداي وحكم الدائرة الرسمية او من شخص فلا حق له في احدى سوى شهادة من قدمه فيه مسجلة .

المادة ٣٨ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة ومطابقاً للاصل عن صحته عند وقوعه بغيره من أشخاص وبصدق امين السجل وتسليم المكتب العقاري من مستخدم موثوق بمقتضى مداي وحكم الدائرة الرسمية او من شخص فلا حق له في احدى سوى شهادة من قدمه فيه مسجلة .

المقاري ونسخة او حلالة عن وثائق كمينه .

العدد ١٣٩ (لأصله) كل عددان يعبر موصوفه بمقدار واحد ونحوه نسري بحجب  
تدويره في ستة مقادير.

[illegible][illegible][illegible]

وقد ورد في بعض النسخ: "وكانت له في ذلك الوقت من العمر سبعون سنة".

پادشاه ۱۲۱۰ هجری  
صعیداً و قاصراً بد کر لوح قصیده فی تذکره منزهه و قد اتممت مد کوه فی نصیر  
و فی صحت مقدم

وعندما تزل حالة الصبر و تقوى و صبره يدي صبح يدا و تقوى الذي  
صبح هلاً بكه حصول على تصحيح 2 بجدة .



المادة ٤٣ ( المعدلة ) - عندما يجب قيد حق عيني في صحيفة العقار باسم امرأة متزوجة ليس لها حسب قانون الأحوال لشخصه التابعة له حرية إدارة أملاكها فيذكر ذلك في الصحيفة وفقاً للتعلمات المذكورة في التصريح أو في لصك المقدم

وعندما يستفيد المرأة حريتها بإدارة أملاكها فيمكنها الحصول على محور الصحيفة  
المادة ٤٤ ( الأصلية ) - عندما يؤسس أمير اسجل رئيس المكتب العقاري صحيفة جديدة يلقي الصحيفة لسفحه لوضع إشارة لاطار وحاتم المكتب العقاري على كل صفحة من صفحاتها وتسمى نفس طريقة النسخة ويحفظها بين أوراق المكتب

## الفصل الثاني - السندات المثبتة للقيود

المادة ٤٥ ( الأصلية ) - المقود واحد علامه تسجيلها في السجل العقاري يمكن إثباتها بتصريح شفهي أو خطي لدى رئيس مكتب السجلات في المنطقة الكائن فيها العقار. صك حادي ١٠ د كات لصكوك حادية في البلاد حدة محب ن تكون مشاة بالشكل الرسمي على أنه يمكن في هذه الحالة أن تكون عقود تأميمات وبيع الوفاء وبيع الربيع مشاة بموجب صكوك حادية متدفعه من - لمطبات دت اشار ضمن الاصول والقواعد المنصوص عليها في القوانين المرحية الاجراء .

المادة ٤٦ ( الأصلية ) - القواعد المرحية في أنت الوقف والحقوق المشقة عن تجزئة الوقف وكذلك قواعد المتعلقة بالارث ووصيه نفى كما هي مبيحة في لقوانين المرحية .

المادة ٤٧ ( عمرة الأصلية ) - يحظر على كاتب مدني على المحاكم شرعية أن تقبل أو تصادق على كل صك أو اتفاق أو وقعة أو حجة تعاق حرته وقف بحق عقار غير مسجل في السجل العقاري ولا يمكن استماع أية دعوى كات بحق عقار غير مسجل قبل تسجيله

في السجل العقاري . . . . . ود كان العقار مسجلاً فلا تسمع لدعوى ما لم تسجل في  
السجل العقاري أولاً وعدا عن ذلك فإن لموصفين رسميين مكلفين أن يطلوا فوراً  
تسجيل كل صك أو اتفاق يسلمونه ذلك من غير تحقق وحب تسجيل .  
وكل مخالفة للأحكام الآتية من قبل الموصفين رسميين تستلزم العقوبة مخزاة  
نقدي من خمس ليراب سورية إلى عشر عن كل صك وحكم غير مسجل .  
( الفقرة الإضافية ) . وكذا على رئيس دائرة لآخر أن يطب أحكاماً أن  
تقيد في السجل العقاري للمنطقة مصرية حقوق المقررة بموجب حكم مصوب نفسه  
و لقرارات المتعلقة بالامتيازات في هذه السجلات بخصوص عمدة ما والمجوز التي  
يقررها قاضي وكذا على كل من صدرت عنه في غير ذلك من غير أن يفيده جبري لاسم  
الرائد الأخير .

## الفصل الثالث

طرقه أخرى . مسجل . . . . . لأحكامه . . . . .

المادة ٤٨ ( الإضافية ) حتى كل سند . . . . . يطلب إجراء معاملة باسمه  
من تسجيل قيد أو تحرير سند خاصه في سجل مصرية . . . . . محل قامه في منطقة  
المكتب العقاري إذا كان محل إقامة لأحد . . . . .

المادة ٤٩ ( الإضافية ) على من صدرت عنه سند . . . . . يمسك به ويرسل  
و كيلا عنه إلى المكتب المذكور في منطقه . . . . .

وإذا كان تسجيل مستنداً على سند . . . . . مسجل عليه . . . . .

المادة ٥٠ ( الإضافية ) على من طلب تسجيل معتمده سند . . . . . كالا على غير  
أن يثبت وكالته بامر سند وكالة رسمي مسوف . . . . . في قوانين

المرعية .

المادة ٥١ (الاصيلة) - يقوم طلب التسجيل الى رئيس مكتب المعون وهذا

الرئيس يتلقى التصريح ~~حكا~~ه و شاهد من مسدعين قبشه في محضر يتضمن مايلي :

١ - تعيين امصار المطلوب سجله ذكر في صحيفة المحل وفي ذلك الحق

٢ - هوية صاحب ملك وهو به من سجل حق ملكه .

٣ - نوع الحق المطلوب سجله

٤ - كيفية اكتساب حق ملكه ومقداره .

٥ - ذكر الاحكام بحقه من لاقته ، بعد من ١٠ يوما فائدة و مموالة

ونوع مملكة مشروط الجمع ، وكيفية تأريخه ومن لا سجله في ذلك حاري على حق

لنصرف واشروح او لنداء المطالب سجله مع حق لاصلي ١٠

مادة ٥٢ ( لاصلة ١ ) - تصد عقد في ثلاث نسخ ووقع من قبل المسدعين او

من الطرفين اذا كان قد حصل مفعلاً مقدس فريض وصف في المحضر بعد مائة

وعند الاصل ، نسخة صادرة وصوره مصدقة عن كل حصة و جاز . علاوة و . كما

يراه اختياراً و جاز . ٢ - لاحكام لمرعية لاحد ، من قبل المسدعين المحضر

تصريحات صاحب ملك و ملكه في بيعه . و اذا كان طلب التسجيل مباحاً على

بين فريقي بيع . ٣ - يصرح في ترسي طرفين مقيدين في الاعلامات لاجرائة

المستند عليها في طلب التسجيل فيجب ان يقع الرئيس مكتب المعون بواسطة دثره

الاحكام .

المادة ٥٣ ( لاصلة ١ ) - على الرئيس مكتب المعون ان يكون على مسؤولية من

التحقق عن صحة المسدعين و هسبه ضمن لاحكام مخصوص عليها في مواد ٤٣ و ٤٣

و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من قانون مكتب العدل مؤرخ في ١٥ تشرين الاول سنة ١٣٢٩





رئيس محكمته او لعضوه التي صدقت على الامضاء وجرى الاعتراف امامها فيجب ان يعرف عنهم مبرور معروفان لديها وحائزان نفس الصفات المنصوص عليها آنفاً .

المادة ٦٠ ( الاصلية ) - تعتبر هوية الطرفين في حكم محقق ايضاً عند ما يكون الصك محرراً في الملاد الاحيية وذلك اذا كانت الامضات الموقعة بديل الصكوك انقدمه مصدقة ومحرراً عليها لشرح والتصديق المنصوص عنها في القوانين المرعية والتي تكون باطلة بدونها .

المادة ٦١ ( لاصية ) = يجب ان تكون الطلبات المودعة لدى رئيس المكتب للمعاون من قبل حدى دوائر رسمية موقعة ومصدقة بالخطم او بالاطباع الرسمي لتلك الدائرة . والمدون الرسمي لمصوده هذا المرسوم هي دوائر الحكومة والالوية والاقضية والبلديات ومؤسسات العمومية .

المادة ٦٢ [ الاصلية ] = دكات حدى المعاملات المنصوص عليها في المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من هذا القانون غير تامة وعلى رئيس المكتب المذكور ان يكلف المستدعين ان ياتي هويتهم واهليتهم لانه قد لدى امين السجل ورئيس المكتب المذكور وفقاً لاحكام هذا القانون .

يجب مع ذلك على رئيس المكتب المذكور ان يرسل المحضر واثباته المقامة الى امين السجل رئيس مكتب عمارة وندكر في سجل المحضر بوضع المعلومات المسماة لمقتضي طلب من المستدعين

المادة ٦٣ [ لاصية ] = على رئيس المكتب المذكور ان يمسك دفترأ يومياً يحرر فيه تحت رقم مسلسل معاملات التي تقدم له والاوراق التي تسلّمها ويحرر تاريخ ورقم التسجيل في دفتر اليومية وفي ورقة الضغط ويعطي المستدعي وصلاً يدكر فيه تاريخ ورقم دفتر اليومية الذي عيّد فيه كل طلب ويحرر المعاملات على الترتيب بحسب تاريخ

تجدر في سجل له يوسر ترسب الاولوية حسب تاريخ نه بل الاستدعاء في السجل اليومي .

ماده ١٦٤ لاصليه - دس لسجل يومي فسختين ترسل احدهما في الشهر الذي يلي ختامها الى المكتب مدر في المصطفه لاجل حفظها فيه .

المادة ١٦٥ (الاصليه) - د ندم للمكتب سدعات متعددة في يوم واحد بحق عقار واحد فتمين دوحه الاولوية في حقوق ثلثه على بقا المدكور اعتباراً من ساعه ايداع الاستدعاء .

اما د وردت سدعات معدده بحق عقار واحد وصادف ايداعها في المكتب بوقت واحد فيقرر الشرح لارء من هذه حاله في سجل وتسجل الحقوق متزاجه .

المادة ١٦٦ (الاصليه) - وعد ما تم التمهلات الاوليه يشرع رئيس المكتب المعاوض تصفيه الرسوم مدصه بضمه رساليه م في ثلاث نسخ ويصادق على صحتها بوضع امضاءه مع طابع رسمي في دبله

ماده ١٦٧ لاصليه - على رئيس مكتب تصاور تصان تصفي مفدو مقاصه والمؤجله حائده للاوقاف بضمه مجموعها رساليه حاصه بثلاث نسخ يصاح على توجهه بين آراء .

ماده ١٦٨ لافرة لاصليه - تسلم سخته من لارسايات لنوم عنها او ترسل صحن صرف بمضمون مستدعي انه كلف اثبات ثبوت النسخ وازر لوصول التي يطلبه به امين صندوق الحكومه و امين صندوق ذرة لاوقاف .

( نته - نته ) - في حلال لثلاثه نام الكامله مضاعفاً اليها مديات البعد التي تلي تاريخ تسليم الحدود دله مرز المستدعي هذه وصولات في ندم تعبئة له يحصر

الاستفادة من حال لادوية المعطى له نحو - قيد نظر في السجل اليومي ويقتطعه  
تاريخ تسليمه لرئيس المكتب - لمعول التوصل لمصوص به اعلاه - وفي هذه الحالة يدون  
رئيس المكتب - معاود - الشرح لامة في السجل اليومي .

المادة ٦٩ ( الاصلية ) = على رئيس مكتب معاد ن - رسد نظري الاربع  
وعشرين ساعة الي تي ا - ر اوصول لموه ع - في جدد - غمحه نسخة عن ورقة عسط  
مع لادور في لثته ووصولات رسوم ووصولات سدد - الاوراق لموه ع - الي مين  
السجل رئيس المكتب المعدي اندي اعطى - صلا لاستلا .

المادة ٧٠ ( الاصلية ) - تحفظ نسخة من احصاء ونسخة من كل من الارشاد - مبيدتها رسوم  
و عائدات لادور واه - من المعطى من مين السجل في دائرة المكتب المعاد .

المادة ٧١ ( الاصلية ) = على رئيس المكتب معاد ن - يدون في السجل اليومي  
تاريخ رسد المحسوس و لادور في المقدمة مع ن - المكتب - معدي وذلك في نفس اليوم لذي  
رسد فيه .

المادة ٧٢ ( الاصلية ) = على من - حال رئيس مكتب المقري - تحق  
معه وعلى مسئليته عما اذا كانت المعاملات لمصوص بها في هذا قرار قد تحرت  
كما ينبغي و - تحق عن قوته - نسخة المستند - مقدمه مع - طلب سواء من  
حربه شكلا - مصوص .

المادة ٧٣ ( الاصلية ) - بين مين السجل رئيس مكتب معدي - عائدات من ا  
المعاملة الواقع نشأتها الطلب ليست ماسة بمصروف فيود - سجل معدي ولا لاحكام  
هذا المعادول - لادور في المقدمة تحيد - السجل .

المادة ٧٤ ( الاصلية ) - د - ثي مين السجل رئيس المكتب معدي - يوجد  
مانع يحول دون اجراء التسجيل فله ن - مع المستعدي مهلة ماسة لازالة المانع او رفض



المعاملة فقي الحالة الاول يرد الطلب بمضي المهلة المعبنة ذ لم يتمكن المستدعي من اثبات ازالة المانع في ظرف المهلة المذكورة

المادة ٧٥ ( الاصلية ) - ذ تقدم طالب ثاب ثبته المهلة المسموحة للمستدعي الاول لاجل ازالة المانع فلا مبن لسجل رئيس المكتب العقاري بمحرد فوراً بموجب احتياطه موقته باسم المستدعي الاول المدكور وادار رفض حبه فيما بعد يصير انصا هذه لقيود الاحتياطية فوراً ايضاً .

المادة ٧٦ ( الاصلية ) - اد وردت عنه طحت معاً وكان يقيد بعضها مع يقيد البعض الآخر فلي امين السجل رئيس المكتب العقاري ذ يعرف مستدعين عن ذلك ويحدد لهم مهلة لارالة مع فاد ذ يمكن ازاله ضمن امدده عدده رفض طحت بحملها .

المادة ٧٧ ( الاصلية ) - ان احكام انود من ٢٨ ن ٦١ عائد للمستعجل مريه ايضاً في معاملات ترقيت القيد وفضلا عن ذلك نوب ذ ذكر انود لآله في المحضر الذي ينظمه رئيس المكتب المعاون وهي .

١ - رقم لصحيفة المسجل فيها اعداد حادثة الترقيت

٢ - تعيين الشرح او القيد الاحتياطي المطلوب رقيه

٣ - بيان سبب الترقيت ونوع احدث او وثيقه نبي تؤيد هذا سبب

المادة ١٧٨ ( لاسيه ) - على امين السجل رئيس المكتب العقاري ذ يحق على مسؤولته من ان لاورد مقدمة تحرير الترقيت دون تحفظ ذ قد سجل العقاري ولا لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٩ ( الاصلية ) - محرد اشرح على الترقيت في صحفه صدر ويؤرخ هذا

الشرح ويوقع عليه أمين السجل ورئيس المكتب العقاري بامضائه وبالحتم الرسمي ويذكر  
السبب الذي حاز الترفيق ولا فإن معاملة الترفيق تعد لائحة

## الفصل الرابع

احكام خاصة تتعلق بالتسجيل والترفيق

مادة ٨٠ (الفقرة لاصية) دارعص رئيس لمكتب عقاري طلب تسجيل او  
رفيق مسكن استشف فرد رقص ان محكمة المحل

١ مفرقة منه صر محكمة في غرفة لداكرة به على لوثائق لمقدمة لها فيما  
اذا كانت الاسباب التي رد بين سجل عقاري طلب تقدم من احلها هي مستندة الى  
الاحكام العدوية وانصحه الدفءه وصحكمة ثبت قرار ارد ذا كاتب مستنداً الى  
سبب عدوى ولا فمرا بين سجل صخره لقيد في المكان المناسب له وفيه كمرنة قييد  
اطر في سجل ممي . . . لمحكمة هو مبرم .

د روجعت محكمة في فرد رديح على بين سجل . بحري في صحيفة  
الاساسية قيداً موقفاً للحق المطلوب تسجيله

مادة ١٨١ (لاصلية) كل متر من على كحاز معاملة عقارية يجب تبينه بواسطة  
مأمور الاجراء الى بين سجل رئيس لمكتب العقاري ندي يسجله في صحيفة العقار .

مدهد . . . لا يمكن حره به معاملة جديدة بحق ذلك العقار  
د ممي ثمانية . . . في حلالها . لدعوى لدى اعلمة بشأن ذلك العقار ولم تعيد  
الدعوى في صحيفة عقار بين بين اسجل . . . من فوراً

مادة ٨٢ (اصدية) - كل حجر تعيدي وكذلك كل حكم مطلوب تبينه يجب ان  
سبه دائرة لآخره . . . بين سجل رئيس المكتب العقاري بواسطة رئيس المكتب المعاون

وابتداء من هذا التبلغ لا يمكن احراره اي قيد حديد على العقار حتى دفع المحرر في  
اتناء معاملة التنفيذ

تقيد الدعاوي المتعلقة بحقوق عقارية بحسه في السجل العقاري بعد تبليغ عريضة اقامة  
الدعوى الى المالك المعاون مؤشراً على رسماً من قبل كاتب المحكمة التي اودعت فيها  
العريضة .

### يجري التبليغ بهمة الفريق ذي الشأن .

المادة ٨٣ ( الاصلية ) حينما طلب تسجيل حق موقوف عليه بين فريقين بعد وفاة  
صاحب الحق فيمكن تسجيله له ، ويرد وثيقة تحريره مسجل فوراً وما ورد صاحب  
موقع من امضاء صاحب الحق بشرط ان يكون امضاء صاحب حق مصدقاً رسمياً .

المادة ٨٤ ( لاصية ) - د . كان قيد مطلوب تسجيله يعمد بمقتضى مقتضى  
وفاء او بيع ربيع فيمكن احرؤه بمجرد توقيع مكتب حق على سند صادر بشرط ان  
يكون لتوقيع مصدقاً عليه رسمياً ، وقد لاحكام المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من هذا القرار

المادة ٨٥ ( الفقرة الاولى الاصلية ) لا يمكن تسجيل حقوق ممة ممة اوية  
الناشئة عن ارث باسماء مسجلها الا د . رر استدعوا علاوة عن فوت وفاء مورثهم د .  
كان الارث بدون وصية شرعية ثبتت ممة كل منهم وحته دلات

( الفقرة ١ ب مضممة ) : ان حقوق لارث ممة لمورثه شرعي وغير الشرعي  
ثبتت وار حة مة مورثة اد كان الامر معقداً حقوق في مصادرات من نوع المثل او  
بشهادة من مكتب دائرة النفوس . ذ كان الامر معقداً حقوق في عقارات ميرة

اذ كان المورث من حصة حمة فذت حقوق لارث مع الاحتفاظ باحكام  
المادة ٢٣٦ من المرسوم ٢٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ من النفوس

السامي لشهادة من تفصل صاحب اثبات مهمما كانت نوع العقارات  
الشرعي .

## الفصل الخامس

في مراجعة سجل ووثائق العقارية

المادة ٨٦ ( الاصلية ) يحق لكل شخص ان يأخذ لمعلومات المندوحة في  
سجل العقاري لقاء أدية اخرج طامي عن كشف والسج .

المادة ٨٧ ( سدة لادى مع له ) تكون كل شخص يثبت ان له علاقة في العقار  
ان يقدم لامين سجل رئيس مكتب عقاري صديق للحصول على احدى الوثائق التالية  
حسب ما يقتضي الحال

( السدة شه الاصلية ) شهادة تصديق على مصدرة لصحفة العقارية للمسجلة  
التي هي سند تمتد .

صورة عن مصدرة احدى عن امشروعات في تصميمها وامشروعات التي  
يطلب صاحب العلاقة مستنداته

شهادة هي وجود قيد في سجل عقاري  
صورة رسيه مصدرة على صك من كل صك و به وثقة اخرى محفوظة بين الاوراق  
لشادة لعقار مسجل

لصحة و سلامة عن خرسه مائدة تعمرت مسجلة والمحفوظة في المكتب  
العقاري .

المادة ٨٨ ( الاصلية ) د كان دور العلاقة لا يحسب توقيع من الصلت القائمة  
لطلب احدى الوثائق امود مع تنظيم وتوقيع مداه من من من سجل .

المادة ٨٩ (الفقرة الأصلية) - يمكن لأمين السجل أن يعطي س. على طلب قانوني جميع المعلومات المائدة للعقارات أو للحقوق المنبثقة من هذه المعلومات بسيطة .

« الفقرة المنسوخة » - يمكنه أيضاً أن يعطي لأي شخص كل س. عامة أو خاصة بالتعديلات لمقدمة في صحيفة لمعار الأساسية وشهادة عدم وجود قيد وسعة عن المراقبة المساحية أو حدوداً للعقارات التي يملكها أحد الملاكين في س. طبقاً إليه له في لطلب .

يجوز فقط للمهندسين المحليين من دائرة مساحة سكانين حصر حدوده أن يضمنوا نسخ المراقبة المساحية

المادة ٩٠ (الأصلية) - ويمكن اطلاع عموم على صحيفة المقيد الذي يطلبه ذور العلاقة كتابة بشرط أن يدفعوا حرج لتكشف ذلك يكون هذا لاطلاع محصور أمين السجل رئيس المكتب العقاري أو أحد موظفيه على أنه لا يسمح لهم بنسخ أي د. د. كان أو بأخذ أية حلاصة كانت عنه

المادة ٩١ (المعدلة) - كل مراجعة لسجل يمكنه أو للخدمة المساحية نحو أن يجري بدون نقل هذه الوثائق في مركز المكتب بدون وجود مكتب عقاري . م. اعطاء التسميات التي تطلبها الإدارات العامة العاملة للمعنة اليومية فيسمى من دفع الرسوم .

لا يجوز للمحاكم في أية حالة كانت أن تطلب أو أن تأمر نائب يقدم للمحكمة سجل الملكية أو المراقبة المساحية أو السجل اليومي لأي تحقيق ولا في حسابات المحكمة .



## الفصل السابع

في مسئلة امين السجل ورئيس المكتب المعاين

مادة ١٩٥ (الاصدية) يكون امين السجل مسؤولاً شخصياً عن الاضرار الناشئة عما يلي :

١ - عن اهماله تسجيل قيد او قيد حبطي او ترفين في السجل اذا طلب ذلك بصورة قانونية .

٢ - اذا اهدى تدوين قيد او قيد احتباطي او قيد رقيق موجود في السجل استقاري على نسخة او الخلاصة ي بطلها موقعه منه .

٣ - عن عدم قانونه او بطلان القيود والقبود الاحتياطية والترقين في السجل المقاري .

الف رئيس المكتب المعاين مسؤول شخصياً عن الاضرار الناشئة عما يلي :

١ - عن كل حصا و همل في دمر اليومية

٢ - عن كل همل او عدم قانونه في المصريحات والمخاض التي يتلقاها ويظمها .

٣ - عن الخطا في تصفية المرحح ورسوم وعائدات الاوقاف

٤ - عن تأخير رسال المحصر ووثائق المقدمة اليه

هذا مع الاحتياط باحكام القوانين امرعة لشئ مسؤولية الموصفين العموميين .  
وفي جميع الاحوال السقدمة كون حكمه مسئلة حقوقياً عند عدم قدرته على الدفع .

المادة ٩٦ (الاصحيه) لا يحق لرأس المكتب ماوان الرفض القيام  
بواجبات وظيفته عندما يصاب منه ذلك لافي الاحوال المخصوص عليها صراحة في  
القانون ولا يمكنه تأخير انجاز المعاملات المطلوبة او تأخير ارسال الطلبات التي  
يستلمها امين السجل رئيس المكتب العقاري  
ولأمين السجل رئيس المكتب العقاري وحده الحق . رفض تسجيل واداء رفض  
هذا الموظف التسجيل فعليه ان يعيد الى المكتب مع مودون الأوراق ووثائق المودعة  
لديه مرفقة بتصريح خطي مبدية فيه اسباب الرفض .





25

## الفصل الاول - العقوبات

١ كل من حصل على لاجئ نفس ميمون من ماله وانه اشخص من عيلة او  
تور و تحب ... ..  
رئيس لملك عذري وفيه ... .. كل من ... ..  
والعقده والحد ...

[illegible]

## الفصل الثاني

$$4^2 = 16$$

١٩٨٨ حقه لاسه جاس بن متعوض جدها في هده امر روفه  
للمواعيد المعينه في قانون صون الحيات حقه

( فقره لعممة ) في جميع الاحوال التي - من حيث لعممة غير مقبول في نص

احكام القرار عدد ١٨٨ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦ غير الموه عنها في هذا القرار تبديل هذه اللفظة حسب ما يقتضي حال الاقتصار لتلخيص المقدرات والاموال غير متقولة او الحقوق.

المادة ٩٩ (الاصيلة) — تبقى تفرقة الخرج ورسوم موقوف كما هي معسفة في القوي بين المراجعة المادة ١٠٠ (الاصيلة) — تحدد المصروفات والاصحات العائدة لتتم احكام هذا القرار بموجب قرار يصدر فيما بعد.

المادة ١٠١ (لجنة لاولى لاصيلة) — طبق احكام هذا القرار في جميع المصالح التي حريت فيها عمليات التحديد والتحرير وهذا لاحكام ورد تحديد وتحرير الاملاك لتأبئة (لجنة ثانية) — منتهى استثناء من التوزيع الذي يصح فيه هذا القرار نافذة لا تسقى من مضمون القوي بين ولازادات عليه ولا ضمه وقررت حذره ولجنة وقررت رقم ١٧٦٩ في ٣٠ ك ٢ سنة ٩٢٨ وصادرات جميع لاحكام المصلحة باصول للمعاملات المصنوعة عنها في تلك القوي بين ولازادات عليه ولا ضمه وقررت حذره ولا ضمه ولا تسقى من مضمون هذا القرار.

مادة لاصيلة وضموم من مرسوم ٢٥  
بيروت في ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢  
مفوض اسمى  
الاصيلة وضموم



## القرار رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦

المتعلق بتعيين تفرعات تطبيق القرار عدد ١٨٨

« شاء السجل العقاري الاموال غير المنقولة

مع مواده المعدلة بموجب القرار ٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢



الباب الاول - اصول سجل العقاري

الفصل الاول - سجل الملكية

الفصل الثاني - السجل اليومي

الفصل الثالث - السجلات الاضافية

الفصل الرابع - تسجيل العقارات غير المسجلة في السجل العقاري

الفصل الخامس - تسجيل ونسج وشرح في الجمعية

الباب الثاني - الوثائق المثبتة للتسجيل

الفصل الاول - المحكوك لعدليه او لرسمية

الفصل الثاني - محضر التصريحات التي ينفذها رئيس المكتب لمعاون

الباب الثالث - الرسوم الواجب استيفؤها

الفصل الاول - تصفية الرسوم

الفصل الثاني - دفع الرسوم

الفصل الثالث - تعريفة الرسوم

الفصل الرابع - احكام موحدة

## الباب الاول

اصول السجل العقاري

### الفصل الاول - سجل الملكية

المادة الاولى (المعدلة) - ان سجل الملكية يشتمل في كل منطقة عقارية على مجموع  
صحائف الاساسية للمقارنات في المنطقة  
ان دفتر الملكية يكون على شكل سجل . ونحجم فيه الصحائف الاساسية جمعاً ثانياً  
و على طريقة تحديد يمكن معه ان هذه الصحائف  
يشتمل دفتر الملكية في كل منطقة عقارية على سجل واحد او على عدة  
سجلات .

لمادة الثانية (المعدلة) = ان السجلات المجلدة تحيداً ثانياً وكذلك السجلات  
المجلدة تحيداً يمكن معه نقل الصحائف من امكان يحسب ان تكون من النموذج الذي  
تعيه الادارة .

تشتمل هذه السجلات الاخيرة على جهاز يؤمن حفظها  
يوضع عند الافتتاح في سجل المجلد تحيداً غير ثابت مكان الصحيفة المنفذة المبروعة منه  
صحيفة جديدة مرقومة بالرقم ذاته . يذكر هذه العملية في محضر ضبط نظم امين السجل  
بحضور موظفين اثنين من الدائرة . وتودع الصحيفة امامة التي يضاف اليها نسخة من  
محضر الضبط في اصدرة الوثائق الكمية المختصة بالمحضر

عند ما تصح الحارطة المحفوظة في دائرة المساحة غير قابلة الاستعمال بسبب

الإضافات التي أصبحت اليها لتطال حاضرة فيؤخذ عنها نسخة جديدة موافقة لحالة العقارات في السجل العقاري تاريخ حد النسخة لحديثه . وترسل خارطة ائتمنة الى أمين السجل العقاري وهو يودعها فلم اودان ائتمنة لسجل .

تثبت هذه ائتمنة في محضر محضر يخطه كما هو مذكور في ائتمنة الساعة  
المادة الثالثة ( المعدلة ) - سجل ائتمنة في كل مطقة في دفتر الملكية وفقاً لترتيب ارقامها . وذا كان في المطقة ائتمنة سجلات عديدة فتمر هذه السجلات وفقاً لترتيب ائتمنها . ويجب تد ذلك ان يذكر على كل سجل ٣٠ على ظهره وعلى ائتمنة رقم اول صحيفة ورقم آخر صحيفة منه

وفي كل قضاء او محافظة يجب ان يسمي كل مطقة عقارية باسمها ورقبها لتتسلسل ويجب ان تذكر هذه التعليقات على صدر وغلاف كل سجل من سجلات المنطقة  
المادة الرابعة ( المعدلة ) - تشمل كل صحيفة من ائتمنة ٢٣ ائتمنة من ائتمنة ما على اربع صفحات تخصص الاولى منها لوصف ائتمنة وتخصص الصفحات الاخرى الثلاث لاقسام الصحيفة كما هو مذكور ائتمنة .

يجب ان تكون الصفحات ائتمنة ائتمنة تطلق لئتمنة ٢٣ ائتمنة من ائتمنة الذي فيه الادارة وان توصف في دفتر الملكية بمدة صحيفه الائتمنة التي تكون هي ائتمنة ط و ن تملك وفقاً لقواعد ائتمنة .

المادة الخامسة ( المعدلة ) - تشمل وصف كل ائتمنة على ائتمنة الآتية .

١ - اسم المطقة ائتمنة ورقب ائتمنة

٢ - رقم ائتمنة .

٣ - وصف ائتمنة موقعه وقوامه وتوابعه ائتمنة ونوع ائتمنة ومغروساته وحدوده بالاستناد الى خارطة المساحة في ائتمنة المسوحة والى وصف الحدود في ائتمنة الاخرى

وكذلك مساحته .

٤ — قيمة مهر وقمة بهيات واسر وسات حائده صاحب حق سطحية اول صاحب معاطلة او حقوق محلفة مع الاحتفاظ بحق مرقمة صحفه تكبيله عند الاقتضاء لان هذه القيمة هي قيمة التخمين الذي يجري ليعين معدل جريته

٥ = مصدر الصحيفة وذكر صفحات تقصم المقتضى من مقدار والمقصولة عنه اذا وقع ضم وتحرثة وتذكر عدد لاقضاء صحيفة المصدر الذي صحت له ملكة تقطع  
٦ = تاريخ تنظيم الصحيفة وتوقيع امين السجل وحامه .

بدكر امين السجل المحوريات مختصة به نصف مقدار في محل المخصص لها  
المادة السادسة ( المعدلة ) — بعد التسمي الاول من صحيفة للقبود الثانية  
( ا ) حق الملكية والتصرف

ب ( ا ) اوقف مع ذكر سمة واسم المولي وسمة المستحقين وفقاً لمقتضى اوقية

ج ( ا ) حقوق السطحية والمقاصة والاسماع والاحاديث

د ( ا ) حقوق الارثاق

تذكر ايضاً في كل من هذه الخانات محاورت وسماء وكذلك لقبودات الموقفة المتعلقة بها .

المادة السابعة ( المعدلة ) — بعد التسمي ثانياً من صحيفة للقبود التالية :

١ ( ا ) حقوق الرهن ( البيع بالوفاء والرهن والتأمين ) .

ب ( ا ) المحوز عقارية والدعوى المتعلقة بالحقوق عليه عقارية

ج ( ا ) التقييدات المتعلقة بحقوق ستمين ملكة ، حق الجير لاجرة عن وعده ببيع

وقصور صاحب الحق وشرط عدم جواز بيع وشراء لاصحابه

وتدون ايضاً في كل من هذه الخانات جميع التصحيحات وشروط وقيود

الموقفة المتعلقة به .

المادة الثامنة ( المعدلة ) يستعمل الاسم الثالث من تصحيفه لقبه ما يلي .

- ( أ ) الاجازات لمدة طويلة وحقوق المستأجرى او الضاميين والدفع المسبق والتنازل عن مبالغ من امدل يوازى قيمة لاحد او احد غير المستحق لمدة تزيد عن سنة
- ( ب ) ذكر تسع اسدات المعصه

## الفصل الثانى - السجل اليومى

المادة التاسعة ( لاصيه ) يستعمل فى مساكات سجل ايوامى سجلات من الاعوذح

رقم ٢ المدق بهذا الامر

المادة العاشرة ( الاصلية ) يأتى سجل يومى من ٢٠٠ صفحة مسددة من ١

الى ٢٠٠ ويندكر على جلده اسم المكتب معدون وفترة السجل وكذلك عدد الصفحات المشتمل عليها . يوقع هذه شروحات امين السجل رئيس مكتب المقارن . سجل البيانات هذا الى طاهر اسجل . يوقع كل صفحة من سجل هذا من محكم المداية

المادة الحادية عشره ( لاصيه ) يأتى سجل يومى على نسختين . يقفله فى

كل يوم رئيس مكتب معاون . يدكر فى كل شرح يجزىه ساعة استلام العريضة . يوقع هذا الشرح رئيس المكتب معاون .

يجب ان لا يجرى فى سجل يومى حاك او اصنافه ونحشية دا حوح الامر

فيجرى اشطب بواسطة خط رسم . خبر ويعدون على ذات فى الهاش او فى آخر النص يجب المصادقة د ثا على كل شي .

مادة ادية عشره ( لاصيه ) يودع اسجده من السنتين فى اشهر لى بلى

حتامها فى مكتب المقارن فى المصغه لاجل حفظها بين الاوراق فى نفس يوم استلامها

ينظم رئيس المكتب العماري محضر ايداع وصل نسخة منه الى رئيس المكتب  
المعاون .

## الفصل الثالث

### المحلات لاصية

المادة اثنى عشرة (معدل) - مدعى السجل العمري عن الـ خمس في كل  
مكتب عقاري .

١ - سجل د. تر مدونة قيد لاصيات و اصدت اي تخوّل المكاتب  
العقارية مدونة .

٢ - سجل يومي ميد فيه لاخر صحت التي - تنم - بين - سجل - رأس  
٣ - دفتر قيد فيه صحت تمام عمليات طوبوغرافية تدعو الى اجراء تحويل في  
الخارطيات .

٤ - دفتر قيد فيه الاوامر الخاصة بتصحيح الحدود و ردعسات للسجل  
٥ - دفتر قيد فيه صحت المحكوك  
٦ - فهرست مرتب حسب حيز في القيد . لكل منطقة يدوكر فيه اسم اصحاب  
الاملاك و اصحاب حقوق امانة و لاحداث نسخة

هذا اضافة لاصية الـ - مدعى السجل العمري - في كل مكتب  
مدون - سجل لتاريخ المعاملات الاولية للسجل و كذا دفتر محضر من لا تقوذج استعمال  
في الادارة .



## الفصل الرابع

تسجيل العقارات غير المسجلة في السجل العقاري

مادة خمسة عشر (سنة الأولى المصدرة) - عند ما يصيب تسجيل عقد غير خاضع للتسجيل على ترشيء حقوق عينة عليه أو تحويله إلى ملك خاص يجري قيده في السجل العقاري بناء على طلب مدعي الحق بعد إيراد نسخة مصادق عليها طبق الأصل من قبل الدائرة ذات الاختصاص عن الأمر الخاص بإخراج هذا العقد من الأملak العمومية . ويجب أن تكون هذه النسخة مصحوبة بصك اعطاء العقار أو صك بيعة من الدائرة التي سارت عنه وسمه « دائرة الأملak لدولة أو بلدية حسب الظروف » .

وفي هذه الحال بشر بوضع النسخة مهمة الدائرة مسجلة حفظ المساحة ودسوى عن تسجيل عقار لسا وسمه حصص في شأن تحديد في حملة الأملak العمومية . ثم سب آخر يجري « به في السجل العقاري بناء على طلب مدعي الحق وفقاً للأحكام التالية :

( البند الثانية لاصحية ) يجب أن يكون حريصة مرفقة بمسندات مثبتة نوع الحق المدعى به و أمين الموثق عليه هذا الحق ودراجه شموله وقيته وسبب نشأته

لا يمكن إجراء التسجيل إلا إذا كان حق المدعى به رسمياً خاضعاً للتسجيل لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تحول حقوق غير خاضعة للتسجيل لأحاري كعمود لأحار وصاحب ووجه المل قبل لاصحية صاحب الحق في صلب تسجيل العقار .

يجري دائماً قبل التسجيل تحديد ورسم حارصه العقار من قبل مهندس بخلف من المكتب الطوبوغرافي في دائرة المساحة لعدم



يعرفونه . يعلن المحصر و يطلب على حساب الطال بواسطة رئيس المكتب العقاري في  
الجريدة الرسمية وفي ثلاث حرائد في المنطقة و تلتصق عدا ذلك هذه المستندات مع خارطة  
التحديد على باب المكتب المعاون . تجوز هذه الاعلانات كل ١٥ يوماً مرة ولمدة شهرين  
من تاريخ ايداع الطلب .

يطلب من جميع المتروحين تقديم اعتراضاتهم في شهرين اللذين يليان تاريخ هذا  
الايداع . تقدم الاعتراضات على اشكل المفروض من قبل الاشخاص المعتبرين في المدين  
٢٠ و ٢١ من قرار تحرير وتحديد الاملاك العقارية . تجري الاعتراضات كتابة وتوقع  
وترسل الى رئيس المكتب العقاري امامشرة واما بواسطة المختارين وقضاة الصلح  
ورؤساء المحاكم والقضاة . يجب ان ترفق التصريحات المذكورة اعلاه بجميع الوثائق او  
السندات التي يبنى عليها الطلب

المادة السابعة عشرة ( الاصلية ) تمنع الاعتراضات المقدمة أثناء التحديد لموقت او  
التي يستلمها رئيس المكتب العقاري الى الطال . يجب على الطال ان يدفع الاعتراضات  
في أثناء شهر من تاريخ يوم البيع . واذا لم يعمل فتحويل الاعتراضات بعد انتهاء مدة المعطاة  
للطالب الى اللجنة الدائمة في المنطقة وهي تعمل فيها وفقاً لاحكام المادة ٢٣ و المواد التي تنبئها  
من قرار تحرير وتحديد الاملاك العقارية

المادة الثامنة عشرة ( الاصلية ) لا عمل ي اعترض كان مدته شهرين  
ابتداء من ايداع الطلب .

المادة التاسعة عشرة ( لاصية ) مدتها شهرين المينة في المادة ١٦  
المذكورة اعلاه واذا لم يقدم اقل اعتراض او اذا دفع الطال الاعتراضات يشرع عند  
الاروم رئيس المكتب العقاري بالتحديد ورسم خارطة نهائية للمعاصر بواسطة مهندس  
مخلف من المكتب اطوبوعر في ويسجل العقار في اسجل العقاري .

## الفصل الخامس

### التسجيل والشروح في الصحيفة

المادة العشرون ( الاصلية ) كل عقار مسجل في صحيفة خاصة من السجل العقاري يجب ان يكون كل حظه من احرته من نوع قضائي واحد و كل قسم من عقار يختلف نوعه انقضائي من بقية الاقسام يجب ان يسجل في صحيفة خاصة

المادة الحادية والعشرون ( المعدلة ) - كل عقار يطم به صحيفة عقارية لا يمكن ان تألف لا من قطعة واحدة او من قطع تألف منها حكلة واحدة من نوع شرعي واحد . وصورة استثنائية ان الارض منشأ عليها سيات وملحقات لاصقة بها (مثل الاقية والمدايق الخ ) تألف منها عقار واحد حتى و و كل العقار واليات الموجودة فيها من نوع شرعي مختلف .

المادة الثانية والعشرون ( المعدلة ) لا تشمل الصحيفة الاساسية الواحدة الا لعقار يخص شخصاً واحداً وعدة شعخاص لهم جميعهم حقوق مشاعة على جميع اقسام العقار بلا تمييز .

واد. وحد او الشيء حق مسكية على قسم لا يمكن فصله من العقار فلا يدعو ذلك الى تنظيم صحيفه مختلفة بل يذكر ذلك الحق في صحيفة العقار الاساسية وقد اسم صاحبه بصفته شريكاً في العقار مع الاحتياط باحكام المادة ٢٣ .

المادة الثالثة والعشرون ( المعدلة ) شذوذاً عن احكام المادة السابقة اذا وحد حقوق مختلفة على مجموع العقار كالا حارين وعلى الارض كحقون سطحية وانقاطية او على طبقات الساية او على عرقها فيطم عدداً عن الصحيفة لاساسيه للعقار صحيفه تكميلية لكل حق من هذه الحقوق .

عدم يكون مبنياً على عقارات ملائمة ذات طرفة كون مهم قسمها المختلفة  
 ( كاشقق الموت وصحة وعرفه ) حاري عدي حقوق ملائمة مختلفة تقديراً حدود  
 العقارات المجورة فيطعم صحته و حدة مجموع عقارات متعددة لافهم وصحائف  
 تكميله لكل قسم من عقار ومن حيث حريته حق يخص به وحده  
 المادة الرابعة والعشرون ( المادة ) عدم كون حق عيني مشأً على قسم معين  
 من العقار فلا يمكن قيده في سجل العقاري لا مدغمه مقرر وبعد تنظيم الصحيفه  
 الاساسية تقسم العقار المطلوب قيد حق عليه .  
 الحقوق اعليه بقيدة في صحيفة العقارات عرّد و انصبة بعضها الى بعض  
 قيد مدتها او صحتها في مرسى في صحائف جديدة .  
 واذا كان العقار المجرد حراً عنه حقوق رهن و تكاليف عقاره مسجلة قانوناً  
 وكانت قطع الارض مشأً بعد عرثه قد سقطت ما كان غير متصبه بين الحقوق  
 الرهن والتكاليف عقاره يورث من سجل و يمدى بصفائف جديدة في مراتم  
 وفقاً للاتفاق المتقوده بين ذوي شأن و داء يكن على معنى سنة قفلة لتقصع الحصرية  
 عليها تلك الحقوق او التكاليف كما هي محنة لوضع العقارات عليها .  
 و اذا ضمت هذه العقارات بعضها الى بعض فحقوق هو و تكاليف عقاره بقيدة  
 في الصحائف لاسية المادة لعرفه بصفه بعد صفه في مرسى و مدى في  
 الصحيفه الجديدة .

المادة الخامسة والعشرون ( لاسية ) ينكر رئيس ملك عقاري ب  
 يؤسس بناء على طلب مفصل من صاحب الملك مسجلة حادثة لا يدكر فيها لا حقوق  
 العينية المقدره وحقوق الانتفاع ولا ترقى حافه حقيقه على حق . يجب ان يدكر في  
 الطلب المقدم الشروح اي لافئته منها وعن حداثتها في صحيفه جديدة . يعرض

لطب علی رئیس الکتاب بعدی ای یقیناً ن نقله بکامله او بخیزه مه او ان  
روضة عام بتأليف اصحاب مدح محاکمة مصطفی مشتملة فی عرفه لهذا کرة .

المادة السادسة و عشرون ا معده في جمع الاحوال التي يستلزم فيها القيد او  
الشرح في صحيفة حور في حارجه مده لا يمكن امين اسجل رئيس المكتب  
امقاري جبر ، عند لا بعد مده مده .

وفي هذه الحال قد كنت من فاطم فطلب القيد الذي يودعه ذو الشأن  
الكتب اعقاري معروى مراكه مشتمل على طلب انجاز هذه العملية الطوبوغرافية  
مستقلاً.

وعدد سلام حسن مذكور صاحب من السبعين رئيس المكتب العقاري انجاز  
هذه اعمليه من قبل حسن صاحب مكتب فوفصة بن حريجة  
وهو يجري في سجن عدد من اهل موقعا عدد من اهل موقعا فيجري قود استلام النسخة  
المصححة من حريجة وخضر اسم حريجة .

وإن صهر المهندس في حرمه منتهى خطه ويرفعه لمفسد أن لخوم أو اعلام  
لتحديد قد نقلت من م. ك. هـ. تحت ومعه حكم في م. ك. هـ. وفقاً للحارطة المساحية  
على أنه إذا كان نقل الخوم من م. ك. هـ. في م. ك. هـ. لمهندس ناجماً عن امتداد الاملاك  
العمامة عن قسم من الاملاك منتهى خطه في م. ك. هـ. حكم بخدود الجديدة على الحارطة  
ويضع الخوم الائمة في م. ك. هـ. صحيح مع ذكر م. ك. هـ. في مختصر وضع الخوم

وَشُدُودٌ عَنْ مَقَرِّهِ لِأَنَّ مِنْ هَذِهِ نَدْوَى يَسْمَى فِي سَجَلِ قَبْدِ الْمَطْلُوبِ احْرَاؤُهُ  
وَفَقَالَ لِحُكْمِ سَمْعٍ تَوْصِيفَةٍ دَائِرَةٍ لِأَخْرَجَ مِنْ هَذِهِ مَسَامِصَ صَوْبٍ عَرَفِيَّةٍ الْوَاجِبَةِ  
وَفِي هَذِهِ الْحُلُوفِ تَحْرِيٍّ مِنْ سَجَلِ قَبْدِ مَوْفٍ يَحْقُقُ وَجِبَ تَسْجِيلُهُ فِي الصَّحِيفَةِ  
الْأَسَاسِيَّةِ لِأَعْقَابِ وَيَطْلُبُ مِنْ مَهْدِيٍّ مَسَاحَةِ مِنْ هَذِهِ صَوْبٍ عَرَفِيَّةٍ ، أَمَّا الْقَبْدُ الْبَهَائِيُّ

وإذا اقتضى الأمر تنظيم الصحف و جديده فحري وقتئذ تحضر وضع تقوم لدي تنظيمه  
المهندس المحلف التابع لدائرة المساحة ويرافق لمهندس في هذه الحوادث من دثره لأجراء  
يحضر العملية ويوقع محضر وضع التقوم .

المادة السابعة والعشرون (الاصيلة) - يجب لكل حق حتى يمكن تسجيله  
يكون مستحصلاً عليه رؤساء من صاحب تسجيل سابق . وعليه في الاحوال التي يكون  
فيها الحق العمري او حق الانتفاع والارتفاق قد جرى عليه تبدلات او عقود موائيه فلا  
يمكن تسجيل التبديل الاخير . و لفقد الاخير فل تسجيل جميع التبدلات واحقود لادعاه  
وقبل دفع حصة الحقوق المستحقة تكاملها عن كل تعديل او عقد

المادة الثامنة و مئرون (الاصيلة) - في جميع الاحوال التي يطل فيها تصحيح و  
تعديل تسجيل ورفض رئيس المكتب العقاري إجراء ذلك و لا تقل التبريق  
بالخصيصات التي احررت ففصل في الامر عنكم له صبه بعلام تعدد في نصبه بدون  
مرافقة .

المادة التاسعة والعشرون (الاصيلة) - ان عقود واشروح المعبرة للاصول  
والسهو او الاعلاط الكدية في ظهر في صحيفه يمكن ان يصاحب رؤساء رئيس مكتب  
العقاري اذا كانت وقت سبب الوثائق لاسيما لمخط اتي سجلت له صبه اصحاب  
او جمع الشروحات الاخرى اللاحقة .

المادة الثلاثون (الاصيلة) - يعتبر من الاعلاط القلمية بسطه عدم امصعة بين  
شروح اصحاب وشروح اسدات او الوثائق المقدمة تأييداً للتسجيل  
المادة الحادية والثلاثون (الاصيلة) - تلغ دائماً التصحيحات الحامل نسخة الصحيفة  
مع إنداره بوجوب تقديم النسخة لحمل مطبوعة للصحيفة

المادة الثانية والثلاثون (الاصيلة) - ان ترفيق والتصحيح والاعلاط والاعلاط

تقدم في تاريخ اليوم الذي تحري فيه في صحيفة تحه القيود الاولى . تبقى هذه قيود الاحيرة  
على حالها وتؤشر عليها على كل حال بخط اقصي من تحها بالخبر الاخر .

بعدة ثمانية وثلاثون ( لاصلية ) ان نسخ الصدف المعطه لدوي لملافة  
مكب على وري متين كافي وتكون من صس ، عودين صدف سجل الملكية ويقل اليها  
صس الشروح معها حرف مصوطاً .

يصدر رئيس المكب امباري على كل نسخة ، مطابقة الاصل . يمر كل نسخة  
تحت توقيع هذا الموصف تحته المكب امباري الرسمي .







المادة الخامسة والثلاثون (الاصح) ان حاصل دو كلاء لقاض والمأمورين  
افصلين له رسوبين للمكاتب تبين مصاح دون ورقة تحت الاسماء في المخرج لهم  
الصفة اللازمة وفقاً لاحكام المادة ١٢ من دون كتاب العدل لقبول وتحرير جميع الوثائق  
واعطائها صفة رسمية .

## الفصل الثاني

محضر مسطع بعد بحث في بندها رئيس المكتب المعاون

المادة السادسة والثلاثون (اصح) ان محضر مسطع القدر تحت المصوص عنه  
في احكام المادة ٥٩ من القرار عدد ١٨٨٥ خصوصاً انه اسجل اعقاري بحره رئيس  
المكتب المعاون عنه على صريح امر عين ضمن الشروط نفسها وحسب القواعد ذاتها البرعية  
في لوثائق ارجحه .

المادة السابعة والثلاثون (اصح) ان محضر مسطع على النموذجات متشابهة  
ومتبرعه من دفتر دي ارجحه ان يكون في معنى الارومة عامه ما تودع في اسماء  
اشهر اندي يلي انتهاء في مكتب عددي في مخطته لتخصص بين لاوراق في نفس يوم  
استلام هذه لدفتر بعزم رئيس مكتب عددي مكافلا يدع ويرسل منه نسخة الى  
رئيس مكتب المدون

المادة الثامنة والثلاثون (الاصح) ان جميع الاحوال في يكون فيها الطرفان  
الحاضر من مدون رئيس المكتب المدون حاضراً منه مسدداً في سداد حسابات  
المكتب المدون من كتاب عدل وفي بنده وجوده من رئيس محكمته بعين ارجحه  
يكون نفقات حرة المرحمن و حرة المرحمه على حساب مسددي

المادة الثامنة والثلاثون (الاصليه) - لا يمكن ان يلقى رئيس المكتب المعاون التصريحات في الظروف الآتية :

- ١ اذا كان لا يعرف المتعدين ولم يست له هونهما شهود يعرفهم و قد كان احدهما في حالة حجر شرعي مخصوص عنه في سجون
- ٢ اذا لم يدر لو كين وكالة قانونيه
- ٣ اذا كان لا يثق بما يأتى على عمل مخالفة للقانون او للاحلاق وكانت معه امة تزور يصط رئيس المكتب المعاون في اخذه لاجرة لوثاق لمروره لمقدمة ويظم محصر صبط ويحول الكل الى المدعي لعدم لدى محكمه لمطقة

المادة الاربعون (الاصليه) - ان تحول كل صاحب مودع قصصه لتسجيل الى المكتب العقاري في لمطقة هو حاصص لدفع الخرج و رسومه لمدينة

المادة الحادية والاربعون (الاصليه) - يك رئيس المكتب المعاون يده محصر صبط تصريحات المتعدين بدون اختصار و راء - ص و ح ك و تحشيه - يد ك ر فيه طابع والتواريخ بكامل حروفها يجب ان يحدق على كل شطب ما على الممش م في دل النص - يجب ان تجري الشطب بخطه فلم يمه يصير من تحت النص المشطوب

اذا كان الامر متعلقاً بمك بين فرعين ويجب ان يذكر فيه قبول فرعين صرحاً يجب ان يحدد فيه شكل وصوح موضوع الاتفاق وسه

يجب عدا ذلك ان يشتمل على جميع الشروح المفروضة في المادة ٥١ والمواد التي تليها من اقرار عدد ١٨٨ بخصوص انشاء السجل العقاري

المادة ثمانية والاربعون (الاصليه) - يجب على طرفين عند الاقتضاه وثناء على طلب رئيس المكتب المعاون ان يوصحا تصریح كشي يؤرخاه ويوقعاه عن حواد تصرفهما واحواهما لشخصية وروع الاتفاق وموضوعه وسبه وعن شمول الحق المطلوب

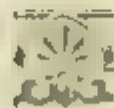
تسجيله واسمه ومضمونه

في الاحوال التي يكون فيها الطرفان بجهلان لتوقع يستلم هذا التصريح رئيس  
المكتب المعاون وينظم به محضراً

المادة ثمانية والاربعون (الاصية) — يمكن استلام تصريحات المتعاقدين بناء على  
طلبهما كدنة حرج المكتب المعاون في محل ومه هؤلاء اذ كان الامر متعلقاً بسماع  
تصريح امرأه او عليل او اي شخص آخر لا يمكنه الانتقال بسبب مرض او حبس او  
لاي سبب من الاسباب القاهرة .

يجب في هذه الحال على اطباء ن معده تأييداً لطله شهادة من مختار المحلة او  
امها .

المادة ارامه والاربعون (الاصية) — تسلم التصريحات في محل اقامة ذوي العلاقة  
ضمن الاشكال والشروط المذكورة في المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ المذكورة اعلاه على انه يجب على  
رئيس المكتب المعاون في جميع الاحوال ان يكون مصحوباً بمختار المحلة



## الباب الثالث

الرسوم الواجب استيفؤها

### الفصل الاول

مادة رسوم

المادة الخامسة والاربعون ( لاصلة ) - حر المصناعات المختلفة المصنوع منها فيما يتعلق بالتسجيل في السجل - مصري للاهلاك والمحقون مبرته عليها وهذا يقضي على طاب التسجيل بدفع رسوم معينة في سمرعه بلحظه هذا قرر  
تصفي رسوم المسية على وية المصنعة كما صهر من مودت سجلات صربية  
المقاربة على انه في احوال البيع و طرح تصفي رسوم على ساس سعر البيع اذا كان  
هذا السعر يفوق ثقيمة لمفيدة في سجل صربية مدبرة  
المادة السادسة والاربعون ( لاصلة ) تصفي حرة مشهود ومصدريه لانتقال وفقاً  
للقواعد النافذة

المادة السابعة والاربعون ( الاصلية ) - كل صاحب حرة ومع لسب ما سدد عمل  
من الاعمال الطبوغرافية مصبوب احراؤه بح عبه د كان نقل الامور ان يدفع  
بحسب ترممة المرح قنة وقت الصاع في اسير وفي بح عمل ، اد لم بحرا انتقال  
انما كان قد ربط على وسائل النقل وهه بدفع رسمه غصن ومرد حرة حرج وفقاً للتعريفة  
القانونية ، لا يدفع ادى حرج ادا به صاحب تسجيل عن عدوله عن العمل قبل حصة  
ايام كاملة على الاقل فل اليوم المعين للعمل على الاراضى .

## الفصل الثاني

### دفع الرسوم

المادة ثامنة والاربعون ( لاصية ) تدفع جميع رسوم و اصدابير المطلوبة من الطالين لصدوق الحكومة رأساً عند طلب كل معاملة ليس لاحد ان يؤخر دفع رسومه بحجة الاحلاف على قيمتها ولا لاي سبب آخر وله ان يراجع قصد سداد رسومه عند الاقتضاء .

ادام يكن تسمية رسوم ممكنة حالاً عند طلب اجراء المعاملة فيودع في صندوق الحكومة مبلغ يمين قيمه رئيس مكب عقاري . دالكات المدع المودعة دون مجموع الكمية المطلوبة فيجب ان يدفع الباقي لصدوق الحكومة قبل سحب الوثائق لواجب تسليمها للمريقين . اما ما زاد فمعه من صندوق الخريبة للمريقين بناء على تقديم جدول مصدق انه طبق الاصل من امير لاجل رئيس لمكب العقاري

المادة التاسعة والاربعون ( لاصية ) - ان تحصيل الرسوم التي لم تدفع مسبقاً كلها او جزء منها يسب غلط او سهو و ي سب آخر يلاحق بالتضامن ضد كل من اشترك في الصكوك او الاتفاقات او الترخيصات ومن استقدمها .

المادة الخمسون ( لاصية ) لا تعد الرسوم التي حصلت قانونياً منها حدث فيما

بعد .

المادة الحادية و خمسون ( لاصية ) ان مواعيد مرور الزمن التي يعترض بها في الديون التي للدولة او على الدولة تطبق في تحصيل او عانة لرسوم المطلوبة المادة ثمانية و خمسون ( لاصية ) - يلاحق تحصيل لرسوم عند الاقتضاء حسب القواعد المعينة لتحصيل الضريبة العقارية .

## الفصل الثالث

معرفة رسوم

أداة شاة والخدوب ١ لاصه ١ — رسوم القراغ والانتقال  
والحفظ .

الـ تعرفه رسوم مصدرة في موقدات له دفعه مبيه في لاصكام اشرعية  
الـ قلة .

٢ — رسوم صورة معرفة ١١

في عمليات تحديد مساحات ورسوم حدود لاصقه و تصحيحات واعادة وضع  
الحدود و بيعها والحرثه وتصديق خريطة  
— الامتياز في بحري على الاراضي  
حرة ربع سحاب ارض في ذلك جميع مصاريف والمساعدة ونقل اشتمالين  
ولورهم . مصاريف تصفحه .

١ — في بحري حدوده ورسومه ورسومه في العمل على الاراضي ١٢٠٠  
عرش سواى يدفع مع ما يخصه من المعيشة المعمول به  
٢ — خارج عن بحري ورسومه ورسومه في سفر (٥٠٠  
واحد) وعلى الاراضي ٢٠٠ عرش سواى يدفع مع تعويض علاء المعيشة  
المعمول به .

ب لاشعاع في بحري في مك

( ١ ) حدود القريه عدد ١٤ ٣٢٢٣ ح ٢٢ قور سنة ٩٣ وقد ستر من في  
التصديق عدد ٥٥ قريه





ولا لجميع الاحكام المتبعة باسمون المعاملات لمصوص عنها في هذه القوانين  
والادارات والاعظمه وقرارات في امثل تي هي موضوع هذا قرار

المادة العاشرة من القرار ٤٤ من سر امام مكلف تنفيذ هذا  
القرار .

بيروت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢

المعوص سامي

الامضاء : و سو





المقدريه بين فيه رسوم طبوغرافيه لني بحب - مؤلفها وايضا لني بحب ان مساعد  
للملاكين او تدفع علاوة عن التأمين . الرسوم طبوغرافيه بحب ن تسوى في حالة  
كانت حتى عدد عدول المعافدين عن تميم لمصلحة حربية مهم في سجلها في سجل مقدري  
الاعمال التي تجري على الاراضي

الرسوم تشمل سقت لي يستلمها لعل من المساعدين والعملة ودوت  
ومطبوعات سيستوفى عن اجرة وقت كاد وال - ساعات لاص في سيستوفى عنها كاتين . دناه  
٢ - اجرة اربع ساعات على الاراضي وفي طريق دهب وايب ( ٤٠٠ ) عرش  
سوري عن كل ساعة اضافة .

ب - اجور نقل العربة والادوت في سيرة حرج مح ومدة مكث مقدري و  
رئاسة الاعمال المنة لمصلحة لمساحة عن كل كيلو متر ٦ ستة عروش سورية  
عن كل ساعة . تنصر ٣٠ عرش سورية ودوت حد مدم وحودسارت في محل دي  
يجري فيه لعل الشرط ان لا تنفرق لعل كثر من ٣ - واحد وبعكس بحب ن  
رسل لسارة .

٢ - نفقات نخوم الحديد والحجر ما حوده من مسودات د محق - من دات  
نفقات نقلها الى محل العمل وعمرها وبعثت تابع لعل وضع الحود عن كل نحو ٥٠ فرشا سورية  
ان نخوم الحديد الملقية والتي تستعمل ثانية نفس ملث لا يؤخذ من رسوم ( ١٠٠ )  
عن دات عدد محري ملث لا حود من دات ملاكين حود حوده عرش  
سورية عن كل حجر في الكيلومتر

النفقات من الاخرة لوصولة من فوسج دات . دوحب لمرار دات في ٨٠٠ ٩٣٠  
دقر ٣٧٤٥٠ و دوحب ١٠٠ ( علاوة على دات ) دات دات دات دات دات دات دات دات  
العمل فيموص عليهم نصف فرنس سوي عن كل حجر في الكيلومتر

## لأشغال التي تجري في المكتب

٣ درس لخصص حساب لمصورت ، تنظيم خارطة لمساحة • حساب المساحات الحديثة • تنظيم نسخة عن محط على ورق شفاف • تنظيم مساحة في السجل • عن كل ساعة ستور شرش سورياً •

٢ مسح للأحود من محط المساحة وني يكتب عليها مساحة العقار العائد لها يشمل ذلك غي ورق شفاف لتنظيم مسح غي غي في اصدارات العقارات من جهة وتقطع من قبل بين المساحات للملاكين من جهة ثانية وذلك بعد تسجيل العقد في سجل العقارى

مسح غير مبنية على و في هو حرق من عيار ١٥٠ حرم من المربع

في المساحة مقياس ١٠٠ ٧٥ ٧٥ عرشاً سورياً

• • • ٧٥ • ٥٥ • ٥٠ • •

• • • ٤٧ • ٣٣ • ٢٠ • •

• • • ٣٢ • ٣٢ • ٢٥ • •

المادة ٢٠ من المرسوم مكلف بتنفيذ هذا القرار

بيروت ٢٢ تموز سنة ١٩٣٠ نفوس السامي بالوكالة

لنومع يبرو

شاهد من الممر العام لاو كاه هو مو ١٦٥/٥١٥١

سلكم علاه نسخة عن قرار نفوس السامي متضمن بتعديل احكام قرار رقم ١٨٩

لخصص مع مجموعة قرارات واعمل لاحكامه واسلام

في ٢٦ آب سنة ١٩٣٠ امدر عم للمصالح العقارية واملاك الدولة

عارف الخطيب

## القرار رقم ٢٥٧٦

بشأن طرقة جديدة ووضع تجوز للعبث في المساحات

في مدينة القاهرة

١٩٢٦

ان لموضوع اسمي للجمعية العامة

بشأن مرسومي بشأن تجوز للعبث في المساحات في مدينة القاهرة  
١٩٢٦ و ٣ أيلول سنة ١٩٢٦

وبشأن مرسومي بشأن ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ لصادرة بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦  
وحيث ان طريقة لوضع تجوز للعبث في مدينة القاهرة  
للعقارات لا تلتزم على مرسومي مسجلة ومدة ١٨٦ و ١٨٧ لمد كورين  
علامه

وحيث ان الطريقة لوضع تجوز للعبث في مدينة القاهرة على حقوق لجمعية  
العقارية لجمعية على مرسومي مسجلة لا تلتزم على مرسومي مسجلة  
تطبيق ومرت لجمعية على مدة لجمعية مسجلة ومدة ١٨٦ و ١٨٧ لمد كورين  
في املاك ودية من مسجلة ومدة لجمعية مسجلة ومدة ١٨٦ و ١٨٧ لمد كورين  
على لامون الادارة لجمعية مسجلة ومدة لجمعية مسجلة ومدة ١٨٦ و ١٨٧ لمد كورين

وبشأن مرسومي بشأن مرسومي مسجلة ومدة ١٨٦ و ١٨٧ لمد كورين

## الفصل الاول

### الحكام العمومية

المادة الاولى     يمنع في مراكز كل قضاء او محفظة سجل عقاري حصوصي معد لتسجيل العقارات الواقعة في الماصق المذكورة في مخططها طريقة السجل العقاري .  
تقيد العقارات في السجل العقاري الخصوصي وفقاً للقواعد التالية .

لمادة الثانية     لتسجيل اخباري وعامة وضع العقارات المسجلة تحت نظام المراسن عدد ١٨٨ و ١٨٩ لمراكز اعلام المقيمين ، انشاء السجل العقاري فيما عدا الشذوذ المنصوص عنها في هذا القرار

المادة الثالثة     يجب عند تسجيل كل عقار تنظيم صحيفة حقيقية من الانموذج المعين في المراسن عدد ١٨٨ و ١٨٩ لمراكز اعلام . يجري تسجيل كل عقار من عقارات في السجل العقاري الخصوصي للمصنعة ، انما هذا مقدار وفقاً للسنات المذكورة في محضر صسط لتحديد ووضع النجوم وعلى اساس الرسم الذي وضعه المهندس

## الفصل الثاني

### في معاملات التسجيل

المادة الرابعة     الاشخاص الذين بمكهم حسب التسجيل هم الاشخاص الآتي ذكرهم :

١ - صاحب الملك

٢ - شريك في ملك بشرط الاحتفاظ بحق الاعتراض عن هذا التسجيل لكل

شريك في ملك بالمشاع



اطب معلم دل به مدغمه حب و اعتقاتی در طاهره امام مودت تائید  
لذمع اصاریف بخدده العلم مؤید و مؤید امریه حق

[illegible][illegible]

بشرى رصاً كسبه لادبته في محبة و خوفه و رغبة احب اليه مخلص اطفال  
القرى ناس في محلات و سمحات محبة \*

بحري مدد بشر في رمي واحد و منهم من كان سوع حتى نابيح وصم

رسال خاصہ لادریہ و امور مدرّسہ بحیثی شہادۃ میں فیہ ما معصیل  
مکمل بشر و عدد العرب فی حرّی بشر فیہ \*



المادة التاسعة = يدبر مأمور الدوائر الإدارية لمحيي بأذنية لعضو المدوب من قبل اللجنة الدائمة عميات لتحديد ووضع الخوم بمساعدة مهندس محلف بعينه رئيس لدوائر العقارية وذلك بحضور الطالب او وكيله والمختارين . الاثمة ونجوابين وكل من يدعي حقاً في الملك الموجودين في محل الملك .

يدعو المأمور لحضور هذه العملية

١ - الطالب

٢ = اشركاء الماشاع او اصحاب الحقوق حيبه

٣ - الملاكين المختارين

٤ = الاشخاص المتحدين في الامر لدي عددوا بطريقه قانونيه

٥ = مختاري المكان

مادة عاشره = تشمل هذه لاوراق على مدونه مأمور شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لحضور عمليات وضع الخوم ترسل هذه الدعوات بالطريقة الادارية او بالبريد او بواسطة مختار امكان ويؤكد وصل استلامها .

المادة الحادية عشرة = يوم مهندس لتحديد ووضع الخوم وفقاً للحدود التي يبينها بالاتفاق المالك صاحب لشئ وملاكه لا يكون لمحورون حصرون وعدد تعب هؤلاء تخري العملية بحضور المختارين والاثمة في المحلة . يقدم جميع الاشخاص المتداخلين . لاحتفالهم واعتراضاتهم ووضع المهندس الحدود من لامتودح قانوني على رأس كل تعبير في اتجاه الحدود وذلك لتحديد منطقة التي ذكرها لطلب لاصح لآخره لدخلة في هذه المنطقة المقترض عليها الاشخاص لآخرين بصورة حلية ثم يضم لمهندس رسماً قانونياً عن كل مذكر .

المادة الثانية عشرة — بضم مأمور الدوائر عقاريه محلي محصر ضط يتعلق بالتحديد ووضع التخوم يدكر فيه

١ — تاريخ وساعة العملية .

٢ — رسم وشهرة وصفة وحسية ومحلي ومه الحصرين

٣ — لاختلافات التي ظهرت والادعاءات والاعتراضات التي قدمت

٤ — عدد التخوم وما تشير اليه .

٥ — يدكر بعد الاقتصار، قدمت التي قدمت المحصور وتوقف هذه المستندات

محصر الضط

يقفل محصر مسطد توقيع مأمور لدوائر عقاريه محلي ومهو المندوب ومن قبل  
الامانة العامة والمهندس والمحاسب وذا كالت هؤلا، يجملون توقيع يدكر ذلك  
ويدكر رفضه د. رفضه وضع مصادره، برفق محصر مسطد امذكور علاه الرسم  
التمثيل بوضع التخوم والمستند الي قدمه، خصوصاً وضع مصادره برفق محصر مسطد  
المدة ثمانية عشرة د. محصر مسطد عملية وضع التخوم ولم يحصر احد بالاية  
عنه فلا تجري اية عملية من هذه النوع الى كلف يدكر نفسه في محصر مسطد، يعتري  
هذه الحالة طلب التسجيل لاغياً وعلى صاحب يدفع حرة حساب والمصريف التي  
انقث .

المادة ثالثة عشرة — بشر ذالك، محصر مسطد محردان كما دكر علاه على  
صفة اصحاب في حردة الدولة رسمية بوزع هذه المستندات مع رسم وضع التخوم في قلم  
كتاب محكمة صلحية او لمحكمة صلحية د. — حية حيث يمكن لكل شخص  
ان يطعن عليها دون ابطال ولا معه

يحق لكل المترشحين ان يقدموا اعتراضاتهم وادعاءاتهم في مدة ثلاثين يوم التي

تلي تاريخ هذا لايدع . عند الاعتراضات في شكل مقرر من قبل لاشخاص معينين  
في المادتين ٢٠ و ٢١ من مقرر عدد ١٨٦ مذكو علاوة . تنسخ هذه الاعتراضات  
ولادعاءات الى محضر الحسب وهما مذكور مقدمه لاعتراض و الادعاء معينين  
اقتضى الامر على رسم و سطة حط منط لتحديد نوحه اخر ، اعترضت التي يطالب  
المعترضون

المادة الخامسة عشر . عند نقض هذه ثلاثين يوماً لمجددة للمعترضين يسجل  
المقاري سجل مقاري المخصوص ووفقاً من محضر الحسب والرسم . يذكر في السند  
المطلي للمات احصيات وردده في سجل . رفق مقدمه لاشخاص لاربيه لمعصر الحسب  
ورسم التحديد والاعتراضات و الادعاءات . سند مقدمه

لادة اسدده عشره . شخص في لاحق لآي ٢ من محضر الحسب . من  
السجل المقاري المخصوص لاعتراضات و الادعاءات مقدمه قبل مده مده ثلاثين  
يوماً للمعية للمعترضين و مدعين الحق . وقت المدة .

١ اذ قدم محضر لاشخاص من الادعاء .

٢ داه عدم معترضين و مدعين الحق و مذكور في السجل . في  
مدة خمسة عشر يوماً في تاريخ سجل شهدته من رفس هم مكات محكمات  
الصلاحيه رفع دعوى في محكمه

المادة السادسة عشره . قبل وبعد في سجل لاعتراضات مقدمه عند امضاء  
الثلاثين يوماً لمجددة في لاده . رة عشره مذكو د علاوة ووفقاً للمعية في مقرر  
عدد ١٨٨ المتعلق بانشاء السجل مقاري لاشخاص

لاده ثمة عشره . مكات الصلاحيه في لاعتراضات مقدمه ووفقاً  
للمواد لساعه و الامد كورة قوياً في محضر الحسب وفي سجل المقاري المخصوص

موجب اقو عد حية في احكام المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٥ و ٤٣ من القرار عدد ١٨٦ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مادة التاسعة عشر - شمل - محل مدري مخصوص على المستندات المذكورة في المادة ١ من قرار ١٨٨ - مصلاحت نحوه - محل معاري كونه وفقاً لاحكام الفصل الاول والثاني وثالث من باب الاول من قرار عدد ١٨٩

طبق احكام مقرر من عدد ١٨٨ و ١٨٩ بشأن شأن - محل معاري للعقارات على اعتراف المسجلة في محل مدري مخصوص - على تسهيل الحقوق المتعلقة بها او ترقينها او تعبيرها .

مادة امثون - غسك مقرر الدتر مقرر محي مكلف بتفيد معاملات اقب - محل مدري معصه من وفقاً لاحكام مقرر من ١٨٨ و ١٨٩ مد كورين اعلاء ويكلف علاوة على ذلك - محل مدري معصه معاملات لاوية ومثبت دفتر اليومية والسجلات الاضافية المتوجع على وثائق - محل مدري معصه - وفقاً لاحكام قرارات السابقة .

مادة الحادية وعشرون - مد تدفق احكام القرار من ١٨٦ و ١٨٧ سابقة في مصلحه مقرر مدسج مقرر حقيقه مقرر حقيقه مد كوره في محل معاري مخصوص الى محصر مصلط محديد - لاحصاء - مخصوص - في ١٩ مد من قرار عدد ١٨٦ وتذكر فيه لاعتراضات مقدمه - محل محدد و لاحصاء - مخصوص - في حكماء القرار من عدد ١٨٦ و ١٨٧ مد كورين علاوة س حة التجديد و لاحصاء - في لاعتراضات او لادعاءات وفقاً اقو عد المحددة في قرار من عدد ١٨٦ و ١٨٧ مد كورين مطقة عد الاقتضاء احكام القرار عدد ١٧٦٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من قرار عدد ١٨٨ المذكور .

المادة الثانية والعشرون - تخضع تسجل العقارات لرسم وحيد قدره ١٠ بالمئة  
من مدخول العقار السنوي غير العائلي ويدفع وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من القرار عدد ١٨٦٥  
المذكور أعلاه

المادة الثالثة والعشرون - يجب علاوة على ذلك على أطراف أن يدفع بمهمات  
الجلسات المطلوبة للمهندس المحلف والمأمور بدور العقارية المحلي والمعضو المندوب عن  
اللجنة الدائمة وفقاً للتعرفه المحددة في أحكام المادة ٥٠

المادة الرابعة والعشرون - تعفى عقارات المسجلة ضمن الشروط المذكورة في  
هذا القرار من دفع رسوم دائره المساحة في مسجل المحددة في أحكام المادة ٤٤ من  
القرار عدد ١٨٦٥ المذكور أعلاه .

المادة الخامسة والعشرون - تلمى وتسق ملفه جميع لأحكام بحالها لهذا القرار  
المادة السادسة والعشرون - مبنى الرامعه مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يعمل  
به ابتداء من نشره في نشرة المفوضية العامة لرسيمه .

بيروت ٢٤ أيار سنة ١٩٢٩

مفوض السامي

ولسو



## القرار رقم ٢١٩٢

في عديد من مملوحة ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١

في ١٦ شاط ١٣٢٨ رقم ١٥٢٨ لاملاك العقارات

من قل لاشخاص حكيمين

ان لموض السامي للجمهورية العراقية في سورية وليس

بدا على مرسوم ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ وتحت حكم الماده ٥٣ بفقرة الموقفة

من قانون ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ في ١٦ شاط ١٣٢٨ | سملقة في سملات العقارات

من قل لاشخاص الحكيمين من دون ٣٣ دي لآخر سنة ١٣٣٠ (٥٥ آدار سنة ١٣٢٩)

وس على حكم دون ١٢ ربيع الاخر سنة ١٣٣٢ و ٢٥ شاط سنة ١٣٢٩ في عديد

الممل امه ٢٢ ربيع الاول ١٥ شاط سنة ١٣٢٨ الآف الذكر

ولم تمكن طوائف ومساعد خيرة في سورية وليس من حراء الحرب من ان

تسجل باسم لاملاك التي خدتها بموجب سندات عليك باسمه اشخاص وسطاء

وس على ورجح مي اسر له

فردم ياني

الماده الاولى قد مدت من لمية بالحكام ماده ٣ مرسوم موصيه من دون ٢٢

ربيع الاول سنة ١٣٣١ في ١٦ شاط سنة ١٣٢٨ في تحت العقارات من قل اشخاص

حكيمين سنة من تاريخ تطبيق قرار

امدة ثمانية اذ هو مبررات تجري معاملات الاعراع من قل مأموري

لدفتر حواء تعرفه المختصين ولا يستوفى عن هذه معاملات لاملا يكلف سند لتملك

ورسوم تسجل وتحت اختصاص طلبهم للاعراع قد وضع في حلال لملة الاضافية

الموجّه مادة ١ وذلك بأمر الوصولة في على ما موري انليك تسليمهم ايها عدما  
يسلمون هذا الطلب

المادة الثالثة — اذا اختلف الفريقين فلا يمكن اجراء الفراغ ما لم يكتسب الحكم  
لصادر من المحكم المختصة بصفة قطعية وفي هذه الحنة يتسدي حق تسجيل معاملات  
المرع لوجية من تاريخ اليوم الذي يصح فيه الحكم قطعاً  
يجب ان تقام لدعوي من قبل الاشخاص حكمين على الاشخاص اوسطه عملاً  
بحكام الددة المدة في حلال اهله نفعه بحكام مدة لاوي من هذا بقررو لا يسمط  
حقهم في المدعاة

المادة الرابعة — يوافق بحكام الددة المتعلقة بملك العقارات من قوتون جمادي  
الآخرة سنة ١٣٣١ و ٥ آذار سنة ١٣٢٩

وذلك بحق كافة الدعوي المدعاه عملاً بمادة ثالثة من هذا القرار  
بوسع المحاكم ان قبل بحق سندات بملك معطاه من قبل المدعوا حنة للاشخاص  
اوسطه بركاه سندات لمصوص عدم بركاه لوجه .  
مادة الخامسة — بوسع هذا قرار موضع تطبيق منذ غرة تشرين الاول سنة ١٩٢٣  
المادة السادسة — رئيس المحد لدون سوربه وامين سر اعاد في مذوخية العليا  
وحاكم دولة اسان اكبير مكلهون كل بما يخصه بتعيد هذا القرار .

عاليه في ٢١ ايلول سنة ١٩٢٣

ويصد

رئيس غرفة

وقع

## القرار رقم ٢٥٤٧

شأن استملاك عقارات من قبل الأشخاص حكميين

ان المفوض السامي للجمهورية لافرنسية في سورية و...

بناء على مرسوم ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ وعلى قانون الميثاق المؤرخ ٢٢ ربيع

الاول سنة ١٣٣١ في ١٦ شباط سنة ١٣٢٨

وعلى القانون الميثاق المؤرخ ١٠ ربيع ١٣٣٣ لافرنسية في سورية و...

وعلى قرار المفوض السامي رقم ٢١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٢٣

وبناء على نيت الاندماج من جملة الامم المتحدة ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٣ على سورية

والسما الى الجمهورية لافرنسية

وعلى اقتراح من السيد...

يقرر ما يلي

١ - مدد لاور... من قانون ٢٢ ربيع الاول ١٦٠ شباط سنة ١٣٢٨

قد جرت مسدات... خصوص لآية

٢ - ان الذين تمككوا... وتلكوا... هو... لافرنسية

صحن بطبق سورية والسما في مدن وقرى هم...

٣ - ( ا ) اول سور... سورية اح... لافرنسية

( د ) دولة لتتد... لافرنسية ( هـ ) دول لافرنسية

حاجت ممثلها لسياسيين وحمية انصبيه

٤ - ( ا ) اشركات التجارة اودت لشكل التجاري لسورية وللديه مؤامة

طبقاً للقوانين و... لافرنسية





يمكن تطوئف الديبة ومؤسسات بر لاجية حسب اشروص والاوصاع المصوص  
عليها في المادة ٣ من قانون ١٦ شمس سنة ١٣٢٨ ومود ٢ و ٣ و ٤ من قير ٢١٩٢ الصادر  
في ٢١ ايلول سنة ١٩٢٣ ان تصب ان يقل لاسمها او يسجل باسمها الاملاك الممتنكة من قبل  
الاشخاص بالواسعة سوء في د ح ن و ع ر و في حارجها ويمكن احراء بماملة  
الاسترداد اثناء مهلة وضع هذا الامر موضع سبند

المادة الخامسة تصب على ر معاملات فسه و ملاك لامو ب غير لمقوله للاشخاص  
معوين تتم من قبل رؤساء الدوا والجش و جمعيت مر د كرها  
لمادة سادسة ان هذا لة ب مد مد شه في شه ر سنة  
المادة سابعة بعي جمع موصى بجمعة هذا الامر  
المادة ثمانية ب ميس لة ب مكام بلف هذا امر  
في ٧ س س س ١٩٢٤

## القرار رقم ٣٢٤٣

بتميم احكام المادة ٢ من القرار عدد ٢٥٤٧

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية لمرسايه الصادر في ٢٣ تشرين الثاني سنة

١٩٢٠ و ٤ ايلول سنة ١٩٢٦

وبناء على المادة ٢ من القرار ٢٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان سنة ١٩٢٤

وبناء على اقتراح امين السر العام قرر ما يلي :

١ تمت احكام المادة ٢ من قرار عدد ٢٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان سنة ١٩٢٤ كما يلي :

في المناطق المحددة بقرار من رئيس الدولة حيث يقع على الشركات التجارية او ذات الشكل التجاري سواء كانت سورية او لبنانية او اجنبية شراء العقارات و متلاصقاتها او تصرفها بحرية لا يجوز ان يقيد في السجلات العقارية دون ترخيص مسبق من رئيس الدولة اي اتفاق كان بمقتضى شغل عادي ويكون نتيجة اشاء حق عبي مقول او بحويته او اعلانه او تمديله او الفاؤه

يعطى الترخيص المنصوص عنه في الفقرة السابقة بعد الاطلاع على نتيجة تحقيق

يشت ان المشتري يميل لحسابه الخاص .

يكون ملقى قانوناً كل قيد بحري خلافاً لاحكام السابقة .

يشمل ايضاً هذا الاعفاء لاهاق الذي جرى لتحقيق لاسمه

٢ امين السر العام مكلف بتنفيذ هذا احكام القرار

الامضاء

في ٧ آب سنة ١٩٣٠

تترو

## القرار رقم ١٣٢٩

تحتور قانون التأمين المؤرخ في ٢٥ شاط سنة ١٣٣٨ وتنظيمها مجدداً

ان القوميسر اعلى للجمهورية الفرنسية في سورية وسان

س على مرسومي رئيس جمهورية الفرنسية تاريخ ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩ و

٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

وشاء على قانون التأمين الصادر في غرة ربيع الآخر ٢٥٠ شاط سنة ١٣٢٨

وس على احكام قانون الاراضي والمجلة

ولما كان من الضروري تأمين حاء وسنهاد ثروة سورية ولسان الطبيعية واذا كان

المادلات التجارية في دخل البلاد وحرصها

ولما كانت الوااردات الى سورية ترو على حاصلاتها والمبراية الاقتصادية في سورية

ولسان لا تقسوى الا مصدر معظم ضئع اوارده بها وكانت هذه الخطة لتجارية

وتحقيق الاماني المحددة علاه يوجب الحصول على رؤوس اموال كبيرة

ولما كانت رؤوس الامول لموجوده لآد في سورية ولسان لا تمي بمقتضيات الحياة

الاقتصادية المحلية مما لا يبقى مدوحة معها عن الالتحاء الى قسط وافر من الاموال

الاحبية ولما كان لا اعتماد الدخلي وبالاوى حجة لاعتماد الخارجى لا ينسر الا اذا كان

مستنداً الى مصاد ثابة مينة

ود كانت الارض آمن ما ونكر عبه الاعتماد وكات وحدها في سورية ولسان

رأس مال ثابت واحسن دعامة للاعتماد

ولما كانت اصطلاحات الحرية السورية والسبب تؤيد باحلى سانب هذه الحقيقة

بتأسيسها الاعتماد على رأس المال العقاري

ولما كان السواد الأعظم من لحد اسوريين والذين ينحولون رؤوس اموالهم في عقارات مما يند على ضروره بشط لاعتماد اعقاري

ولما كان توسيع لاعتماد العقاري تتبعه يكون عليه نظام التأمينات من المرونة والسهولة، ولما كان نظام التأمينات الحالى في سورية - من بعضاً وكات حكمه قانونية مشتتة في بعض خصوص عديدة بتصادب الآراء في تأويلها

ولما كان القانون العثماني السابق ذكره وهو المني هنا يتنوع خاص من شأنه ايجاد عقبات في سبيل تقدم الاعتماد العقاري سواء كان في المدن ام في القرى لضيق نطاق احكامه وعمومه - لم يجد فيه ثمين حديد شديداً ولم يغير حكمه بينه وبين بيع الاستغلال والرهن وبيع الوفاء

ولما كان لمصلحة الاداري اجمع ان ليوم محتلاً بحث لا يأمس معه لدش على حقوقه لما يراه من النواقص في معاملات الاعلاء وعيد

ولما كانت الارمة لافصديه شتة في وقت حاد في سورية وليس توجب اتخاذ تدابير سريعة

ولما كان تنظيم المعاملات لمصلحة تنظيمها يترب على اصلاح الحالة العقارية الامر الذي يقتضي تساعته والحارة لاسه من عظيم ووتب الحالة الحاضرة

ولما كان المستطاع قل ايجاد الاصلاحات المذكورة بتدراك حيل نظام التأمينات بعض التدارك ومتابعة تنظيمها وفقاً لاصول المعايير الحديثة

وبناء على اقتراح السكرتير اعم وموفقة مدير ادارة ورئس لمباحث التشريعية ورئس لدوائر العقارية

فرر ما ياتي .

## الباب الاول

في معاملات الاعلان والرهن وبيع الاستغلال وبيع الوفاء وتمت  
ان تقع على الاموال غير منقولة وفي بيدها في سجلات ثابتة

## الفصل الاول

المادة الاولى - ميل وبيع مبيع دور ثابت في ايدي موظفي الدفتر حاشية  
وهي ودهد من موافقة المالك ودهد من موافقة الاستغلال وبيع الوفاء  
في تجري على غير حقون حاشية ودهد من موافقة المالك  
مادة ثانية - لا تضمن حقوق المالك في الرهن والدفتر والوفاء ولورضى المتعاقدين  
لاستغلال تمت حقوق ماله في دفتر رهون

مادة ثالثة - لا يضمن ماله ولا تمت حقوق ماله في دفترين الاولين وثانية لا  
معدل تجري مأمور دفتر حاشية لم يكون له من حصة على الدفتر وفقاً لاسول  
التحقيق لاداره على لا يرق ثمانية نفقة وعمما اذا كان القيد المطلوب لا يختلف عن  
القيود المدونة في دفتر رهون ومصوب دفتر ضبط

المادة رابعة - يضمن ماله حقوق ثالثة في دفتر رهون وفقاً لاسول المواد الاولى  
والثانية وثالثة من هذا قرار

مادة خامسة - يضمن حقوق ماله من ماله مستعدة في دفتر رهون في ان  
التمى ويطرأ عليها:

تعبير وتكون حصة حاشية حاشية على حقوق حاشية في

## الفصل الثاني

في عقود

لمدة السادسة عشر على ما مقرر في دفع حده ان يكون منهم

(١) دفتر رهون دون فيه من عقود من ستمين وربع استعمال و...

و... (٢) بحسب تاريخ و... من دفع حده من حدود توجب

١ - تمثيل غير قول المطلوب عدد مرة دفتر مسطحة مدني و... عدد و...

آخر تعديل .

٢ - دلالة على نوع الحق المبدع من ضمن و... استعمال و...

و... و... في دفتر رهون .

٣ - دلالة على نوع الحق الذي هو موضوع قيد من ضمن و... استعمال و...

استعمال و... و... في تعديل و... الحق

٤ - قيمة مقرر وحده . رتبة ومشتملة وحدوده و... ان يكون محدود

واحد وهو ثلاثة ايام او اربع او موقع غير ان يكون من شارع وقرية و... و...

او مدة مسجلة وسحق مع حال حاله حاضرة

٥ - دلالة حسب لاقضاء على مبلغ الدين ومعدل الفائدة والعمولة اليومية

ويجب لقراري ان لا يحق فيها و... المدفع ومصلحة والشرط في حق ع...

للمعاقدون ( مثل شروط الفسخ والتعويض عن الدفع قبل الاسحقق وعيب حق التصرف

و... ايضا نوع الدين وشروطه حدا عن لسد وقرار المدين و... عن تصحيح

المتعاقدين وكذلك الشروط خصوصية الواجب فيها مع الحق الاصيل ( رتب ... )

٦ - هوية المستقيم ( الدائن او الوكيل ) على ... اذا كان القدر ... وقبل صاحب

اعبر المنقول صريحاً بأن يطلق للدائن في أي وقت كان وبدون رتبة أخرى تحويين الدين  
أثبت في القيد في شخص آخر واشتراط أن يكون الدين باسمه له يجب درج  
ذلك في دفتر الرهون .

٢ جدول مرتب على الأروى الأربعة : المدعيين ، المدينين ، المدينين ، المدينين  
منه لات أي شخصهم وقد ذكر في ذلك الجدول .

ثم بعد ذلك الرهون وفقاً للشروط منته في لفظة الأولى من هذا الجدول

أ تاريخ المعاملة

ب نوع الحقوق المعقدة

ج قيمة الدين

د سلسلة في سجل الرهون

٣ الجدول الثاني من دفتر الرهون مكن من معرفة مدى لاصلاح  
على حكمه . . . . .

٤ الجدول الثالث من دفتر الرهون مكن من معرفة مدى لاصلاح  
و من بعده . . . . .

٥ الجدول الرابع من دفتر الرهون مكن من معرفة مدى لاصلاح  
و من بعده . . . . .

٦ الجدول الخامس من دفتر الرهون مكن من معرفة مدى لاصلاح  
منقول . . . . .

٧ الجدول السادس من دفتر الرهون مكن من معرفة مدى لاصلاح  
الملك . . . . .





اذا كان المتعمدون من هؤلاء الكفرة ولاعتراف بمضمون الصك يجري امام السلطات المذكورة علاه بخصوص شهود من مدعى حاشى الصك بمصوبه شهادته وشهادة السلطات بصحة ذلك لا يرى ومنع صك مع شهود .

إذا كان القاصي وخصمه في عين عدل من بني عترة فهو بذلك محمل اسم  
و شخصية و محل إقامة حقه من وجهه و شهادته فبذلك شاهدان  
مرفعا حائزان الصحت مدكورة لاه

معهده به معصومين في حكمه تعالى في عيش الابرار وراحت و معبود لحرره  
في البلاد الاحية اذا كانت الامم ت معصمه مصدقه و كان اصل و معبود  
معهده محبوه على لافوت و مصدقات معوجه في عو بين له معده لآخره واتي  
دوم كقول مصنفه

۱۹۰۸ و ۱۹۰۹

[illegible]

دادہ دوسرے عقد کے لئے جس کو کہ لکھتے ہیں کہ علی مطابق سید  
 اہوں ویکے عداوت کی لاجوں سے جو کہ اس کے لئے لکھی ہیں وہ  
 لکھ کر دیکھو کہ اس کے لئے لکھی ہیں کہ اس کے لئے لکھی ہیں  
 خصوصاً فوراً لکھ دینے میں نہ کو جس کے لئے لکھی ہیں وہ

### في السجل

المادة السادسة عشر - تحدد لأقصيه في الحقوق المكسبه على غير ادمون او حد

بموجب ترتيب القيود في سجل الرهن

المادة السابعة عشر - تجري ... سجل حسب ...

المادة الثامنة عشر - ...

يجب ان ...  
مأمور ...  
ثانية ...  
يجب على مأمور ...  
منه ورسول في الوقت ...  
بالاموال المتاحه المستحقه ...

لا يمكن ...  
اللائحه ...  
المادة ...

(أخرى) دون ...

يوقع مأمور ...

مع حب ...

المادة ...

الصعد ...

مادة ...

المتقون ...

## الفصل الثالث

في عام ١٩٥٥

دد. ۹ و مشور — علمی قیوداتی — هور —، علی مستند و حکم

١. من قديمه يصار إلى عدم صلاحه في كل حال

دہلی و ایشیائی مکتب ہندوستان، دہلی، دہلی، دہلی

[illegible][illegible]

امامہ ، حمہ و مشرور - علی بن ابی طالب

۳۲ و ۳۳۔ حلقہ علی مغربی، کابل، لاہ، اسلام آباد، لاہ و کراچی۔

سختی ایشون و قوتش محبوب پادم خیر و

ماتہ خُصہ و حشرون    تُوْر حِمْیَر لاءِ وِجہ مں مَور    بدویر حنہ علی

سید و خواجہ دکنی ساجد علی مسعودی، +۱۸۰۴ء کو لاہور میں پیدا ہوئے۔

• • •

عدد ادله و مشهورات من مآثور و مسموعه شخصیه عن لاصد و ابی

سید محمد شاه حیدر علی و فرزندانش : و دو فرزند و دو فرزند و

قص في علم وحديث و لا و في منطقة من حسن ربه و حسن عسل و عسل

والموقع مهم جداً، من رقص حره الجبود في العائلات او لاجل المصداق الحره

بعد تنعيم المعاملات القسرية

## الفصل الرابع

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

أما هذه سبعة ، المشروحة — على كل مسمع و شخص ثابت أو متحرك يطلب  
حرا ، فيد باسمه في سجن أرواح ، من حارياً ، ومنه محذور في مركز منطقة المقربة  
السكان في المير المنقول ، ومنه كان محذور ، ومنه حقيق في ثبات المنطقة ولا فصل مدر  
وسمع صادر عنه ، ومنه كان محذور ، ومنه حقيق في ثبات المنطقة ولا فصل مدر  
الحركات بحروفه

## الفصل الخامس

الخطاء - ما لا يتفقون عليه من مذنبات - و ما لا يجرى له عقوبه

[illegible]

لجنة الشئون العامة  
جامعة القاهرة  
مصر  
شروط صورة

مسند طبرانی و نسیم عن فیود سعید برهوت

المادة الحادية والثلاثون - تتم هذه الاصول في عطاء الاستعلامات والمستندات  
المصوص علم في المدين ٢٨ و ٢٩ في لادوات عمومية. غير ان لمعلومات والمستندات  
التي تطلبها الادارة المذكورة لمهمة عمومية او لخدمة المصلحة تعطى مجاناً

المادة الثانية والثلاثون - ان طلب الحصول على استعلامات او على صور مستندات  
صمن لشروط في مواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ نسف مكن نسبها رساً او ارسالها صمن  
غلاف مضبوط في أمور بدمرجه دي صلاحه و ايد عها احد اقلام الدفتر خاة في  
سورية وس

وهي هذه حال على أمور لدى وديع طلب انه ان يحوله في مرجحه الايجاني

المادة ثالثة والثلاثون - صم صك كنة وحن ان يدكر فيه صراحة نوع  
المعلومات او صور المستندات المطلوبة حصول عليها وهوية ومحل اقامة المستدعي تخضع  
هذه الطلبات لنظام التمه

المادة رابعة والثلاثون - سوفى عن كل صورة مسند و معلومات معطاة من  
مأموري الدفتر خاة رسم تتراوح قومه بحسب تعرفه معينة في الجدول الملحق بهذا  
القرار (١)

المادة خمسة والثلاثون - تؤخذ نسخ و معلومات من قلم الذي اودع اليه  
الطلب غير ان للمستدعي حق طلب رسمه ان محل قومه و قومه هذه حال ستوفى  
فوق لرسم لمؤدى نفقه لارسال بحسب تعريفة لمراسلات اخصوصيه

مادة السادسة والأربعون - كل ما في هذه المادة من مخرجات و  
السندات المعقدة في حكمها حتى يتم.

### مادة موقفة

١ - و قد وجد عند تدقيقنا في حال من الأموال في كور معمل شاذة  
المشروط في بقوتها من ١٢ في ١٢ في ١٢  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
و قد وجد عند تدقيقنا في حال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم

٢ - و قد وجد عند تدقيقنا في حال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم

(١) - و قد وجد عند تدقيقنا في حال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
بأنه لا توجد في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم  
للقوانين في هذه الأموال من مخرجات حتى يتم

مجلسه اول و دوم و ...  
قرار شد که ...

ماده پنجمه ...  
...

ماده ششمه ...  
...  
...  
...  
...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...



## القرار رقم ٣٢٩٠

موضع نظام لشركات مروض افريقية

ان المقوص السامي للجمهورية الافريقية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية مرسومي الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

وفي ٣ ايلول سنة ١٩٢٦

وساء على اقتراح امين السر اعلم

مردوداً في

## الفصل الاول

شركات مروض افريقية

المادة الاولى — يحق لشركات مروض افريقية الحائزة على الرخصة مضمومة

ع. في ٦٣ من المردود عدد ١٣٢٩ صادر في ٢٠ آيار سنة ١٩٢٢ ر.م. في  
الدول المشمولة بالاستداب الفرنسي مروض من اعمدة طويلة وقصيرة مع سهلات و  
بدون استهلاك على عقارات في المدن و مري وفي خارجهم ضمن الشروط المحددة في  
الاحكام التالية التي تطبق على الشركات المرحضة لها سواء وعلى شركات التي رخص  
لها فيما بعد .

المادة الثانية — مع الرخصة الموضوعة في ٦٣ من المردود عدد ١٣٢٩ المذكور  
اعلاه كتاب من المقوص السامي ويمكن اعطاء هذه الرخصة للشركات سواء كانت  
مقترضة او فارصة .

تبقى الرخص المعطاة سابقاً معمولاً بها دون ان تخضع ذاتها الى مزاولة

اخرى .



## الفصل الثالث

قروض شركات مدونين عادية

## الفصل الأول

مادة ١٠٠

مادة ١٠٠ - لأحد مدونين عادية شركة مدونين عادية لا يمكن أن  
ويستحق له من الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة  
من رأس المال وهو أنه لا يمكن أن يستحق له من قبل الشركة من قبل الشركة  
هذا مستند.

مادة ١٠١ - لأحد مدونين عادية شركة مدونين عادية لا يمكن أن  
الملك.

مادة ١٠٢ - لأحد مدونين عادية شركة مدونين عادية لا يمكن أن  
سواء كان في الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة  
نحو ذلك من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة  
يكون له من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة  
مادة ١٠٣ - لأحد مدونين عادية شركة مدونين عادية لا يمكن أن  
المادة ١٠٤ - لأحد مدونين عادية شركة مدونين عادية لا يمكن أن

١ - لأحد مدونين عادية شركة مدونين عادية لا يمكن أن  
عن هذا المادة من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة من قبل الشركة  
الحقيقي لا

مجلس لایحه

ب. در مورد...

ج. در مورد...

د. در مورد...

## الفصل الثاني

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

طالب البيع مدس ترسل في مد ثمانية مائة كاملة سنة استطاعه مورد ترسل له استمدعه  
طالب البيع مدس ترسل في مد ثمانية مائة كاملة سنة استطاعه مورد ترسل له استمدعه  
مدد لستة عشر مدس في كل الاحوال حتى مشري يدفع صندوق الشركة  
في لاسم ثمانية مائة ملى البيع بالمدس مع لافض سنة وجمع المدس لمطوبه طارعم  
كل عتراض او اختلاف من قبل مدس في مدس ولا مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
طابو لصدرو من حره مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
لمدد سماء عشر مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
الشركة فيما يتعلق بالرهن الا بمقدار قيمه .

## القسم الثالث

حجر مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس

لمدد ثمانية عشر مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
التبديد امصوص عنه في حكمه مواد مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
المرهونه على مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
موجب قرار صدره دمس حكمه مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
ايام من تبليغ مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
الدوائر مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
شاد .

لمدد ثمانية عشر مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
آخر ملع لارادات و تحصيله مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس مدس  
وهو ان الشاير واستدريف امفقه . ستعمل مدس لامبار حالا بعد دفع مدس مدس مدس

المدة حائط العقار ولدت اصلاحه واندرو لرسوه الحرية في جباية الضرائب المطلوبة من العقار

مدة العشرون سنة اذ حصل خلاف بخصوص حساب الخراس القصص في وقت المحكمة في ذلك كما لو كانت ثبت في مسألة حرته

## القسم الرابع

### حكام خصوصية

المادة الحادية والعشرون — تخضع لرسم ائتمنة لقروض التي تعقدتها شركات مروض حذرية احتره على رخصه ومحصر لتصرف وعبد لقيده يستوفي هذا رسم مرة واحدة مهما كان عدد نسخ عقد او محصر تصرف ، تنفي القيود المحررة في مكتب العقاري المخصص لها من دفع رسوم ومكوس نقل ولقيده على ، تخضع لدفع رسم لسي قدره ربع بالالف من مبلغ الرهن

## الفصل الرابع

لعمليات الاخرى التي تقوم بها شركات قروض اعقاره

المادة الثانية والعشرون — لا عدد شي في ذحكام المعمول بها اي يحقق بموجبها لاي كاتب ان يقرض الاشخاص المقيمة العمومية (كالدول والبلديات الخ) ومؤسسات القروض الزراعية .

المادة ثالثة وعشرون — ان لاملول اي تسحصل عنها شركات القروض لعقارية المخصص بها بواسطة صدار سمات في راضي لادول المشمولة بالاسماء القرضوي ولا

يمكن ان تستعمل في غير عمليات القروض المتدارية محددة في هذا الفرع الا  
لتأمين دفع .

١ اقروض المعقودة لاشخاص ممنوعة عمومية

٢ قروض وبيع لاعتمادات مؤسسات مروض زراعية والقروض العقارية الزراعية  
مقابل العمليات التي احرم هذه المؤسسات - شره مع ضمانها - يجب بصورة حارية ان  
تكون نتيجة هذه قروض على رهونات و ضمانات لمقبضة اولاً باسم شركة  
اقروض زراعية ( وامروض موزعة لزراعية ) الى شركة القروض العقارية .

## الفصل الخامس

حكماء محله

المادة اربعة وامشرون - تدوم من تاريخ شره هذا اقرار يجب على الشركات  
التي تزع في الحصول على ارحمة امصوص بها في المادة ٦٣ من القرار عدد ١٣٢٩  
تاريخ ٢٠ دار سنة ١٩٢٢ ان ترسل الى المروض - مي حسن لسبح من قوانينها - يجب  
ان تحتوي هذه القويين على اسماء المحدثين ببيع لاملالك الممكن رهها واقبمة  
التي يجب تخصيصها ووجها الحد الاقصى للقروض التي يجوز معها شكل مقترض والعريقات  
المتعلقة بحساب الاقساط السوية و شروط التي تخص لها بسدد لدن قبل الاستحقاق .

## الفصل السادس

الاعلا و مشر

لمادة الخمسة وامشرون - يجب على كل شركة من شركات القروض العقارية  
المرخص لها والتي مر كرها في الدول المضمولة ، ان تدن ن قسم عمها ن سدين مائة





مسحة عن النسخات المذكورة في المذتين ٢٥ و ٢٦ اعلام او ان نكلو حدا حد هذه  
النسخة . لا يجوز لسديري هذه الشركات في مركرها لاساسي او في مراصكرها  
الفرعية ان يرفضوا تصديق على مطابقة هذه النسخ للاصل الصادر من مركر  
الشركة .

## الفصل السابع

المقومات

المادة الثامنة والعشرون يمكن ان سبب كل مخالفة لاحكام هذا القرار  
سحب الرخصة .

المادة التاسعة والعشرون من السر العام مكاف بمعد هذا القرار

بيروت ٢٣ ايلول سنة ١٩٣٠

مفوض - مي - وكاة

تبرو



تطبق لقواعد المذكورة علاه على اء عقد حق عبي حار على عقار غير عقارات  
المثل بطرقه الفرع .

المادة الثانية — ان الوعد ببيع حق عبي عاري تولد منه حق عبي ويخص هذا  
الوعد لاحكام القرار عدد ١٨٨ مذكور علاه لعلقه بتسجيل و عبود الموقته والترقين  
وتتعلق بوع خاص المادة ١٠ من هذا القرار على تحويل الوعود ببيع وخصوصاً على  
تحويل الوعود المحررة لأمم وشدود عن احكام المادة ١٩ من القرار عدد ١٨٨ المجري مرور  
المرن على لقبه لتعلق بالوعد ببيع عند ما تهي مدة الخمسة عشر سنة المنصوص عنها في  
المادة ١ من هذا القرار

المادة الثالثة — ان الوعد ببيع ملكة عقار عن الواعد من ان يقتل عن العقار  
او ان يجري عليه جفاً عيباً غير من و ذلك في حال ائمة المغطاه للشخص الموعود  
ايصرح باختياره

المادة الرابعة — الحق الوعد ببحري رهناً من ائمة في حال هذه مدة خمس  
لكن ارهونات لمشاء على هذا شكل لا يمكن ان يكون عنه دون حقوق الشخص  
الموعود واذا صرح هذا الاخير بعبده وحدث من حره ذات تارة ومن بين ثمن  
اسع والعقار لرهونته وببحري عدته حقوق له ثمن بمرهين على هذا ثمن كما  
هو منصوص في تطبيق برنات معين وقد تم بين ١٦ و ١٧ من مرور عدد ١٣٢٩ اصاد  
في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٢ .

المادة الخامسة — ان الوعد وخصوصاً ببيع مبددة في المدين ٣ و ٤ لا يصح  
مكناً الاعتراض من عبده وانشاء من من لا بد من مبددة في سجل ائمة عري  
طبقاً للمادة ١٠ من قرار عدد ١٨٨ اصاد في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ من من لسجل رئيس  
المكتب العددي من من تسجيل اذا خلا السند المقدم له من ذكر الثمن والمدة

المفق عليه ومن اسم وعمود شخص موثق وذكره في (الامر) عند اللزوم .  
يجب ان لا تذكر جميع هذه المعلومات في قيد السجل العددي والا يكون امين السجل  
مسؤولاً شخصياً ضمن الشروط المحددة في المادة ٩ من مرسوم ١٨٨

لمادة لادسه - اذ جرى من ديوانات بين تسجيل الوعد بالبيع والتصريح بالاختيار  
ولا يكون دفع المشتري من مقدار رهن مسجداً لا اذا دفعه يد مأمور السجل عند  
لاقتضاه - بيع للمقدار - حراً - ويجوز هذا مأمور حق بوضع ثمن صفة المادة ٤ من  
هذا القرار ولجميع الاحكام المشار اليه في هذه المادة الاخرى .

المادة السابعة - د رخص ائتم في حلال هذه الاحكام - في دعوة مشتري لعقد  
وتسجيل سند بيع ائتم فيجب على مشتري هذه قطعة على مقعده - قيد في مامور هذه  
لمدة ما يلي

١ - ان يصرح بصفحة في هذه المدة المذكورة بالبيع ورئيس المكتب العقاري  
عن رعيه في تصريح بحدوده .

٢ - ان يقدم للمحكمة خلال المدة عشر يوماً في تصريح الاحكام طلباً العاية  
منه الحصول على حكم بحدوده - تصريح ائتم فيجب ائتم رئيس مكتب المقاري في لدعوى  
المادة الثامنة - على رئيس مكتب مقاري ان يجري الفراغ النهائي على طلب  
المشتري حالاً عندما يصح الحكم الصادر باحراز الفراغ قطعاً  
المادة التاسعة - امين السر عند مكلف تصدده مرسوم

بيروت ١٥ حزيران سنة ١٩٢٨

المفوض السامي

هـ سو



هذه لأبصاحات في جدول اتحدد موقت وفي وراق العسط)  
 ت — اخذ السندات واثبتت لمرة من قبل لمدن باحقوق والمعربين واصحاب  
 الاملاك مقابل وصولات يعطيهم ، هـ وتنظيم اصداره لكل عقد  
 ث — سل هذه لاصدارت في رئيس اللجنة

ح - عصم ايمان لومة المصوب ، علي في المادة ٢٧ وتقديم هذه البيانات في  
 آخر يوم من كل اسبوع في رئيس اللجنة وعلاوة على ذلك يجوز ان يتدب رئيس  
 اللجنة هذا الكاتب لمرحاض حسب المادة اعلاه لاجل تحديد مناطق الاملاك في كل  
 منطقة عقارية وتعيين تاريخ لاشارة لتحديد لموقت في كل من هذه المناطق وهذا الخصوص  
 تترك الحرية الواسعة في انتقاء اوسائط الارزاع الى الكاتب الذي يجب ان يكون  
 همه ايجاد الاسراع في اتخاذ لعمدت الاولية باسظم  
 وبعد التام اللجنة تنعصر وظمة الكاتب فيما يأتي:

اولاً — اعطاه معه معلومات الارزاع لايبصاح لاحالات المتعلقة بالحدود  
 ثانياً — حراء لحيقت تنمية لمرحاض من قبل اللجنة المذكورة تحت ادارته  
 واعلان لمررت والاحكام وفقاً لاحكام مدون  
 وعدد روم معين مطابقة الخطة ، ووجه معقرارات لوجه او عدلرزم جراء لعمال فيه  
 واورر وقسمه و لعمال لعمال هـ امهندس كاهن حرية ويكون ذلك قرار من  
 اللجنة على انه لنحق للكاتب المذكور ان يمدد على مسؤوليته مهندساً من الموجودين بمعينه  
 لكي يقوم باجراء الاعمال المكلف بها .

ثالثاً — تشكيل سكرتيرية اللجنة لتوزيع الاعمال والمسؤوليات ما بين رئيس اللجنة  
 وكاتبها . ان موظفي السكرتيرية قسمين .

الاول — يشمل المهندسين لموضوعين تحت تصرف الكاتب والثاني يحتوي على ما







في كثير من نجمات الدور وفي بعض القرى قد وضعت اشارة صليب او دائرة  
يقطعها خط الى قسمين للدلالة على الحدود و المحذور في تشكل نهاية حدود المقار  
او القرية في هذه الحالة لا تشر الى هذه الخط على خريطة لمومية نفس الاشارات  
المنطق عليها او المستعملة لاجل تمييز الحدود بل يدل على هذه النقطة صاب صغير عريض  
الاطراف ولا يجب ان تذكر هذه النقطة في حدود هذه النجوم بل بمثابة نقطة فقط  
لاسيما لا يصح الا ان يكون شرت نامة عام بخط حارضة حدود

ان الحدود المذكورة من سطح واحد و وحد و غير ذلك من اقسام ثلاثة تدكر  
في اوراق ضبط التجديد على صورة الآتية

من التخم رقم ..... من الخمد المتكون من ( نوع الحدود )  
عائد الى القطعة رقم او ( مشترك مع قطعة رقم ..... ) القطعة الناجمة من كذا  
( ارقام القطعة المتخمة ) وفي الخمة اي لا يوجد قسم الحدود بل فقط يكون ايراد على  
الصورة الآتية

من لقطه رقم ٠٠٠٠ او لقطه رقم ٠٠٠٠ نج و

من لقطه رقم ٠٠٠٠ الى لقطه رقم ٠٠٠٠

٧ - قرارات اللجنة

١ - المادة الخامسة من مرسوم رقم ١٨٦ الصادر في ١٥ آدرسه ٩٢٦ نصي الى  
اعمال اللجان الدائمة والخصوصية تكون في وجه د حزب مخصوص ليس اللجنة وعصوم  
الاعصا، ولديه من هذه الاحكام هي حسب احكام في لائمه ادارية ولديه  
المنصوص عليها في اقرارين رقم ١٨٦ و ١٨٧ وهذه الاحكام لا تغير قانون  
المحاكمات الحقوقية فيجب ان القانون في سول المحاكمات لا يمكن ان يحدد حله لا  
بحصور كافة اعصاها وعلاوة على ذلك لا يصدر حكم لا بكثرة لاصوت وفي هذه

الشروط مع قرار اللجنة عند الت في لأدلة : لا عر من ثمة حكم يصدره كاه لا عضاء  
بأكثرية الاصوات . وبالعكس في التصديق تبسيط على ورق البسيط المنظمة من  
قن كان النحة هو ثمة معاملة : . وهذه معاملات تمكن ان تتم حسب الشروط  
المنصوص عليها في قرار رقم ١٨٦ . مقدمه ان كركر ان صوت ابرئس له الارحية  
اذا تساوت الاصوات

٨ صلاحية المسددة من لجنة وحاكم .

ان الصلاحية المتبادلة ما بين اللجنة والحاكم شرعية محددة بموجب ٢٧ و ٢٨ و ٢٩  
و ٣٠ و ٣١ من قرار رقم ١٨٦ المذكور اعلاه . فبموجب الصلاحية الممنوحة للجنة  
التي هي : ا- سلطة الاجازات . ب- اصدار القوانين . ج- سلطة الصلاحية الممنوحة للجنة  
حيثما لا يوجد شرط محدد في المادة ١٠٠ من الدستور . د- اصدار القوانين . هـ  
محكمة وحاكم صلاحية هذه ان لا يحد من سلطة حاكم في كل ما يتعلق بمصلحة  
وعامة هذه السلطة . في كل ما يتعلق بالسلطة . هـ - من كل الاجازات . ز - في كل ما  
يتحدث قبل حتم من المادة ١٠٠ من الدستور . لا يحد من سلطة اللجنة الخاصة وهذه  
لصحة نهائية صلاحية حاكم شرعية من حيث : ا- سلطة باعمال التحدد الموقت للاملاك  
الى تاريخ اتمام عمليات تحديد وحرر الموقت في المصلحة . ب- اصدار القوانين . ج- اصدار  
وتسوية لا يحد من سلطة حاكم شرعية . د- اصدار القوانين . هـ - اصدار القوانين . ز - اصدار  
محليات التحدد من حيث : ا- سلطة المصلحة . ب- اصدار القوانين . ج- اصدار القوانين . د- اصدار  
شأن رئيس على ان لا يحد من سلطة حاكم شرعية . هـ - اصدار القوانين . ز - اصدار القوانين . ح - اصدار  
رئيس حاكم التحدد وحرر من حيث : ا- اصدار القوانين . ب- اصدار القوانين . ج - اصدار القوانين . د - اصدار  
السلطة الخاصة سلم المعاملات حرة فلا تملك الاحتمال وفي الاحكام رقم ١٨٦ مقدمة  
ان كركر واطلق حاكم هذه الحقوق لا عر من ولا يحد من

فلا اعتراضات ولا ادعاءات لمسئمة من قبل المندس أثناء تمديد الحديد لوقت  
ومن قبل اللجنة أثناء تصديق مصر في ميثاق اللجنة أثناء قيامها بعمل في مناطق  
استقرارية لكي يعود إليها معاً على أن اللجنة مكنت في مصر لأحد أن يبعد عن وجه  
السرعة جلسة استثنائية

٩ صلاحية اللجنة بشأن لأحد ١٠ و١١ عدم عرضهم على صلاحية  
اللجنة .

إن لأحد يكسبهم حسب حكماء ٣٠ من مريد مسكوكو رقم ١٨٦ عسدم  
الاعتراف بصلاحية اللجنة من دخول في دعوى ويكسبهم حسب من تمسك إلى المحاكم  
ذات الشأن في حالة عدم وجود الاعتراض من بعد ولا حتى يدي يعترف بصلاحية اللجنة  
حسب الشروط المذكورة في بادي الأمر لا يحق له عدم الاعتراف فيما بعد غير أن  
الاجنبي الذي لا يجري على حقوقه في عرض من عرض له عدم الاعتراف عند حدوث  
الاعتراض أثناء جلسات اللجنة وعدم صدور قرارها حتى لا يكون ذلك في حرم من  
اللجنة المذكورة كما لا يجوز خصم من خصمه بأي شكل من الأشكال  
١٠ استئناف قرارات اللجنة وعرض من غير

أ أن قدم عدد من المحاكم الحقوقية معقبة دعوى تصديق على  
استئناف قرارات اللجنة في كاهه لا يجوز أي لا حكماء قرار ١٨٦٠ استئناف كل  
استئناف بدون سند وعدم مائدة مع ما قرر اللجنة خصم من عدم تصديق على  
تخصر لا يمكن استئنافه من محكمة الاستئناف وبعد عن ذلك من لأحد حكماء معقبة  
تشكيل هيئة محكمة الاستئناف بالطريق في ذلك لأحد في مرمه وم في مدعي  
صلاحية اللجنة .

ب - على اللجنة قبول الاعتراضات والادعاءات بعدمه قبل فصل الأعمال في

امطقة مقدره دله انكن فوه انكم كنست نداجه القطعية

وكن على حكاك - مع من شروص كل بادهي تي تقم بعد مصيبتين  
من ناحي قفل علي احمد و تحريز وفقاً دده ١٧ من مرد ١٨٨١ صادر في ١٥  
آذار ٩٢٦ وي تعلق بالادعاء ولاعتراضات تي بادت في امرها قرار من  
اجته .

١١ - صدور قرار من احمد و تحريز

على دژه لاحد من صدور من احمد و تحريز ولا يوجد من  
الخروج من فوه حق مدعيه في حقه وجود سموات سيد قرار رجوع اي رأي  
رئيس دي بدها هدا حري .

١٢ - صلاحه بدها من اجته و مدعيه

ر حكاك - دده ٣٦ من رقم ١٨٦ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من اقرار  
رقم ١٨٧ مدكو من صلاحه من صدور من احمد و تحريز في سماع مقود  
معد و معاملات حري ولا تعلق و سحله .

وان اجته كنست هذه صلاحه صورة فوه بدها من احمد و تحريز لموقت  
و حري كشوش شل هذه صلاحه من على رئيس اجته من بدها من احمد و تحريز  
قايح من بدها من احمد و تحريز على دژه التمسك من لا حري دي  
بدها من احمد و تحريز من احمد و تحريز في دژه بدها من احمد و تحريز  
حري بدها من احمد و تحريز من احمد و تحريز على بدها من احمد و تحريز  
تعلق بدها من احمد و تحريز من احمد و تحريز من احمد و تحريز

و كل لا بدها من احمد و تحريز من احمد و تحريز من احمد و تحريز  
تعلق من احمد و تحريز من احمد و تحريز من احمد و تحريز

المعاد وفقاً لأحكام قوانين ومصادات الطور وسمي في رسومه في القانون  
ومعاملات مراع ولائق التي يجري بمقتضى مرسوم الحاكم شرحها شرح خاص في  
مقتضى الحكم ثم ان حق الاستعانة في ذلك في سطره شهود ووجوب صكوك او  
سندات يقتضي ردده بحسب حكمه الامرين رقم ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ في قوانين طاعون  
اما المعاملات التي يجري بمقتضى مرسوم الحاكم شرحها شرح خاص في استغناء الحكم  
الاسمية وتدون وفقاً لأحكام المواد ٤٨ و ٤٩ من القوانين ١٨٨ و ١٨٩ بحسب تأسيس  
استعمل عقاري

١٣ - بين الرسوم وحسابها من قبل جهة التعداد والتحرير .

ب - رسوم و حصة سندات لها في معاملات مدنية خاصة في حيزها في التعداد  
والتحرير هي كما يلي :

١ - اذا كانت تلك المعاملات قد حثرت قبل مباشرة اللجان يكون اجراؤها من قبل

دائرة التملك وترتب عليها رسوم مخصوص عليها في قوانين خاصة

٢ - اذا كانت تلك المعاملات قد حثرت بعد صدور القانون على المحضر يكون

اجراؤها وفقاً لأحكام مرسوم مرسوم في رقم ١٨٨ و ١٨٩ وترتب عليها الرسوم

المنصوص عليها في هذا المرسوم .

٣ - اذا كانت هذه المعاملات حثرت في عامه بعد ان بالفعل فانه يوجد محالاً لا بد

الخاصين في ذلك

٤ - ان يكون مطلوب من هذه المعاملة حراً فراجع جديد

ب - ان يكون الامر معاملة شئت معاملة قد حثرت في قانون ١٨٨ في سنة ١٩٠٦

تسجلها حسب الاصول ا مثل تعديل وقع فعلاً في سنة ١٩٠٦ في سنة ١٩٠٦ في سنة ١٩٠٦

صك عادي ١٠ - الج في حالة الاذن في تلك المعاملات كافة رسوم وطرح

ويجري تسجيل هذه العملية بموجب قرار اللجنة اما في الحالة الثانية فانه لم يجر مع الانتقال بيع او فراغ خارج دائره التملك يستوفى الرسم عن الانتقال الاخير فقط واذا جرى بيع او فراع مع الاعمال فمهما كان عدد معاملات الانتقال والفراع والبيع لا يستوفى سوى رسم التصرف بلا سند ويكون التسجيل حسب قرار اللجنة

#### ١٤ صحة السكوك العادية او الوثائق القديمة

عنا ان العادية هي تأسيس الملكية وتمكين وصحة الحق لعيني او الحالة لراية فانه يمكن قبول جميع السندات المستوص على في القبول المدين وفي اصول المحاكمات المحقوقة وللسكوك العادية التي هي ثمانية دليل حطمي دحلة ضمن هذه ايدت فاللجنة التي يطلب منها لت في معاملات حرت اسسداً على هذا نوع من السكوك يجب عليها ان تستعين بالقواعد الآتية :

اذا كانت القضية تتعلق بمصدر من نوع الملك تصرف فيما ان لصاحب الملك الحرية سامة بالتصرف بحقوقه فاصك اعادي هو صحيح بالنسبة للطرفين العاقدين فالغاية من التسجيل الاحري في مثل هذه الحالة يست لالاعلان هذا العهد بالنسبة للشخاص لآحرين وبأمين حده لرسمه او حسب دفعها للحكومة .

واذا كان الامر متعلق بامس اميريه التي يطلق بها حق التصرف فيجب ان يصدق الفراغ من دائرة التملك الي تمثل لدولة فينتج عن ذلك ان الصك العادي الذي يقدمه الطرفان في هذه لقصة بقصه ركن اسامي وهو قابل للمسح .

ومع ذلك فيما ان العقد الذي يكون قابل للمسح نسب نقص بصديق شخص ثالث ذي املاقه لا يكون باطلا مشرة وبمكن ان نصير صحيحاً اذا صادق عليه ذو العلاقة فيما صدق اللجة في غوره مقدمه دائرة التملك والمجلس الاداري لها الحق بصفتها ممثلة للدولة لملكة ارفه الارض الاميريه ان تصدق على الفراع المقعود بين الطرفين

وتقرر تسجيله . وفي هذه الحالة يجب ان يصدق في سيرة حياته وادبه  
اعتراض فيجب على المدعي ان يثبت في حقه وجاهه حسب قوائم اصوات  
المحاكمات الحقوقية وادبه في سيرة حياته وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
لتقديرات المتلفة لا يثبت في حقه وجاهه وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
اعلى . لا يثبت في حقه وجاهه وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
المكسب بحكم حقه .

١٤ - وفي هذه الحقوق وادبه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
لاجل البت في سيرة حياته وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
الارث وجاهه .

١٥ - وفي هذه الحقوق وادبه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
الشأن وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
لاجل البت في سيرة حياته وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
ان لا يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
المحكمة وادبه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
التي كان يثبت في حقه وجاهه .

وفي كل الحالات التي يحدث فيها . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
الملاقاة من راد وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
باسم وراثته الموقوفة دون تعيين . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه  
الشأن لحل الخلاف او الى المكنت . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه

١٦ - وفي هذه الحقوق وادبه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه . ويجب ان يثبت في حقه وجاهه

عندما نظر لاجد في ... قسمة ... عدد ... قسمة ... حق ...  
 وعند ... ٤٠ ... وحيد ... مع ... في ...  
 في مكان ... قسمة ... قسمة ... قسمة ...  
 ... ...  
 ... في ...  
 ١ ...  
 ...

٢ ...  
 كل واحد من ...  
 ...  
 في ...  
 ...  
 ...

...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...  
 ...

...  
 ...



والساحة يلحقان بالبناء لاسيما ان الحوش والطريق والساحة مشتركة الاستعمال التي عليها  
جملة اشخاص بصورة شائعة تؤلف قطعة مستقلة

### ج - المزارع

ان بيت السكن والاحواش والايية المخصصة لاربعة (محلات ومرور ومستودع  
المربات والمكادس والاقية الخ ٠٠٠)

اذا كانت متصلة اما بالاحواش ومحلات وكات من جملة مثلاً لا تعتبر جميعها  
قطعة واحدة وتعتبر ايضاً قطعة واحدة اذا كانت طرقت هذه لايه رربعة من ساحة  
الحوش العائد لدار السكن

وبالعكس كل بناء زراعي يعتبر قطعة مستقلة اذا كانت لايه الماشاة متصلة به من  
بيت السكن، ان بيوت السكن المتعددة الكات في مربعة واحدة تؤلف كل بيت  
منها مع شتلاته قطعة واحدة مستقلة

### ج - دور السكن

يتبر داراً للسكن كل بناء او قسم من البناء محصور هذه مائة ولو استعمل مؤقتاً  
لامور زراعية .

### ح - ملحقات دار السكن

ان الايية المخصصة للسكن والبيوت التي ليست مخصصة للامور الزراعية ا مثل  
المطبخ والحمام واصطبل المربات والمستودعات وكشك والبراق وغيره ٠٠) تؤلف  
قطعة منفصلة عن القطع المؤلفة من بيت السكن والتي هي من مشيخته وذلك اذا لم  
تكن متصلة بالدار المذكورة

اما عرف الصمة (مثل عرف التجارة) حدوده وبعده هي اعمير قطعة مستقلة عن

بيت اسكن اذا م تكن هي وايه تحت سقف واحد وهذا الحال جار ايضاً في المحلات  
المخصصة للتجارة .

### خ - الابنية اقلية الالهية

ان الابنية الصغيرة ( مثل سقيفة ومنودع آلات الستار وحظائر الطيور  
وبيت الخلاء ومحلات غيل ولامران ومحزن الحطب وغيرها ) لا تعتبر قطعاً مستقلة  
هذه دكاكات مساحة كل مئمة قل من سائتي آراء . ان هذه البنايات ترسم وتدحل  
في الخارطة اذا كانت ثابتة ودائمة .

### د - محلات الصناعة وملحقاتها

ان لمعامل ولاسيه بمحسنة الصاعه مثل طواحين ومصانع شرب ولعاصر ( ومحلات  
المصير وغيره ) غير معصلة . لو كانت ملاحقة بدار سكنى حتى ولو كانت بينهما  
مواصلات داخلية ويحب على البنايات اصابعه ان يحدد عدد القطع المسجلة بالسيه للاقسام  
المعد كل منها للعمل خصوصي ( دائره بدار دائرة الواب . مكان مولد القوة وغرفة  
لمصكك ولموافقة والسدائم والمخاطر والمصانع ومعامل مرل والمكاتب والمحارر  
وغرف الاكل وغرف المائدة الخ . . . )

### ذ - الابنية

ان القو وكن سايه تحت الارض لا يملوه به تؤلف قطعه مستقلة من الارض  
المحيطة بها .

### ١٧ ثواب حق الوقف وحقوق الاشخاص الحكيمية

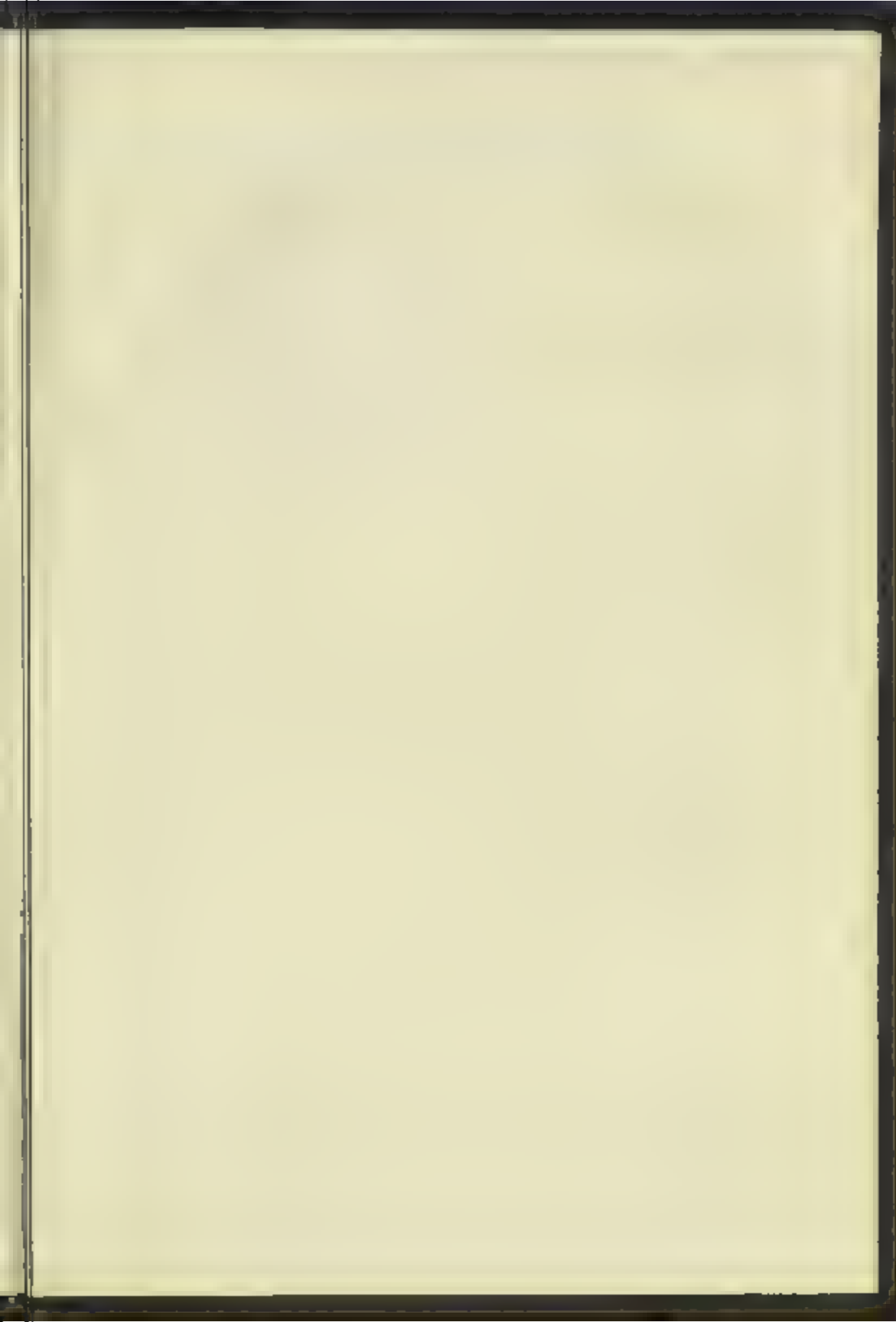
ان حقوق الوقف ثبتت باثر سندات ذات قوة ثبائية ( مكنائمه هانوني وقعة  
مسجلة ومصدقه . اعلاء حامل شرعي مكتسب الدوجة القطعية ، حجة او براءة التولية  
وسوره قيود لغير حاوي لاساسية ) ان حقوق المذعي بها من قبل واصمي اليد على



الإيجار بمصدق من من المحكمة الثانية . . . . .  
في حقوق تامة و كذا . . . . .  
و كذا . . . . .

[illegible]

و در حال شخص حکمی من بعد از حق من لازم استوار الی  
 سیم و در جای که در این کتاب من بعد از حق من  
 حکمی من بعد از حق من در کل حق من و  
 بعد از آن که در این کتاب من بعد از حق من  
 و غیر و غیر





١٤٩٠ سنة



# مجموعه قرارات المفوضين الساميين

سوريا و لبنان الكبير

منذ الاحتلال الى انفسى حتى اليوم

مجموعه

٢ (مقدمة الكتاب)

## ٣ القرار رقم ١٨٦ مع مواده المعدلة بقرار ٤٤

٣ (الفصل الاول) في تسمي عر دوى منهم من مساعدين في حرية والتحديد

٥ (الفصل الثانى) في علاج سمات عر ... تحديد لموقفه ان ولا موال

غير لمعونة وفي حرية هذه سميت .

١٠ (الفصل الثالث) . في سلام مصر تحت ولا موال

١٤ (الفصل الرابع) : في تثيت عمليات التحديد موقت وفي تصفيه لاعتراض

٢٢ (فصل الخامس) احكام حصوصيه

٢٧ (الفصل السادس) : احكام موقفة

٢٩ [الفصل السابع] : احكام جزائية

٣١ [القرارات الملغاة]

٣٢ القرار رقم ٣٩٣٩ مكرر

شأن ..... من ..... من ..... من

٣٦ القرار رقم ٢٩٩ S. L.

عاصي بمقتضى قرار محكمة S. F. في جميع الدواوين الخاصة

الادب لاوري

٣٧ القرار رقم ١٤٤

شأن تصمة لاملات لاميرة وحل خصومات بين كبر

والملوك على جميع الدواوين الادب لاوري

٣٧ ( الفصل الاول ) حدود ..... - ..... -

٣٩ ( الفصل الثاني ) حدود لاملات عمومته

٤٢ ( الفصل الثالث ) شغل لاملات عمومته بوف

٤٤ ( الفصل الرابع ) احكام عمومته

٤٥ ( كتب احزاب في دور مفاوضات سمي وكرامه و مندوب مفاوض السامي

لدى دول سوريا وحل حدود ..... من قرار رقم ٢٢٩ بمقتضى من ينطق في سوريا

احكام القرار ١٤٤ ، لتوضح موعده ..... حسب نصيبها من قبل الدواوين المتاح

اعقارية وموصي شغل الكدسترو تحسه بسجل عند لاملات الدولة عامة





## محتوى

- ٦٩ الفصل الأول احكام عمومه  
٧٠ (الفصل ثانى) اختيار ملازمه دوره ررعه  
٧٠ القسم الاول احكام عمومه  
٧١ قسم ثانى اختيار مع ومندوب  
٧٤ (قسم ثالث) لاجات  
٧٤ (مقره لاول) لاجات ررعه  
٧٦ (مقره ثانيه) مرشي  
٧٦ مقره ثامه حد بعض حالات مسميه  
٧٧ القسم الرابع احكام حرسه  
٧٧ (مقره لاول) موقوف  
٧٨ (مقره ثامه) موقوف  
٧٨ (مقره ثامه) ملاحه بحرس ضغط والتسوية صلحا  
٧٩ فصل ثالث لاجات موقوف  
٨٠ (فصل رابع) موقوف  
٨٠ (قسم الاول) تقسيم حرس  
٨٤ (قسم ثانى) موقوف موقوفه عن مسميه ررعه  
٨٦ (فصل الخامس) احكام تفديده  
٨٧ (كتاب مذكر عام للمصالح موقوفه وملازمه دوره وتعليمات بشأن تحديد  
وحوار ملازمه دوره خاصه)

٩٧ [بلاغ المدونة خاصة للمصالح المدنية وملاك الدولة]. بشأن تعديل التعليمات المتعلقة بمكتبه تحديد املاك الدولة

## القرار رقم ١٧١

٩٥

نحل الاراضي للشاعة

## القرار رقم ١٥٩٨

٩٧

بشأن تطبيق احكام القرار دي . رقم ١٧١ قاضي باقر ز الاراضي المشاعة

## القرار ٣٣٠

١٠٣

بشأن لمخضعة على . لاملان العمومية واسمها

١٠٤ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٠٧ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١١٢ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

عن

١١٥ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١١٧ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١١٩ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٢٦ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٢٧ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٢٨ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

## القرار رقم ٢٩٢

١٢٩

بشأن أعمال نسيث والمسخ ودرس الأبحاث في حسي الدول

واقعة تحت لائتدب

١٣٣ د صورة محضر مسطر ، استلام علامة مسج

## القرار رقم ١٦٣٣

١٣٤

تطبيق احكام المدينين سبعة ، حشود من قرار رقم ٢٩٢ د - دوس دفع

القرية او اميلة مسؤولة مع نصريف في وقت لاطادة

العلامات و الحدود او قص معاملة او لقولة

## القرار ١٨٨

١٣٥

تخصوس اشياء السجل امدى اموال غير المملوكة مع ، و ده بمدة

موجب من ٢٥

## الباب الاول

١٣٦

احكام عمومية

١٣٦ د فصل اول ، سجل حادي

١٣٧ د الفصل الثاني ، في حد ، ومنه د

١٣٧ د القسم الاول ، حقوق امينة مفاديه وسجل ، وحفظ

١٣٩ د القسم الثاني ، اقبود و قعود موفه

١٤٤ • قسم اثنتي عشرم و لا فصل

## الباب الثاني

١٤٥

لا فصل

- ١٤٥ • فصل الاول • • • • • سجل مقاري  
 ١٤٥ • قسم الاول • • • • • سجل مقاري وخرط  
 ١٤٦ • قسم ثاني • • • • • سجل مقاري  
 ١٤٨ • فصل ثاني • • • • • ستة شلة مقود  
 ١٤٩ • الفصل الثالث • • • • • صرعه حر • • • • • سجل و مقود الاحتياطية و الترفيم  
 ١٥٧ • الفصل الرابع • • • • • حكام حاسة شفق • • • • • سجل و ابرق  
 ١٥٩ • فصل خامس • • • • • في مر حده • • • • • سجل • • • • • اوتافق المقارية  
 ١٦١ • الفصل السادس • • • • • في صر • • • • • سورة عن مقود و شهادت عن مقود • • • • • المقوتة  
 ١٦٢ • الفصل السابع • • • • • في مسؤ • • • • • من سجل و رئيس لمكب المعاود

## الباب ثالث

١٦٤

حكام حرثة و احرثه

- ١٤٦ • الفصل الاول • • • • • المقوت  
 ١٤٦ • فصل ثان • • • • • حكام احرثه

## الفرار رقم ١٨٩

١٦٦

المتعلق بتعيين تفرعات تطبق مزارع ١٨٨٥ ، شء سجل امقري للامه ل

غير متولة مع ٥٠٠٠٠ عدد موجد ٥٠٠٠٠

## الباب الاول

١٦٧

سور سجل مقرر

١٦٧ \* الفصل الاول : سجل منكه

١٧٠ \* الفصل الثاني : السجل لومي

١٧٦ \* الفصل الثالث : السجلات لاصفة

١٧٢ \* الفصل الرابع : سجل مقرر غير مسجلة في السجل سقري

١٧٥ \* الفصل الخامس : السجل واشروح في صحيفة

## الباب الثاني

١٨٠

الوثائق المتلة للسجل

١٨٠ \* الفصل الاول : السكوك حديه و سكوك رسمية

١٨١ \* الفصل الثاني : محصر صمد سديحت اني شقها رئيس مكب المصون

## الباب الثالث

١٨٤

الرسوم الواجب استفاؤها

١٨٤ \* الفصل الاول : تصفية الرسوم

محتوى

١٨٥ ( الفصل الثاني ) دفع رسوم

١٨٦ ( الفصل الثالث ) تمديد رسوم

١٨٧ ( الفصل الرابع ) أحكام موقرة

١٨٩ القرار رقم ٣٢٢٣ المعدل للفقرة الثانية

من المادة ٥٣ من قرار رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٩٢٦

١٩٢ القرار رقم ٢٥٧٦

نشاء طريقة جديدة ووضع حدود لحدود واقعة في الحدود بين م. س. ع.

رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٢٦

١٩٣ ( الفصل الأول ) أحكام موقرة

١٩٣ ( الفصل الثاني ) في معاملات التسجيل

٢٠١ القرار رقم ٢١٩٢

في تمديد العمل لمصلحة م. س. ع. من ٢٢ رجب لأول سنة ١٣٣١ في ١٩ شباط ١٣٢٨

رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٢٨ من قبل لاشخاص حكيمين

٢٠٣ القرار رقم ٢٥٤٧

نشاء سجلات لحدود م. س. ع. من قبل لاشخاص حكيمين

## القرار رقم ٣٢٤٣

٢٠٦

مجمع الحكماء ٢٥٥ من قرار عدد ٢٥٤٦

## القرار رقم ١٣٢٩

٢٠٧

مجمع الحكماء ٢٥٥ من قرار عدد ١٣٣١ ونظيرها عدد

## الباب الاول

٢٠٩

في مذهب المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين  
مع على المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين

٢٠٩ ( الفصل الاول )

٢١٠ ( الفصل الثاني )

٢١٥ ( الفصل الثالث )

٢١٦ ( الفصل الرابع )

٢١٦ ( الفصل الخامس )

## القرار رقم ٣٢٩٠

٢٢٠

مجمع الحكماء ٢٥٥ من قرار عدد ٣٢٩٠

٢٢٠ ( الفصل الاول ) : شركات القروض العقارية

صحيحة

- ٢٢١ (العصل الثاني) . سندات  
 ٢٢٢ (العصل الثالث) عروض شركات عروض عقارية في صحاب الاملاك  
 ٢٢٣ (قسم الاول) شروط فرض  
 ٢٢٤ (قسم الثاني) عقود هويات  
 ٢٢٥ (قسم الثالث) حصر مدني حر مدني عن الدفع  
 ٢٢٥ القسم الرابع احكام خصوصه  
 ٢٢٥ حصر ريع اعمدت لاجري في ثوبه با شركات عروض عقاره  
 ٢٢٦ (العصل الخامس) احكام محنة  
 ٢٢٦ (العصل السادس) احكام الاصل  
 ٢٢٨ (العصل السابع) احكام

القرار رقم ٢٦١٥

٢٢٩

بشأن وضع حد حق عيني مدني

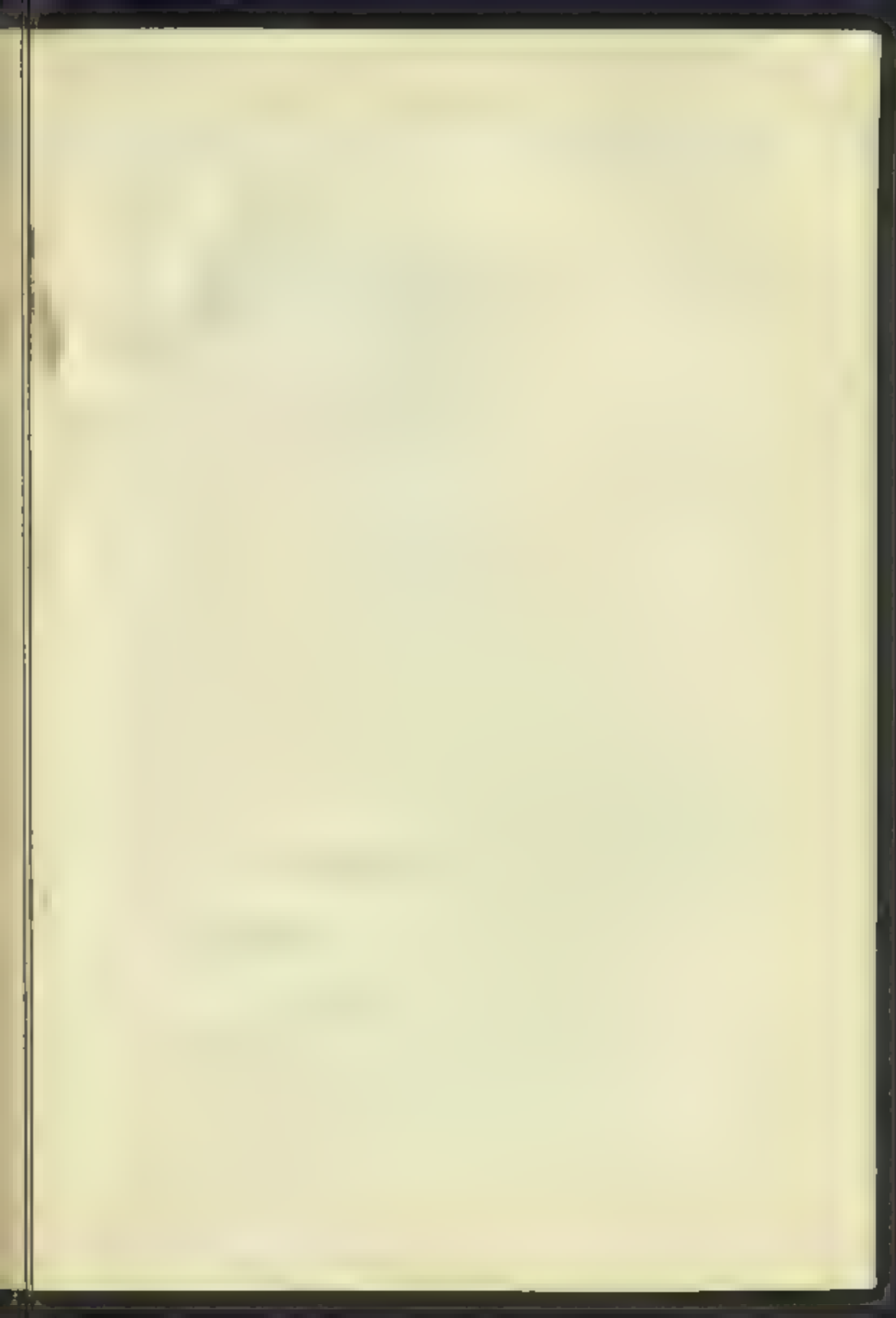
تعليمات تتعلق بتفسير وتوضيح احكام القرارين

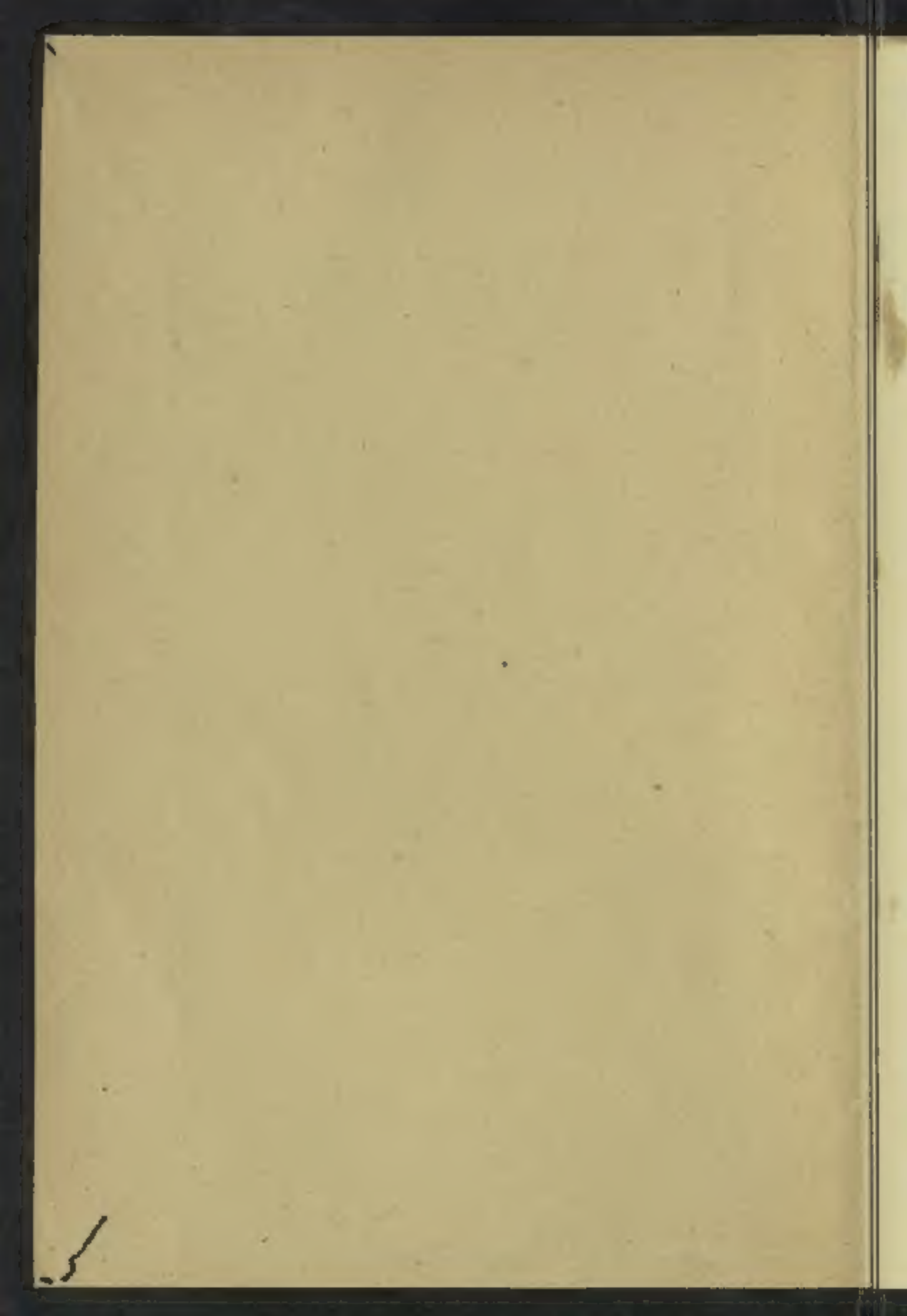
٢٣٠

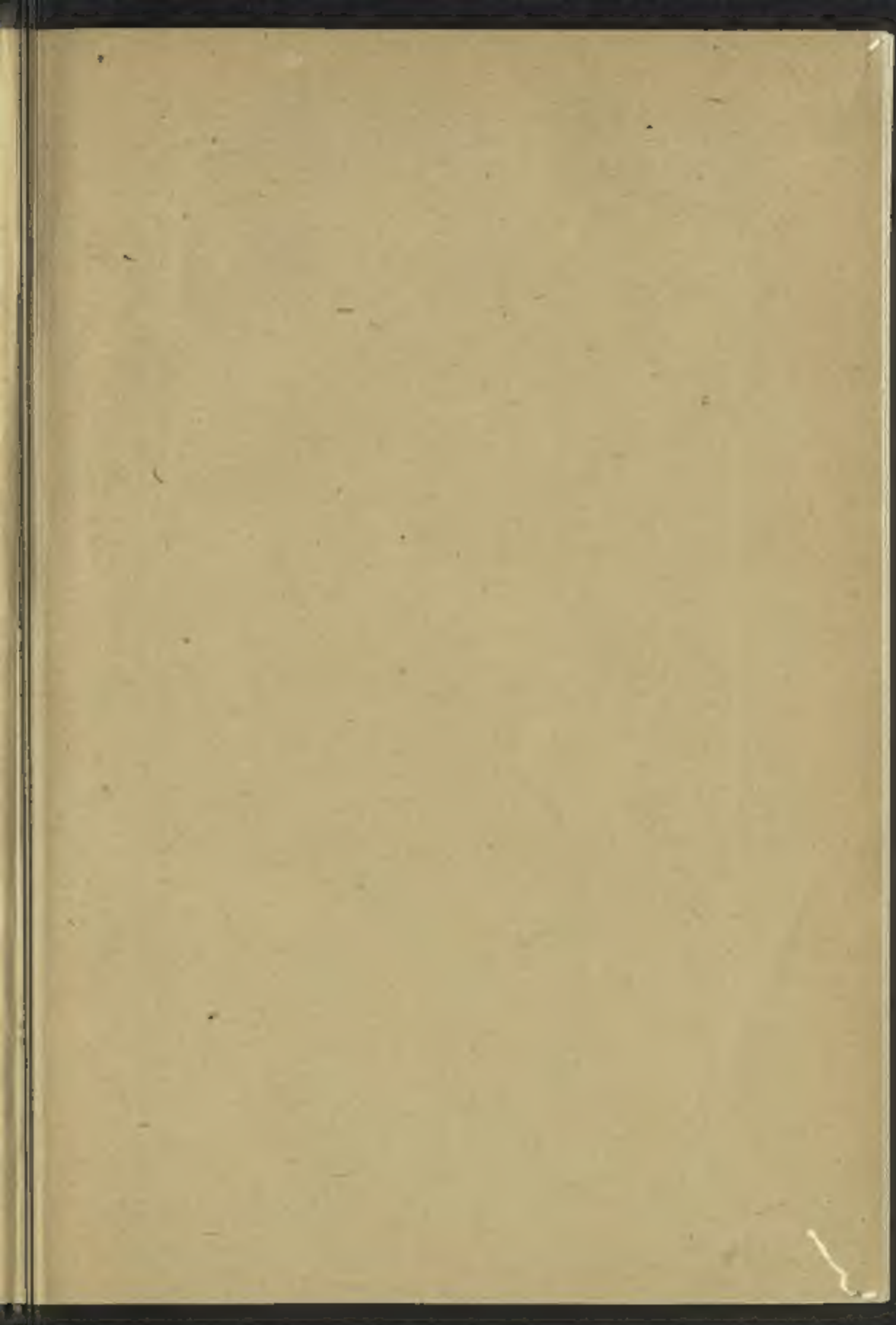
مصدرين تاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ رقم ١٨٦ و ١٨٧

لخصوص تحديد ونحو الاملاك









جانا محمد توفيق  
[مؤرخة - مؤلف - المنظمة: الشيخ] مجموعة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01 000000

NOT TO CIRCULATE



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT

349.569

L929mA

v.1

c.1